



الرئيس علي عبدالله صالح ...

وَأَنْفَكَارَ صِنَاعَةِ النَّاسِ





الشيخ علي عبد صالح ...

وَأَنْتَ كَارِصٌ مِّنْ عِندِ الْبَاقِ

١٠٠

١٠٠

١٠٠

# كل الحقوق محفوظة

## الطبعة الأولى

رقم الايداع - بدار الكتب - صنعاء  
(٣٨٦) لسنة ٢٠٠٦ م

## الناشر:

دائرة التوجيه المعنوي

## ادار الندوة:

احمد محمد الجبلي

## اعد المادة للنشر:

احمد ناصر الشريف

## الاخراج والتصميم:

سلوى البحري

مركز التصميم والخراج الفني

بدائرة التوجيه المعنوي

## الطباعة وفرز الألوان:

مطابع دائرة التوجيه المعنوي

ص.ب (١٧) صنعاء - الجمهورية اليمنية

هاتف: ٢٦٢٦٢٦ / ٢٦٢٦٢٨ - ١ - ٩٦٧ +

فاكس: ٢٧٤٣٤١ - ١ - ٩٦٧ +

بريد إلكتروني: 26Sept@yemen.net.ye







# المحتويات

المقدمة

7

محاوِر الندوة

9

المشاركون في الندوة

11

العميد الركن/ علي حسن الشاطر

13

كلمة ترحيبية عملاق مايزال الوطن بحاجة الى دوره

عبدالقادر باجمال  
رئيس مجلس الوزراء

19

كلمة راعي الندوة رجل الاستثناء في زمن استثنائي

اللواء/ حسين السوري

29

منذ البداية كانت رؤيته لبناء الدولة الصديق والاحلام

الدكتور/ احمد الاصبحي

37

بالحوار.. رسم الصورة المشرقة لليمن..

راشد محمد طالب

45

آمال الجماهير في الوحدة عبر عنها..

احمد الصويل

59

الوحدة اليمنية كانت هاجس الرئيس..

الدكتور/ حسين العمري

65

ابن الشعب ومحقق آماله..

الدكتور/ فارس السناف

75

اصبح لليمن مكانة في خارطة..

اللواء/ احمد علي الاشول

81

قائد مسيرة طويلة وذاكرة بالنجاحات..

عميد/ عبدالرحمن حسان

93

الإنطلاق بقوة نحو المستقبل..



105	اعداد الاعتبار لتاريخ الثورة ..	احمد الحبشي	الدكتور/ محمد محمد الحميدي	179	صمام امان للامن القومي اليمني ..
123	فتح المجال امام المرأة اليمنية ..	الدكتورة/ بلقيس الحضرائي	السفير محي الدين الضبي	195	مكانة متميزة وحضور اقليمي متميز ..
133	رائد التسمية وباني النهضة ..	الدكتور/ يحيى المتوكل	الدكتور/ حسن السلامي ..	205	مقاسم حتى مع أعدائه ..
139	الداعم الاول للاستثمارات ..	محفوظ شماخ	احمد عبدالله المجيدي	209	ينهد الخصومة ولا يحمل حقدا ..
143	الترويج لليمن وجذب الاستثمارات ..	هاجع الجحافي	ا . نبيل الشقيه	215	الإنسان محور التنمية الشاملة ..
153	حضر موت والرفيق وفاء بوفاء ..	علي صالح باقي	الدكتور/ سالم الباني	221	التعليم مفتاح النمو ..
165	استثمار الارادة الجماعية ..	الدكتور/ غيلان الشرجبي	الدكتور عبدالوهاب الوشلي	227	تعاظم مع فتمية فلسطين من منطلق قومي ..
171	جعل من الحدود جسوراً للأخاء ..	ا . اسماعيل الوزير	عبدالرحمن مهيبوب	237	اقام مؤسسة شعبية من كل انحاء اليمن ..
241	مستقبل اليمن سيكون مشرقا ..	الدكتور/ ارسلان محمد			







## المقدمة

كيف كان حال اليمن قبل السابع عشر من يوليو ١٩٧٨م يوم انتخاب علي عبدالله صالح رئيسا للجمهورية وقائدا عاما للقوات المسلحة من قبل مجلس الشعب التأسيسي حينها. وما الذي فعله الرئيس المنتخب بعد توليه السلطة لاعادة ترتيب البيت اليمني؟ وكيف صمد في وجه التحديات ثم كيف تغلب عليها؟

هل كان الرجل يملك عصا سحرية؟ وما الذي ميزه عن غيره من الرؤساء الذين حكموا اليمن منذ قيام الثورة ماذا يعني له الحوار، الديمقراطية، الوحدة، مشاركة المرأة حقوق الانسان الامن الاقليمى التنمية والبناء والعلاقات الدولية؟

ولماذا احبه الشعب وتمسك به طوال هذه الفترة، بل واعلن تمسكه به لولاية رئاسية ثانية؟ هذه الاسئلة وغيرها كثير شكلت محاور للندوة التي نظمتها صحيفة «٢٦ سبتمبر» في ١٤ يونيو ٢٠٠٦م بعنوان:

« الرئيس علي عبدالله صالح .. واتقان صناعة التاريخ» وشارك فيها حشد كبير من السياسيين، والمفكرين والباحثين والاعلاميين، وقدموا خلالها اكثر من ٢٠ ورقة عمل غطت ١٩ محورا استعرضت الظروف السياسية التي كانت سائدة قبل ١٧ يوليو ١٩٧٨م والادوار الوطنية المتميزة لفخامة الرئيس منذ توليه قيادة مسيرة الوطن حتى اليوم.. والانجازات التي حققها شعبنا اليمني خلال هذه المسيرة الطافرة في ظل قيادته الوطنية المخلصة وعلى رأس ذلك اعادة تحقيق وحدة الوطن والدفاع عنها وتبنيه ورعايته للديمقراطية وبناء الدولة اليمنية الحديثة.



ولأهمية ما تضمنته اوراق العمل المقدمة الى  
الندوة من معلومات وحقائق تاريخية مؤكدة ..  
وانصافا للرجل الذي قاد المسيرة وما يزال بصبر  
وحكمة واقتردار.. وحقق لليمن ما لم يستطعه  
الاوائل من عزة وحضور اقليمي ودولي قوي  
لم تكن تعرفه من قبل .. نقدم للقارىء العزيز  
هذا الكتاب الذي يحمل بين دفتيه فعاليات ندوة  
«الرئيس علي عبدالله صالح.. واتقان صناعة  
التاريخ .. في اطار حرصنا على التوثيق ونشر  
المعرفة خاصة في اوساط الجيل الذي نشأ  
وترعرع في هذا العهد الزاهر.. عهد علي  
عبدالله صالح والوحدة



## محاوّر الندوة

### ١- واقبل المنقذ:

- الظروف السياسية والاوضاع التي كانت سائدة في اليمن قبل انتخاب الرئيس علي عبدالله صالح في ١٧ يوليو ١٩٧٨ م.
- دور الرئيس في إعادة ترتيب البيت اليمني ومواجهة التحديات.

### ٢- الحوار أول الطريق

- الحوار منهجية الرئيس علي عبدالله صالح في حل الخلافات .

### ٣- الوحدة اليمنية.. بين المستحيل والممكن وجد القائد:

- الوحدة اليمنية في فكر الرئيس علي عبدالله صالح منذ توليه السلطة وحتى إعادة تحقيقها .

### ٤- الحكمة والتبصر:

- حكمة الرئيس في إدارة الازمات :

أحداث يناير ١٩٨٦ -

أزمة الانفصال ١٩٩٤ -

أزمة حنيش ١٩٩٥ -

### ٥- القوات المسلحة والأمن.. الدرع والسيوف

- حال القوات المسلحة والأمن قبل ١٩٧٨

- مسيرة البناء منذ ١٩٧٨ وحتى الآن.

### ٦- زعامة تاريخية:

- لماذا تميز الرئيس علي عبدالله صالح عن غيره من الذين حكموا اليمن منذ الثورة؟

### ٧- اليمن .. دور فاعل في تعزيز التضامن العربي والإسلامي:

### ٨- الأمن الاقليمي

- رؤية الرئيس علي عبدالله صالح لتعزيز الأمن والاستقرار في منطقة القرن الافريقي والبحر الاحمر.

### ٩- الديمقراطية.. أساس شرعية الحكم:

- الرئيس علي عبدالله صالح اول رئيس منتخب.



٧ - تبني الرئيس للديمقراطية من خلال انتخابات المجالس المحلية والبلدية.-

انتخابات مجلس الشورى.

انتخابات مجلس النواب.

١٠- الحدود.. جسور للاخاء والتعاون:

دبلوماسية الرئيس في معالجة مشاكل الحدود:-

الحدود اليمنية العمانية.

الحدود اليمنية السعودية.

الحدود البحرية مع اريتريا.

١١- اليمن والأمن القومي

١٢- المرأة .. حضور ومشاركة :

- الرئيس علي عبدالله صالح.. نصير المرأة ومحقق تطلعاتها.

١٣- اليمن في موكب العصر:

-علي عبدالله صالح.. رائد التنمية وباني النهضة اليمنية الحديثة.

١٤-اليمن على المسرح الدولي

- اليمن في ظل القائد علي عبدالله صالح حضور دولي ومكانة متميزة

١٥- موقع الانسان في مسيرة البناء:

كيف اهتم الرئيس علي عبدالله صالح ببناء الانسان من خلال

الانجازات المحققة في مجالات: الصحة، التعليم، الطرقات،

المياه، الكهرباء.. الخ.

١٦-فلسطين في قلب القائد:

مواقف الرئيس علي عبدالله صالح من القضية الفلسطينية

ومساندته لحقوق الشعب الفلسطيني العادله.-

١٧- القائد الانسان:

مواقف انسانية للرئيس علي عبدالله صالح.-

التسامح مع الخصوم.

- العفو عند المقدرة.

١٨- الحكم المحلي.. السلطة بيد الشعب

١٩- نحو المستقبل.. أفاق بلا حدود (رؤية مستقبلية).



## المشاركون في الندوة

- الأستاذ / نبيل الفقية
- الدكتور / أحمد محمد الأصبحي
- الاستاذ / اسماعيل احمد الوزير
- اللواء / حسين المسوري
- الدكتور / حسين العمري
- الأستاذ / عبد الله أحمد غانم
- الدكتور / حسن احمد السلامي
- الأستاذ / راشد محمد ثابت
- اللواء الركن / أحمد علي الأشول
- الدكتور / يحيى المتوكل
- الاستاذ / عبد الرحمن مهيوب
- الأستاذ / محيي الدين الضبي
- الاستاذ / احمد عبدالله المجيدي
- الاستاذ / محفوظ شماخ
- الاستاذ / احمد الصويل
- الدكتور / فارس السقاف
- الأستاذ / أحمد الحبشي
- الدكتور / حسين با سلامة
- الدكتور / أرسلان محمد أحمد
- الدكتور / سالم الباني
- الدكتور / فؤاد راشد
- الدكتور / غيلان الشرجبي
- الاستاذ / سعيد الجناحي
- الدكتور / محمد بن محمد الحميدي
- الدكتورة / بلقيس الحضرائي
- الاستاذ / حسن العديني
- الاستاذ / علي باقي
- الاستاذة / رمزية الارياني
- الأستاذ / هاجع الجحافي
- الدكتور / عبدالوهاب الوشلي









• العميد الركن/ علي حسن الشاطر

## كلمة

مدير دائرة التوجيه المعنوي  
رئيس تحرير صحيفة ٢٦ سبتمبر

## ترحيبية

عملاق  
ما يزال الوطن  
بحاجة الى دوره







بسم الله الرحمن الرحيم  
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين  
محمد بن عبدالله.. وعلى آله وصحبه أجمعين..  
الأخ الأستاذ عبدالقادر عبدالرحمن باجمال رئيس مجلس الوزراء..  
الأخوة والأخوات الأعزاء..

مرحباً بكم إلى هذه الندوة التي تنظمها صحيفة (٢٦ سبتمبر)  
ضمن سلسلة ندواتها السياسية والفكرية بمناسبة العيد الوطني  
السادس عشر للجمهورية اليمنية.. وإعادة تحقيق وحدة الوطن..  
ويسعدنا كثيراً أن هذه الندوة التي تتعد تحت عنوان: الرئيس علي  
عبدالله صالح وإتقان صناعة التاريخ وبرعاية كريمة من دولة الأستاذ  
عبدالقادر عبدالرحمن باجمال رئيس مجلس الوزراء ويشارك فيها صفوة  
مختارة من رجالات الدولة والفكر والسياسة ومن المناضلين الذين يعتز  
بهم هذا الوطن ويحتفظ بأدوارهم في ذاكرة تاريخه الحافل والناصح..  
ان هذه الندوات الخمس التي تم تنظيمها بهذه المناسبة لم تكن هي  
الوحيدة التي التقينا خلالها فقد التقينا هنا وشاركنا إخوة آخرون لم  
يحالفنا الحظ في وجودهم معنا اليوم لمناقشة وتوثيق مسيرة ثورة ٢٦  
سبتمبر و ١٤ أكتوبر و ٣٠ نوفمبر وملحمة الصمود العظيم في السبعين  
يوماً ومعجزة الوحدة في ٢٢ مايو وغير ذلك من المحطات والشواطئ التي  
عبرت منها المواكب، حاملة لواء الحرية وراية المجد لليمن الغالي والناهض..  
ولقد أنجزتم خلال هذه الندوات كنزاً معرفياً ثميناً اغتنت به المكتبة  
الوطنية ووضعتكم في تصرف الباحثين ثروة هائلة من المعلومات والتحليلات  
التي تلقي بأضوائها الساطعة على المعالم البارزة في تاريخنا الوطني،  
كما تساعد الأجيال القادمة على التعرف على الطرق والدروب الوعرة  
التي شقها النضال الثوري وعلى التضحيات الباهضة التي قدمتها  
الحركة الوطنية حتى تستلهم منها القوة والعزيمة لمواصلة البناء والنهضة..  
اليوم لا نتوقف عند محطة واحدة نجلي فيها النظر وندقق، لكننا نطل على  
حقبة كاملة معبأة بالإنجازات ومفعمة بالآمال.

ولا نتأمل معلماً واحداً في الطريق بقدر ما نتطلع إلى علم محلق في السماء..  
وأنتم أعلم مني أيها الإخوة والأخوات الأفاضل أن الإطلالة على حقبة  
كاملة لا تمكن من رؤية تفاصيل الصورة، وأقصى ما تستطيعه هي



النظرة السريعة للمشهد الإجمالي، فإذا لم تؤد هذه الندوة ما يقتضيه عنوانها فليس ذلك تقصير ممن تولوا الإعداد لها أو همة ضعيفة لدى المشاركين فيها، وإنما سببه الوحيد أن موضوعها انجازات رجل تفوق على حدود حواسنا ومدركاتنا، فقد حشد من المنجزات في فترة قصيرة ما تتسع لها القرون والآماد.. وما ليس بوسعنا -ولو كان بيننا نخبة مختارة- أن نحصيها عددا وأن نحيط بآثارها إيضاحا، كما أنه ارتفع في سماء التاريخ بعيدا عن أدراك أبصارنا وإحاطة عقولنا. لذلك لم نجد سبيلا غير اختيار أهم أعماله رتبناها في محاور شاهدة على ما قدم وأنجز، وما أعطى وبذل.

ومن الطبيعي أن يبدأ المحور الأول التفاتة إلى الظروف المعقدة والأوضاع المتهاكة التي عاشتها البلاد قبل مقدمه حاملا كتاب الإنقاذ.. وحيث تولى واجباته الدستورية وسط الفوضى والاضطرابات والمنازعات فقد كانت كلمته الأولى هي الحوار، إذ كان الحوار ضرورة لازمة لتنظيم الصفوف قبل استئناف السير لكن الأسرة الواحدة لا يسير نصفها في طريق ويقعد نصفها الآخر في نفس المكان أو يتحرك في طريق مختلف؛ لأن في ذلك شتات وضياع وهلاك، لهذا كانت الوحدة اليمنية قضيته الكبيرة المقدسة، ولقد كانت المستحيلات تكتف انجازها في ذلك الظرف القاسي، وطنيا ودوليا حتى جاء هذا القائد المخلص مستلهما إرادة الشعب قادرا على تحويل المستحيل إلى واقع مجسد، فكان توحيد الوطن في الـ ٢٢ مايو ١٩٩٠ انجازا مجيدا وخالدا. وبمقدار ما نجح الرئيس علي عبدالله صالح في المعارك التي تتطلب العزيمة والقدرة على الاقتحام نجح أيضا في الأزمات التي تختبر فيها بصائر الرجال وحكمتهم، وقد ظهرت هذه الحكمة في مواجهة عواصف كان مقدرا لها أن تفرق السفينة لولا أنه كان ربانها، كما تجلت في قدرته على تحويل الحدود من مواقع للصدام إلى جسور للتواصل، وقبل مجيء علي عبدالله صالح كانت اليمن منزوية في ركن منعزل في خلفية المسرح الدولي، وقد استطاع أن يدفع بها إلى مقدمة المسرح وتحت الأضواء الساطعة التي تتألق في إشعاعها الدول المؤثرة في السياسة الدولية. وقد استدعى هذا جهدا فائقا في جميع المحافل وبصورة خاصة ما نهضت به اليمن في ظل قيادته من دور فعال لتعزيز التضامن العربي والإسلامي ودعم نضال الشعب الفلسطيني وصيانة الأمن الإقليمي وتعزيز السلام والتضامن على الساحة الدولية.

لقد أنجز القائد هذا وغيره لأنه أهتم بالإنسان وتمكن من حشد الشعب في فريق عمل واحد وحشد طاقاته في ميدان البناء والتنمية. كان الناس، ولا يزالون، معه رجالاً ونساءً في حقول التنمية يشمرون سواعدهم ويبذلون عرقهم لبناء اليمن الجديد المزدهر، وكان هذا البناء ولا يزال يجري في ظل فرص متكافئة وجهد جماعي وفي مناخ الديمقراطية التي حمل لواءها وتحمل تبعاتها. كما أن هذا تحقق مدعوماً بإستراتيجية وطنية شاملة للأمن القومي، أساسها الوعي بموقع اليمن الإستراتيجي وقدرتها على التأثير في محيطها وعالمها من خلال ما تملكه من الموارد البشرية المادية. واستلزم الوفاء بالتزامات البلاد تجاه أهلها وسلامتها الوطنية بناء القوات المسلحة والأمن بناءً متيناً مسلحاً بالمهارة والوعي والانتماء الوطني والإخلاص لمبادئ الثورة ولهذا برهنت القوات المسلحة والأمن أنها بحق درع الوطن الواقى وسيفه المسلول الذي يمنع عنه العدوان ويحمي السلام والطمأنينة في المنطقة.

أيها الأخوة والأخوات:

لقد صارحتكم من البداية أننا أمام إنجازات أكبر من طاقتنا على السرد فضلاً عن رغبتنا في التفصيل، والأوراق بين أيديكم تحكي عناوين قصة عملاق من عمالقة التاريخ الإنساني، عملاق ما يزال الوطن يحتاج إلى دوره، وما يزال الشعب يتطلع إليه بأعين الرجاء أن يستمر على رأس المسيرة يعلي قامة اليمن ويرفع هامتها ويوجه مسيرتها إلى الذرى السامقة والنجوم المتألقة. إليه الرجاء ومنكم العذر..ومن الله التوفيق،،،







• عبدالقادر عبد الرحمن باجمال

رئيس مجلس الوزراء

# كلمة

## راعى الندوة

رجل الاستثناء ..  
في زمن استثنائي





بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام

على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين..

لم آت إلى هنا لكي أوجه كما تفضل المقدم.. أنا بين رجال أعزهم كثيراً وعشنا معهم نضالات مشتركة رجالاً اجترحوا معارك عظيمة سياسية وفكرية ونضالية واعتز بزمالتهم وصداقتهم معي ولهذا فقط أردت أن أشارككم وأشاركهم جميعاً فكراً وأفقا ورؤى نريدها أن تتفتح امامنا كمتحدثين عن شخصية تاريخية بارزة وهو القائد علي عبدالله صالح.. شخصية فريدة قدرت أن تأتي في ظروفٍ قدرية غير عادية ولهذا كان هو رجل الاستثناء في زمن استثنائي جداً.. ذلك الزمن الاستثنائي الذي شهد مقتل ٣ رؤساء خلال عام.. وهم الرئيس الحمدي والغشمي وسالم ربيع بالتوالي حتى على عدد الساعات.. هذا الزمن الاستثنائي جاء برجل استثنائي وكنا جميعاً على تلاقٍ مع القدر ومع التاريخ ربما أيضاً مع حظ اليمنيين الذين عانوا كثيراً من الصراعات وربما من حسن طالع اليمنيين انه جاء من ينقذ الموقف في لحظة تاريخية استثنائية.. ذلك الظرف الذي تلت مباشرة أحداث متتالية ونحن نودع قبل يومين القاضي عبدالكريم العرشي ونتذكر هذه الحادثة كلها في مجرياتها.. الذين حضروا في مجلس الشورى والمجلس التشريعي والذين حضروا جملة خفايا السياسة التي اعتملت عشية مقتل الغشمي.. تلك الخفايا ربما لا نستطيع أن نقولها أكثر من كونها تخلق من خلالها الظرف السياسي وتخلق من خلالها الاستثناء والإيجاز المكثف للعملية التاريخية في اليمن.

في ذلك الوقت وعلى مدى ٢٨ عاماً نستطيع أن نرى الخارطة من خلال مفهومين جملة الأوراق المطروحة تحمل مفهومين، مفهوم الوحدة ومفهوم الحوار وهي السمة الرئيسية التي نستطيع أن نقول عنها بأنها هي التي طبعت الرئيس علي عبدالله صالح بطابعه كسياسي وكقائدٍ وطني.. مفهوم الوحدة في الفكر الوطني اليمني والقومي له بعد آخر تماماً في فكر الرجل نستطيع أن نقول في الفكر القومي كان كل وثائق الوطنية والفكرية وربما نقول أيضاً الفكر الثوري انه تم اعتماده قاعدة وهذا مفهوم عند حركة القوميين العرب وما تلاه من تطور في داخل الحركة نفسها أو مع اختلاف في مفهوم البعث بأن وحدة فصائل العمل الوطني هي التي ستؤدي إلى



الوحدة.. وهذا المفهوم رأيناه واضحاً تماماً في فكر المانيا الشرقية وان كان هذا الفكر في المانيا الشرقية لم ينجز الوحدة وانما الذي أنجز الوحدة هم اولئك الذين قسموا المانيا أي الظرف التاريخي مختلف وبالتالي الاتفاقية جاءت لتقول  $5 = 2 + 3$  في وحدة المانيا هكذا اسم الاتفاقية.. كان فيه واحد من الصحفيين وكان موجود قال الله تغالطنا يا عبدالقادر قلتها خلاص  $2 + 3$  ليش ما تساوي 6 قلت والله لأنهم الاثنين ذابوا في واحد ورجعوا ثاني مرة إلى ان يكونوا واحد الذين هم المانيا الشرقية والمانيا الغربية.. في فكر هكذا كان يملا فكراً معيناً انه الإصرار دون النظر إلى عدة عوامل.. الإصرار على قضية أن مفتاح الوحدة اليمينية هو وحدة فصائل العمل الوطني في كل الوطن.. بغض النظر عن هذه النظرة الفلسفية لكنها أيضاً فيها نزعة عاطفية شديدة لأن بعض الثورات تبدأ بعاطفة وتبدأ بنزعة عاطفية قبل ان تكون ثورة حقيقية في الميدان ربة حلم لكن المشكلة أن تبلور مفهوم الوحدة دخل في مأزق.. انه لا بد ان يسقط احدنا الآخر.. وهنا بدأ يميل اتجاه توحيد الفصائل وسقط هذا الشعار عملياً في عام ١٩٧٩م أي بعد اقل من سنة من قيادة الرئيس علي عبدالله صالح.

جاءت الحرب في مناحيها الأولى أنها تتحو نحو تحقيق وحدة فصائل العمل الوطني فقام مؤتمر للفصائل البعثية.. لأن اصل البعثيين كانوا الطليعة او الجزء الآخر في الطليعة وكنت اتمنى ان يكون احدهم هنا لكي نناقشه.. الطليعة الشعبية.. كنت اتمنى مناقشته لان هذا مصيرنا جميعاً وهذا فكرنا وهذه نتائج عملنا المشترك السياسي والفكري ونتيجة صراعنا بالقلم وبالمدفع وهكذا طبيعة الحياة مالذي حصل لقد انهارت فكرة ان وحدة فصائل العمل الوطني ستؤدي للوحدة.. انهارت في عام ١٩٧٩م.. الحرب شغالة والجماعة مجتمعين واتذكر تماماً كنت أنا والأخ صالح مصلىح نشرف على مؤتمر لإحدى الفصائل وعيب ان اذكر اسمه اختلفوا على من يكون أميناً عاماً لهم قالوا (س) قال آخر (ص) اختلفوا.. الأخ صالح يريد (ص) من الناس والقاعة كلها تريد (س) من الناس انظروا حتى الوحدة داخل الفصائل نفسها عندها مفهوم آخر.. نزل الأخ صالح مصلىح قلت له فشلت أقنعهم بـ (ص) فنزلنا للقاعة وقال صالح مصلىح تريدون أمين عام قالوا نشتي فلان (س) من الناس قال لا.. والله انا موافق بس السامان والأداوي تروح لـ (ص) الله يرحمه كان صالح مصلىح رجل

ذكي دغري دغري.. تشتو (س) خذولكم (س) أمين عام لكم لكن (ص) هو الذي يستلم السامان والاداي جمع أدوات يعني المعاشات والكذا والشغل وتجارة السلاح المهم رحم الله أمرؤ عرف قدر نفسه.. في ذلك الوقت ماكنت أنا صاحب قرار لكن كنت مساعد.. اتذكر انه هكذا كان المفهوم لدى جزء من الفصائل فيما يتعلق بالوحدة ثم قالوا لهم لان هذا الأمين العام الذي بايجي بالضرورة بايكون عضو في المكتب السياسي للحزب الاشتراكي وبعدين سينشأ من هذه التوليفة «حوشي» إذا المفهوم تحطم في عام ١٩٧٩م نهائياً حول أنه يمكن ان ينجز فكر يقول بأن فصائل العمل الوطني تستطيع أن تنجز الوحدة إذا ما توحدت.. هذا الفكر ما حصلش.. لا حصل في المانيا ولا حصل في فيتنام أتذكر انه كان هناك ندوة عقدها التنظيم السياسي الموحد للجبهة القومية كان فيها جورج بطل وجورج حاوي الله يرحم الجميع.. كانوا يقولون إننا لا نستطيع ان نأخذ لا بالنظام الفيتنامي ولا بالنظام الألماني.. تجربة الفيتكنق ماكانتش جبهة ايديولوجية وإنما كانت جبهة وطنية واسعة وكان احد الزعماء العرب قد قالوا له: ماذا تتمنى في حياتك قال أتمنى أصلي ركعتين في المسجد الأقصى.. ثاني يوم ناجي العلي الرسام المشهور أجاب واحد من الفيتكنق وهم نازلون في النهر ويقول يا رفيق ماذا تتمنى في حياتك؟ قال أصلي ركعتين في «سايقون» شوف على رد حق ناجي العلي بكل إشهار بكل ما فيها من حدة في المقارنة.. إذا مفهوم الوحدة كان واحداً من المفاهيم التي جاءت مختلفة عن كل المفاهيم الموجودة القومية.. وربما بس نديم البيطار هو الذي قال إن الأنظمة ستفرض إرادتها إذا تخلت عن امتيازها الخاص بأن تكون حاکمة.. هذا جزئياً أدى إلى أن تتفاهم سوريا مع العراق ثم جاءت مذبحة عدنان حسين وانتهت القصة.. هكذا مع اعتذاري لكل ما حصل لكن هكذا الصورة كانت.. حتى التجربة هذه لأن فيه فرق بين التاريخ والجغرافيا.. بين الدولتين العباسية والأموية وبين منطق بغداد ومنطق دمشق أو موقع الجوبرتيك للآثنين في نفس الوقت.

إذا جاء الرئيس علي عبدالله صالح في ظل هذا المفهوم الخاص بقضية الوحدة وبالتالي لا بد من تفكير جدي في صيغة مختلفة لمفهوم الوحدة.. جاءت الصيغة لقضية الوحدة في صيغة أولاً عقلانية تحترم نظامين موجودين فوق الأرض ويتذكر عبدالله غانم لما صار خلاف عام ١٩٨٥



ونحن في قصر الفتح وكانت القوات قد تداخلت بين الضيبي واريام منطقة العلم وكنا على أهبة الاستعداد خلاص معارك معارك.. ودخلت القوات والان فين نفع قالوا نزل الشية.. اريد اقول لكم منظراً من مناظر الوحدة كنا هنا في صنعاء وقد هرب علينا الشباب الباقين وبقيت وحدي أنا ورشيد الكاف.. اتصل بي الرئيس في الليل قال لي اتفقتوا على الخطوط وعلى الخرائط قلت له أيوه اتفقنا لكني أريد عدن توافق.. قال: أنت واثق من نفسك أنك حتمشي وأنا كنت وزيراً للنفط قلت والله احتاج إلى مساعدة قال تعال لي الآن جينا حصلت الاخوان كلهم انا ورشيد والباقيين كلهم موجودين: علي البحر، عبدالكريم العرشي والدكتور الارياني.. يحيى العرشي كنا تناقش الخرائط قال الرئيس خلاص.. إذا أنت واثق اطلع إلى عدن قلت بس توافقوا لي على أن نعمل المشروع المشترك للموارد الطبيعية قال موافقين.. وأنا خارج قال بايذبحوك وفعلاً سلمت قليلاً من الذبح وفكر في الليل واتصل لي وانا في الشيرتون والشيرتون عادو فتح تلك الأيام قال لي أنا بانقذك من الحرج بكره الصباح نطلع أنا وأنت إلى عدن وطلعنا إلى عدن ومررنا أولاً إلى تعز وفطرنا عند محسن اليوسفي في تعز ونطلع بعدها بالسيارات طلعنا بالسيارات.. وكنت في سيارة واحدة انا وعلي البحر لا اتذكر أو يحيى العرشي فاذا بالموكب كله يقف عند صاحب الخشبة حق كرش قال العسكري ما عندي تعليمات ان احد بايجي.. وقف الموكب حق الرئيس كله.. الرئيس خرج واتذكر كان عنده سبحة فقال شوف يا عبدالقادر.. يجري رأساً إلى عند العسكري، العسكري يشتي واحد وزير من الجنوب يعطيه امر مش واحد من الشمال وعلى شان نفهم حقائق هكذا لها طعم الحياة فذهبت إلى عند العسكري وعمل لي تحية قال من معك قلت والله معي الرئيس والمقدمة هذه حقه افتحوا وهم قد اخذوا موقع الحرب قد تبطحوا قد هي خلاص معركة قال لي العسكري يا اخي تحت كفالتك قلت أيوه تحت كفالتي.. قلت يا اخ الرئيس لا تتأخروا في عدن انتم تحت كفالتي.. كانت تلك من اجمل الايام التي عشتها في معرفة العلاقة بيني وبين الرئيس في ذلك الوقت خرجنا تصايحنا بعدين في الليل وعبدالله غانم موجود قال الرئيس اذا كان مش موافقين اذا خلاص دولتين وكل واحد يطلع بفيظه هذا كلام صح دولتين وعلمين وفيزة.. قلت: الأخ الرئيس الحقيقة الحدود مش حدود يمنية هي حدود نظامين فين

يقف العسكري حقهم واين يقف العسكري حقنا هذا كل ما في الامر.. قال عبدالله غانم هذا احسن تعبير انه حدود نظامين بطلوا هذين النظامين وبطلوا الخشبة لأنها هي علامة النظامين والسلام عليكم .. قال صالح مصلح آه ونحن نقشر بصل وعاد هو جاب مثل اوسخ في تلك الليلة انتهينا بالعودة مرة اخرى إلى تعز لان الرئيس أصر وقال ما دام اتعيشيت عندكم.. اتغدوا معي في تعز وعلى الطريقة اليمنية والحكمة اليمنية وكذا ويا أخ عبد القادر أنت وعلى البحر والاخ يحيى العرشي اعملوا ما يمكن عمله واعملوا المشروع المشترك.. وخرجنا لما بدأت العمليات المادية على الارض مشاريع مشتركة وبدأ المجلس اليمني وبدأت تتدفق مفاهيم مشتركة المفاهيم العدائية المطلقة التي تقضي بانه انا انكر الآخر وانه بالمطلق اريد اسيطر أو أهاجم أو كذا أثبتت هذه الفكر الصحيح عندما قام المؤتمر الشعبي العام عام ١٩٨٢م وبعد أربع سنوات قامت أحداث ١٩٨٦م ولو كانت هناك نية للقفز وفرصة كانت البلاد جاهزة الجنوب كان جاهزا لكن ليس عملاً ديمقراطياً سيفهم مفهوماً آخر تماماً وعادهم إلى حد الآن يقولون لك ضم والحق بعد ايه بعدما عملنا ديمقراطية وبعدما عملنا دستوراً وبعد هذا كله لو كان حدثت الوحدة في عام ١٩٨٦م هو ذاك الضم واللاحاق.. لكن فكر علي عبدالله صالح مختلف ماهوش بالمغامر الذي يفعلها والزمن تغير بطبيعة الحال ماهوش بيدخل غازياً أو يالله فرصة الجماعة منهارين.. لا.. فيه حدود دولية يومها والاتحاد السوفيتي حدد موقفاً في ذلك اليوم ثم قلب رأيه علينا يوم الجمعة كان يوم الاثنين معنا ويوم الجمعة ضدنا خلصت القصة لان الوقائع الملموسة على الارض مختلفة هكذا ينبغي ان نفهم ان الوحدة ارتبطت بهذا المفهوم الوطني الراقى.. اولاً اعترفت بوجود تعددية انضमित في اطار واسع مثل المؤتمر الشعبي العام أو اعترف بها لاحقاً بعد الوحدة بأنها هي طريقنا نحو تعميق مسيرتنا الديمقراطية هذا واحد لكن هذا المفهوم الفلسفي والفكري تجاه قضية الوحدة له رابطة شديدة بقضية الحوار وهو ادوات الوحدة لانه قد استبعدت الاداة العسكرية واستبعدت الاداة الامنية كان البطاني الذي انا طلعت معه عام ٨١م لمقابلة الرئيس قال يا اخ الرئيس ليش تعملوا امن سياسي وتدوروا على خبارة من عدن ونحن ندور على خبارة من صنعاء وقال واحد يخزن في صنعاء وينزل إلى عدن ويقول قالوا وقالوا وطلع واحد من عندنا وقال: قالوا وقالوا أيش الفايدة



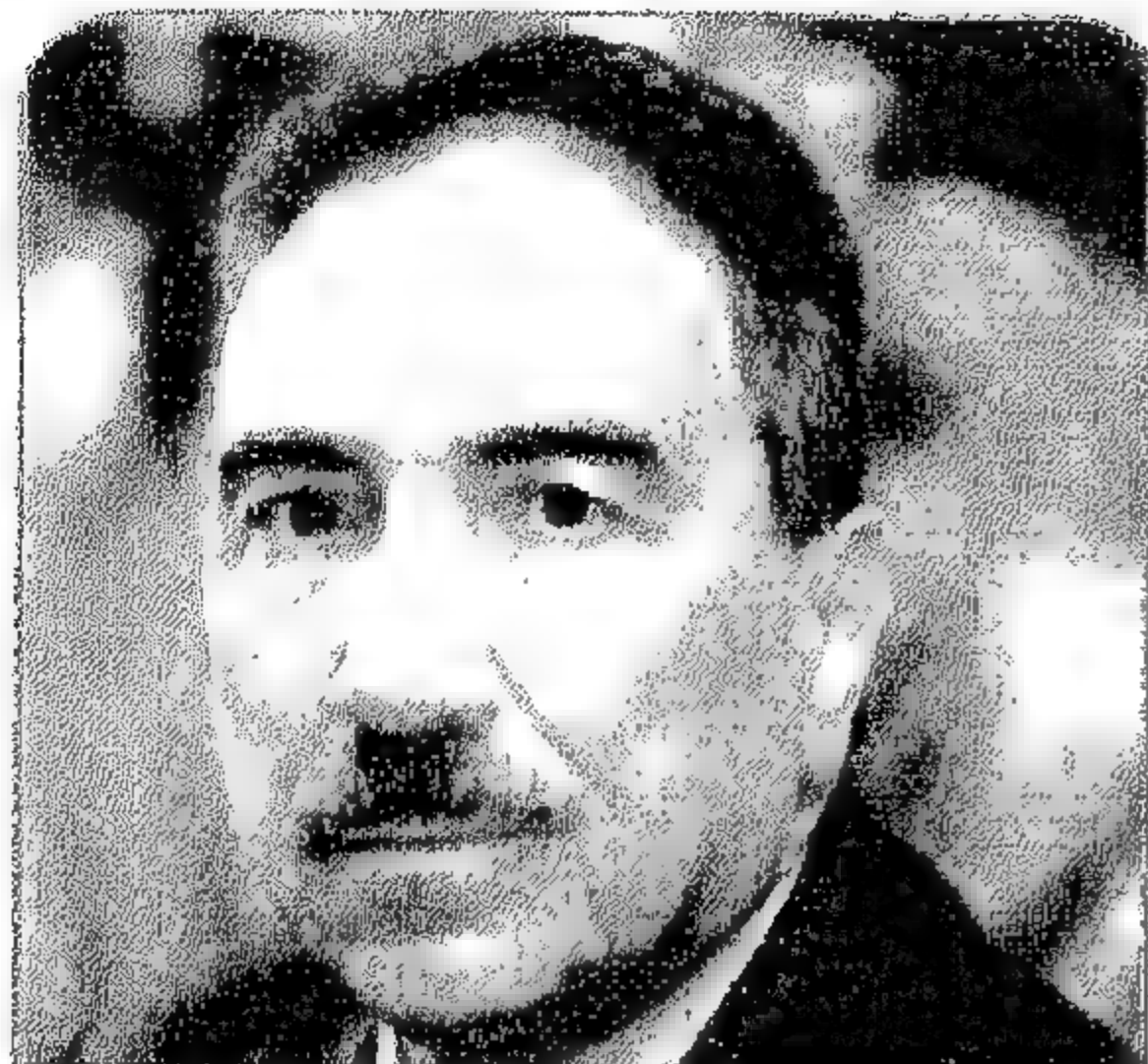
هذا بلاش معلومة بلاش انا كوزير داخلية بطلت اعمل استخبارات قالوا بس عندك استخبارات من نوع ثاني.. وكنا في القصر مجتمعين ضمن وفد مشترك.. القصة كلها بما فيها في تقديري الشخصي بانها كانت الاداة المسلكة أو المزيطة للعملية الديمقراطية كلها.. والوحدوية كانت حوار حوار.. صبور متأني صادق يصل إلى منتهاه عشية ٢٢ مايو ١٩٩٠م هذا الحوار تشكل تدريجياً من معاناة الرئيس علي عبدالله صالح منذ لحظات مشاركته الاساسية في العملية الوطنية عندما دخل جندي وهذا الفكر عندما تدخل جندي انك تعطي نفسك مسؤولية أخطر من أية مسؤولية أخرى لأنها مسؤولية مباشرة في ظروف تغلي بالثورة وتغلي بعملية التحول داخل القوات المسلحة وداخل كل قطاعات الشعب اليمني وهي ظروف عام ١٩٦٢م عندما قامت الثورة اليمنية هذه المعاشية التي انتهت في نهاية المطاف إلى فضالحة يعني إلى حوار إلى مؤتمرات في حرض إلى مؤتمرات في الطائف إلى آخره.

إذا فكر الحوار انتهى إلى أنه لا يمكن على الإطلاق أن ننجز عملاً حضارياً إلا بالحوار.. إذا الوحدة في الفكر ووقائعها الملموسة على الأرض كان أداتها وآلياتها الرئيسية الحوار.. وهذه هي محاوركم تدور حول هذه القضية الحوار أول الطريق.. الوحدة اليمنية بين المستحيل والممكن.. الحكمة والتبصر كله حوار الحدود جسور الإخاء والتعاون اليمن على المسرح الدولي.. حوار بيننا وبين العرب وبين أخوتنا في الجزيرة العربية وبين أخوتنا في منطقة القرن الأفريقي حوار مهم هو اللغة الحضارية الحالية الآن التي ينبغي أن تسود فيما بيننا ولا انقطاع عن هذه المسألة على الإطلاق لأن مصيرنا قد قام على الحوار وسيظل قائماً على الحوار ومستقبلنا سيظل قائماً على الحوار وليس على الفتن وليس على لغة التحدي الذي يؤذي الوطن أكثر مما يؤذي أحداً ما على الإطلاق.. عندما صارت قضية الحوار هي المنهجية للوصول إلى هدف الوحدة مشيت الأمور على نحو أفضل وعلى نحو أجمل وكان حتى العالم كله بدأ يتقبل منا.. نحن نريد أن نعمل مشروع خط كهرباء من عدن إلى تعز على طول مولونا نريد المشروع اليمني المشترك للموارد الطبيعية على طول حصلنا تمويل له لأنهم يقولوا لك اليمنيين إذا ظلوا على هذا الحال مشطرين سوف يضررون بالأمن في منطقة الجزيرة العربية. في عام ١٩٨٠م كانت هناك ندوة في الكويت وكانت الندوة تحضيرية

لقيام مجلس التعاون الخليجي وحضرتها بصفة شخصية كانت الدعوة من عبدالله النيباري واحمد الربيعي والجماعة الذين كانوا في حركة القوميين العرب والذين كان عندهم قيادة مايسمى بنادي الخريجين.. كان للخريجين ناد له شأن كبير على أساس قلة منهم وهم في ذلك الزمان يعتبرون نخبة فهو نادي نخبوي للمثقفين المتخرجين.. اليوم الخريجين حقنا ماينفعوش ببصلة للأسف ياريت أصحاب الجامعة موجودين هنا ماعاد يحتاجون الا نعمل لهم..... لكن أيش نصلح هذه حالنا لازم نغير الجامعة ونغير نظامها ونغير كذا إلى آخره صدق.. المخرجات التعليمية مش زي زمان يفخرون انا عضو في نادي الخريجين ماعد شي اليوم.. حاجة كبيرة كانت زمان.. طيب نأتي إلى هذه القصة عندما وصلت الكويت وفتحت الندوة كان عبدالله بشارة موجود لسه عاد من الأمم المتحدة وكانوا يتحدثون إلى أن أشار لي وزير النفط السابق العديبي قال يا أخ عبدالقادر تكلم قلت اتكلم على أيش انا حاضر بشخصي الآن ومش حاضر ممثلاً لدولة ولا لنظام ولكن سأتكلم وأقول لكم أننا جزء من هذه الجزيرة العربية وان منظومة الجزيرة العربية ينبغي أن تقوم بما فيها دول مجلس التعاون الخليجي.. قال: بس انتم دولتين تأخذون صوتين وتأخذون امتياز وما عندكمش حتى برميل بترول ايش تتفعونا.. أنتم توحدوا وتعالوا.. هكذا قالها بكل صراحة عبدالله بشارة توحدوا وتعالوا.. قلت يا اخ عبدالله اخشى ان كلمة توحدوا وتعالوا مبنية على المستحيل.. مبنية على قاعدة ان تطرح فكرة الوحدة في اطارها المستحيل وحينها كان قد مر على قيادة الرئيس علي عبدالله صالح سنتان بالضبط وقد بدأت الحوارات حول مجلس المجالس وغيرها وعبدالله غانم عارف القصة.. قلت والله ارجو بس انكم تشيلوا من ذهنكم ان اليمن لن تتوحد وبالتالي خلوكم بعيد.. لكن هم لا يفهمونا نحن على وجه الخصوص بشكل دقيق ولهذا قالوا هذا الكلام.. كان فيه تقصير في فكر الوحدة ونقله للآخرين وخصوصاً المجاورين لنا في الجزيرة العربية.. كان فيه من يحذر انه اذ بقيت اليمن مشطرة فهي خطرة، خطرة لأنها ضعيفة بشطريها وكما قال «جون تيلر» الذي كان مسئول استخبارات بريطانية عندما سأله بعدما خرجت المظاهرات على «مصدق» في ايران قل لنا بإيجاز ماهو الوضع بالدقة قال: ان الحكومات الضعيفة حكومات خطرة.. خطرة على نفسها وعلى الآخرين ما عندهاش شي تخسره حتعمل مشكلة وسهل ان



تصدر لك ارهاب أو تصدر لك مشاكل.. فهذه هي القضية الاساسية ولكي ننقذ الوضع نرجع الشاه من جديد لأن هذا الوضع خطر ماعدش قابل للمساومة.. فهم خائفون على نفطهم في العراق وفي الخليج الى آخره ومصر ايضاً تعيش حالة حريق القاهرة الى آخره وبعدها بسنة جاءت ثورة يوليو ٥٢م فأقول فقط بموجز لمحة عامة أن الوحدة كانت ليست ضماناً لليمنيين فقط لكن كانت ضماناً لأخوتنا في الجزيرة العربية وما فيه شك أنه قد كان فيه ما يمكن أن نسميه، بالتوجس تجاه الوحدة اليمنية أن هذه حتكون خطيرة علينا كان فيه توجس قوي.. أذكر أنه في إحدى الجلسات وإسماعيل عارف كان معنا لما جينا نوقع مذكرة التفاهم كان شعورنا ونحن خلال ٤٠ يوماً التوجس موجود لكن بطمأنينة شديدة حتى وصلنا إلى مذكرة التفاهم ووقعنا.. قال الشيخ حمود عاطف الذي كان معنا قاعد هناك ونحن هنا نوقع قال اسمعوا عتوقعوا ذلحين قال الشيخ أيوه على بركة الله قال هيا لا تقولوا نحن وقفنا مع صدام وانتم وقفتم مع علي سالم البيض خلصنا يعني عنده شعور وعندنا شعور أن فيه توجس وأن فيه خطر وأن فيه شيء داخلي حتى بالتعبيرات البسيطة والفطرية التي تأتي هذا هو الذي حصل وبالتالي نقول إن آلية الحوار وثقافة الحوار هي الأهم من حوار الثقافات وشكراً. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،



• اللواء/ حسين محمد المسوري

# واقبل

## المنقذ

منذ البداية كانت رؤيته لبناء  
الدولة الصديق والإخلاص والولاء  
للوطن أولاً وأخيراً





■ شكراً جزيلاً للاخوة في دائرة التوجيه المعنوي وصحيفة «٢٦ سبتمبر» على إقامتهم هذه الندوة الهامة وبالنسبة للمحور الذي أسند إلي الحديث حوله الحقيقة: إن المراجعة لأي حدث تاريخي لابد من العودة الى خلفيته لكي نتبصر جميعاً بأهمية الموضوع ونراجع مراحل والقدرات الهائلة التي احتوته بعد عدة سنوات والتراكمات التي اثرت على مجريات التطوير وبناء الدولة العصرية الحديثة في بلادنا. وفي هذه المقدمة لا اريد ان اعيدكم الى موضوع اليمن في عهد الأئمة المباد كونه ليس موضوعنا.. لقد ترك تخلفاً رهيباً عانى اليمن منه قبل الثورة وبعدها وعاناه الشعب اليمني.. ان القيادات السياسية التي تحملت المسؤولية بعد الثورة.. افرزت من خلال توليها المسؤولية مصاعب كبيرة اثرت على قدرتها في تحقيق اهداف الثورة المباركة من جراء القوى المعادية لحركة التحرر والتي واجهتها تلك القيادات في ميادين الحرب والسياسة والمهام الكبيرة في البناء وبناء الدولة الحديثة وصار بناء الدولة محدوداً بل احياناً كانت الدولة عاجزة وغير مقتدرة على القيام بواجباتها كاملة وسوف الخص تلك المراحل فيما يلي:

#### الجمهورية الأولى:

هي الفترة من ٢٦ سبتمبر عام ٦٢ إلى ٥ نوفمبر عام ٦٧ والتي تنوعت فيها الاحداث وظهرت قيادات سياسية لها مواقفها المتباينة والطموحات المبطنة التي كان في ظاهرها الخوف على الثورة من اعدائها وفي باطنها الطموحات الكبيرة للوصول الى الحكم وكان معظم ابناء الوطن لا يدركون تلك المواقف بل كان الوطن يتأثر بها ويندفع وراءها ويتابع الاحداث والمؤتمرات في عمران وخمر وحرص والجند وغيرها من المؤتمرات الصغيرة التي أعطت مؤشراً واضحاً بوجود تلك التيارات السياسية التي تزداد خلافاتها يوماً بعد يوم وينتج عن تلك الخلافات والاعتقالات والتشرد لكثير من القوى السياسية الوطنية حتى قيام حركة ٥ نوفمبر عام ٦٧م وهي نهاية الجمهورية الأولى. وبعد هزيمة يونيو ٦٧ وانسحاب الجيش المصري من اليمن كان قيام الحركة سهلاً مستغلة الأخطاء الجسيمة التي مارستها القيادات المتعددة في الجمهورية الأولى والتي تراكمت أخطاءها وتعثرت خطواتها الإصلاحية في بناء الدولة والمؤسسات والتشريعات التي تنظم الحياة السياسية وأصبح هذا الأمر واقعاً مرأً على القيادة الجديدة التي تولت



السلطة بعد الحركة التصحيحية وتم تسميتها بالجمهورية الثانية. لقد واجهت الجمهورية الثانية تحديات هامة وصعبة من المؤامرات أعاقَت بناء دولة مؤسسات الدولة اليمنية الحديثة.

وأصبح هذا هو قدر من يحكم في هذه المرحلة وحينما واصلت قيادة الجمهورية الثانية المحاولة لإنهاء الحرب بدأت بالمصالحة الوطنية التي تحققت بعد جهود مضيئة لا داعي لذكرها في هذه العجالة.

وفي خلال أربعة أعوام بعد المصالحة الوطنية التي تحققت عام ١٩٧٠ برزت الطموحات السياسية التي أعاقَت البناء وتحولت الجهود الى صراعات مبطنة داخل النظام وطموحات بين القياديين في تلك المرحلة، إضافة إلى قلة الإمكانيات وضعف الاقتصاد والتوسع في التهريب وإهدار الإمكانيات المحدودة في قضايا لا تخدم التنمية. لقد تحقق الاستقرار والاعتراف بالنظام الجمهوري من دول العالم وكان مكسباً كبيراً للوطن، لكن لم يحقق النظام خلال الأربع السنوات من عمر الجمهورية الثانية منجزات في البناء ماعدا مطار صنعاء الدولي وطريق صنعاء تعز ومواصلات شق طريق صنعاء صعدة وذلك بجهود مساعدات الحكومة الألمانية الاتحادية وجمهورية الصين الشعبية.

لقد ظلت عملية البناء والتعمير في تلك المرحلة والتنمية بطيئة جداً ولم تحقق الطموحات التي كان يحلم بها اليمنيون قبل الثورة.. لقد واجهت الجمهورية الثانية حصاراً محكماً من اعداء الثورة ومؤامرات خارجية بما جعل النظام يُسخر كل الإمكانيات المادية والبشرية للدفاع عنها وحماية الجمهورية التي كانت هدفاً إقليمياً ودولياً.

لقد كانت حاجة النظام الى قطع واستغلال الاشجار واستخدامها للأفران لكي تؤمن الخبز للمواطنين ولجنودها المرابطين في الجبال المدافعين عن العاصمة وذلك بدلاً من غرس الأشجار للزينة وتحسين المدن فمن، أين يأتي البناء والإعمار وبناء المدارس والجامعات والمستشفيات في ظل تلك الأوضاع؟

أن هذه الصورة المحزنة تركت لمن سيحكم اليمن - مستقبلاً - تركة ثقيلة ومسئولية كبيرة يتحملها نيابة عن الأنظمة السابقة من يتولى بعد رحيل الجمهورية الثانية التي حققت المصالحة الوطنية بعد حرب استمرت سبع سنوات وانتهت بانقلاب ١٣ يونيو عام ١٩٧٤م.

### الجمهورية الثالثة:

إن الحديث عن هذه الفترة القصيرة التي بدأت في ١٢ يونيو ٧٤ م وانتهت في يوم ١٧ يوليو عام ١٩٧٨م دخلت الدولة في صراعات سياسية أدت إلى مآسٍ في شمال الوطن وجنوبه وهذه الأحداث فرضت واقعاً جديداً لمن يحكم بعد هذه الفترة المليئة بالأحداث ألخصها فيما يلي:

- خلافات سياسية وتغييرات قيادية مستمرة وتجميد السيطرة على جزء من الوطن.- تجميد المؤسسات بما فيها مجلس الشورى.

- تجميد حركة البناء والإصلاح والانشغال بالصراعات السياسية، ولهذا تحمل النظام الجديد كل تلك الأحداث المؤلمة والمحزنة ومعالجتها وعمل على معالجتها وتضميد جراحاتها وتحمل النظام الجديد مسؤولية البناء والتنمية والبناء. إن التاريخ سوف يقول كلمته في المرحلة الجديدة والتي نسميها الجمهورية الرابعة التي بدأت يوم ١٧ يوليو عام ١٩٧٨م وتولى الرئيس علي عبدالله صالح قيادة البلاد وتحمل المسؤولية.

### الجمهورية الرابعة:

لقد تحملت الجمهورية الرابعة جمهورية الرئيس علي عبدالله صالح مجمل التراكمات من الصراعات السياسية والاجتماعية للأنظمة السابقة وعمل على تحقيق أهداف الثورة اليمنية التي ضحى الشعب اليمني بحيرة أبنائه لكي ينعم بحياة كريمة، وحين تولى الرئيس علي عبدالله صالح المسؤولية وهي مسؤولية تتوء بحملها الجبال وحملتها شخصية وطنية مقتدرة سعى بإمكاناته وخبرته في المجال السياسي والعسكري إلى استيعاب كل مخلفات الأنظمة السابقة، فكان ذلك الرجل الفذ السياسي اللامع هو الذي استوعب كل تلك التراكمات من العهد الإمامي البائد ومن الأنظمة الجمهورية التي تحملت المسؤولية عبر تلك المراحل وما خلفتها من مصاعب وتراكمات لا يمكن ان تلخص في هذا اللقاء. لقد كان قدر هذا الرجل الشاب في بداية حكمه أن يتحملها ويراجعها ويستوعبها ويبحث مع المخلصين من أبناء الوطن على كيفية التغلب على تلك الأعباء وكانت رؤيته لبناء الدولة- الصدق- الإخلاص - الولاء للوطن أولاً وأخيراً.. هذا الرجل الذي توجه إلى مجلس الشعب التأسيسي، واقسم اليمني بأنه سيعمل على رفعة وعزة اليمن وحماية حدوده وأراضيه وتحقيق أهداف



الثورة اليمنية وهذا الأمر يحتاج إلى رجل مؤمن بربه وشعبه وبالمبادئ التي جاهد من أجلها خلال مشاركته في معارك الدفاع عن الثورة والجمهورية ومواجهة التطرف الذي كان يهدف إلى منع العقيدة والقيم والأخلاق..  
أيها الإخوة..

اسمحوا لي أن أتكلم بمسئولية مجردة صادقة عن دور الرئيس في ترتيب البيت اليمني والذي بدأ حياته السياسية بالإيمان بالديمقراطية لأنه لم يتحرك على صهوة جواد أو دبابة لكي يؤسس نظامه بل اتجه إلى مجلس الشعب الذي عاهد الله وعاهد الشعب وبر بعهدده حين تولى المسئولية وبدأ حياته العملية بما يلي:  
١. أعطى الحكومة والمجلس الاستشاري الدور الكبير لممارسة السلطة وشاركهم في القرارات الهامة والمصيرية ولم يتفرد بقرار مصيري في تلك المرحلة الحرجة التي عرفها البعض وقرأ عنها الآخرون.

٢. اهتم بمجلس الشعب التأسيسي واحترام كل التشريعات التي أصدرها المجلس ولم يعطل أي قرار وتجلّى ذلك في إصدار تقنين الشريعة الإسلامية التي أقرها المجلس واعتبرها منجزاً لليمن ولكل الدول الإسلامية..  
٣. بذل الجهود الكبيرة في تضييد جراحات الأنظمة السابقة

وأتاح للمؤهلين المشاركة في صنع الحياة السياسية والعمل من أجل الوطن وفتح صدره وقلبه لكل من له القدرة لخدمة الوطن.  
٤. غرس روح التسامح والوئام بين جميع القوى السياسية وأسّس لجنة الحوار الوطني وانتهت صراعات الأحزاب بانجاز الميثاق الوطني الذي أقره الشعب بالاستفتاء العام.

٥. أسّس المؤتمر الشعبي واحتوى بتأسيسه جميع القوى السياسية والشعبية وأصبح الحوار والعمل السياسي في مؤسسة وطنية وتنظيم سياسي يجمع كل الرؤى وأصبح العمل السياسي ملكاً لكل أبناء الوطن بمختلف مشاربهم واتجاهاتهم السياسية.

٦. ومن أهم اهتمامات الرئيس علي عبدالله صالح تأمين الجانب الأمني في الجمهورية وخاصة مناطق الحدود والمنطقة الوسطى التي كانت تعاني من التخريب منذ عدة سنوات من الألغام والمتفجرات التي أرهبت الأبرياء من نساء وأطفال وشيوخ، واستطاع أن يحقق الأمن والاستقرار في فترة وجيزة في جميع أرجاء الوطن.. إن هذا الانجاز يعد عملاً تاريخياً للرئيس/ علي

عبدالله صالح سوف تتذكره الأجيال التي عانت من ذلك التخريب المروع. ٧. أن الرجل العسكري والسياسي الفذ الذي تعلم وتدريب في ميادين القتال والدفاع عن الوطن لديه المعرفة الكاملة عن أهمية بناء القوات المسلحة والأمن كونها هدفاً من أهداف الثورة السبتمبرية الخالدة ولقد أدرك مبكراً أن القوات المسلحة هي التي تحمي الأوطان وتحقق الأمن والسلام لهذا عمل جاهداً في توفير الخبرات العسكرية والمعدات الحديثة لبناء القوات المسلحة وتطويرات القوات المسلحة، كما وكيفا في وقت قياسي وسوف يسجل التاريخ بأن هذا القائد الفذ العسكري يعد واحداً من القادة المميزين في التاريخ الحديث. ٨. إن التنمية وبناء الاقتصاد وتحديث الإدارة كانت ولا تزال من أولويات الرئيس/ علي عبدالله صالح وبدون هذه الأسس لا يمكن أن تتطور المجتمعات ولا يتحقق الرخاء، لقد أدرك الرئيس أن التنمية وبناء الاقتصاد الحر وتحديث الإدارة بقواعد عملية متطورة ستمكن اليمن من النمو والازدهار. إن الخطط والبرامج المنفذة لها حققت نجاحاً متميزاً في عهده وبهذا الانجاز حقق الحلم الذي كان يراود اليمنيين واستطاع بحكمته وخبرته السياسية إقناع الشركات الأجنبية بالتقريب عن النفط في اليمن ونجح في تلك المهمة الصعبة رغم ما كان يحيط بها من صعوبات داخلية وخارجية، إن هذا الانجاز التاريخي يعتبر مفخرة للرئيس/ علي عبدالله صالح أولاً وأخيراً ولولا حكمته وسياسته لما تحقق ذلك الحلم الذي ساهم في الإسراع بعملية التنمية التي لم تتحقق في الأنظمة السابقة وجدير بنا أن نذكر للرئيس هذا الانجاز التاريخي الذي حققه الرئيس/ علي عبدالله صالح وعجزت كل الأنظمة السابقة عن تحقيقه. ٩. إن التاريخ سوف يتذكر أن علي عبدالله صالح رتب بيته حينما اتجه نحو البناء والتنمية ولم يشترك أو يساهم في غرس الفتن أو استغلالها ويتذكر بكل تقدير وإجلال مواقفه الوطنية حينما تفجرت أحداث ١٢ يناير في جنوب الوطن والطريقة الإنسانية والأخلاقية التي تعامل بها مع إخوانه الذين نزحوا إلى شمال الوطن وكذلك تعامله مع النظام في الجنوب سابقاً وسعى بكل جهده إلى معالجة ذلك الوضع المؤسف بتضميد الجراح واستيعاب إخوانه وإعطائهم الحقوق المتساوية مع إخوانهم في شمال الوطن سابقاً ومنع أي استغلال لتلك الأحداث المؤسفة والمؤلمة وهو يهدف بهذا ترتيب البيت اليمني وتهيئته وإعداده لإعادة الوحدة اليمنية التي تحققت يوم ٢٢ مايو ١٩٩٠



لقد بحث الرئيس/ علي عبدالله صالح عن العلاج لحل مشكلة كل أبناء الوطن شمالاً وجنوباً وسعيه تجلّى في إعادة لحمة الوطن وذلك بتحقيق الوحدة اليمنية التي أنهت الصراعات والفرقة إلى الأبد وترتيب البيت اليمني.. ولا أريد أن أتوسع في هذا الموضوع لأن له محوره في هذه الندوة. ١٠. إن أهم التحديات في ترتيب البيت اليمني هو حل الصراعات المزمّنة مع الجيران في شمال الوطن وشرقه وغربه وترسيم الحدود وهو من أهم التحديات وإن التاريخ والأجيال سوف تتذكر بكل فخر واعتزاز أنه لولا علي عبدالله صالح لما ترسّمت الحدود مع الجيران وأصبحت لليمن خريطة معترف بها دولياً وإقليمياً وأصبح اليمني يعرف حدوده بعد الترسيم والحسم لهذه المعضلة المزمّنة بجهود الرجل العظيم الرئيس/ علي عبدالله صالح، إنني أتذكر كلمة للرئيس الجزائري/ عبدالعزيز بوتفليقة حينما زار اليمن عام ١٩٩٦م قبل توليه الرئاسة، لقد قال لنا: "إن الرئيس علي عبدالله صالح هو الرجل القدير الذي يثق فيه كل أبناء اليمن وهو القدير وحده بترسيم حدودكم مع جيرانكم". إن هذا الموضوع الأخير هو ما اختتم به هذا المحور وهو من أهم ترتيب البيت اليمني بل أهم تحدٍ واجه الرئيس/ علي عبدالله صالح، إضافة إلى كل ما ذكرته من إنجازات تاريخية حققها في عهده. إنني أطلب من الجميع أن نقف إجلالاً واحتراماً لهذا الرجل وندعوه من خلال هذه الندوة أن يواصل مسيرته ويقبل مطالبة الشعب اليمني في استخدام حقه الدستوري وترشيح نفسه للمرحلة القادمة حفاظاً على المكاسب التي تحققت لليمن وأنجزت في عهده واحتراماً لدماء الشهداء الذين ضحوا بأرواحهم لكي يتحقق ما تم إنجازه في عهده وهو ما لم تستطع الأنظمة السابقة من تحقيقه وندعو له بطول العمر والبقاء وشكراً.



• الدكتور/ احمد الاصباحي

# الحوار

## أول الطريق

بالحوار... رسم الصورة المشرقة  
والمشرفة لليمن.





●● شكراً جزيلاً للاخ عبدالله احمد غانم رئيس الجلسة وللأخ محيي الدين الضبي نائب رئيس الجلسة ولأول مرة يشرع مثل هذا التقليد في هذه القاعة وهو شيء جميل جداً في تجسيد المفهوم بصورة أوسع.. والاخ الاستاذ عبدالقادر باجمال كعادته اذا تحدث يتحدث في المتن وفي الشرح وفي الهامش ولا يبقى لمن بعده شيئاً سوى التكرار المتخصص.. وان شاء الله انا سألتزم بالعشر الدقائق قولاً وعملاً.. في البدء كان الحوار.. وكان أول الخطوات على طريق الوحدة والديمقراطية، والتنمية الشاملة، وبناء الدولة الحديثة.. وكان الحوار فيما بعد عنوان الانتصار لقيام دولة الوحدة وتعزيز مسيرة الديمقراطية ونهجها التعددي.

ذاك ماميز شخصية الأخ الرئيس علي عبدالله صالح، فهو حامل رسالة، وصاحب مشروع، ورجل قضية، وواحد من أولئك القلائل العظام الذين جاد بهم تاريخ اليمن المعاصر ومثله مثل كل قائد عظيم، وسياسي حكيم، وصاحب مشروع محكم يتمتع بشخصية كارزمية، لها مفتاح يسهل به سبر غورها واكتشاف قدراتها، وتفسير آثارها ومآثرها، واستكناه ماتفكر به لمستقبل أفضل.. وأحسب أن مفتاح شخصية الأخ الرئيس، هو الحوار.. وقد افصح عن امتلاكه هذا المفتاح منذ وقت مبكر لحظة انفتاحه على مختلف القوى السياسية والفكرية، يمدُّ إليها جسوراً من الحوار، حتى لقد ظنه كل فريق منتمياً الى صفه.. على أنه كان أكبر من أن يتميز إلى فريق دون آخر، لعلمه أن كل فريق يدرك جانباً من الحقيقة.. وطالما تآقت نفسه ليرى الجميع على صعيد واحد يتحاورون ليصلوا الى القواسم المشتركة.. فقد كان في طبيعة تكوينه شعبي العشرة، يغشى المجالس، ويرتاد المنتديات، ويقترب من مختلف شرائح المجتمع واتجاهاتها.. ويتعرف على طرائق تفكيرها واهتماماتها..

وحين استقر عمله قائداً للمحافظة تعز العاصمة الثقافية جعل من مقره ملتقى للنخب الفكرية والأدبية والسياسية، يتحاورون، ويتناظرون، ويتدبرون أمر الوطن ومستقبله، كل من وجهة نظره، ويثرون بأرائهم من يُحسن التقاط زبد الكلام، فالمجالس مدارس.. ولقد أدرك الرئيس ببصيرته قبل أن يصبح رئيساً أن خير ما ينقذ الوطن من مآزقه السياسية، وأزماته الاقتصادية، وتوتراته النفسية والاجتماعية، هو الحوار بين مختلف القوى والتيارات السياسية



والتقائها على أمر جامع يؤلف بين القلوب، ويوحد الكلمة ويلم الشمل. وقد ظلت مدركاته الحوارية حبيسة صدره، تنتظر اللحظة التاريخية لتكون مفتاح حكمته الى قلوب ابناء شعبه وقواهم السياسية والفكرية.. ففي اللحظات العصبية إثر اغتيال الرئيس أحمد الغشمي-رحمه الله- قدم الأخ الرئيس علي عبدالله صالح من موقعه قائداً للواء تعز، ليشغل عضوية مجلس رئاسة الجمهورية المؤقت، ونائب القائد العام) ورئيس هيئة الأركان العامة.. في هذه المرحلة الدقيقة وفي ساعة العسرة، كان جل تفكيره منصباً على تهيئة الأسباب لفتح حوار وطني، يفضي إلى إقرار ميثاق تلتقي عليه جماهير الشعب، وقواه السياسية والاجتماعية..

وما كان لعظيم قومه في مثل تلك الظروف الحرجة، والمنعطفات الحاسمة إلا أن يكون له مثل هذا التفكير الحكيم، والرأي السديد. وأسجل هنا باعتزاز عظيم من واقع زيارتي له في مكتبه في القيادة العامة للقوات المسلحة، قبل أن يصبح رئيساً، توفقه الشديد الى رؤية ذلك اليوم الذي يتحقق فيه هذا المطمح الديمقراطي.. وقد كان يحدثني بحماس قوي، وإصرار عاهد الله عليه، ويده على المصحف الشريف على أن يعمل على تمكين الشعب من الالتقاء على ميثاق وطني، باعتباره بوابة الانطلاق الى بناء يمن الوحدة والديمقراطية والتنمية الشاملة، وتفعيل أهداف الثورة المجيدة.. وساعتها أيقنت أن المحنة التي تعرضت لها البلاد إن هي إلا شدة عابرة، وأن الوطن إلى خير، وأن مع العسر يسراً.. فلا شيء يقف في وجه الحكمة والحزم وبعد الرؤية، والرؤية، وسداد الرأي، وإن كان اعتقاد الكثيرين في حينه أن مجرد التفكير بميثاق وطني في مثل ذلك الظرف الحرج إن هو إلا ضرب من الخيال، خاصة من خبروا التجارب السياسية السابقة، وما اعترضها من العوائق، لكن الذين خبروا الرئيس، وعرفوه عن قرب، سواء كانوا من النخبة العسكرية أو المدنية، تؤكد لهم أنه كان يعني مايقول.. وصدق فيما وعد، وأنجز ماوعد، ذلك أن الحوار مفتاح شخصيته... ومفتاح عهد زاهر، وانجازات تاريخية. والذين يلتقونه، ويقابلونه من المواطنين ومن النخب الفكرية والسياسية، ومن ضيوف اليمن من الاشقاء والاصدقاء، وهم كثرةٌ كاثرةٌ، يجدونه مدرسة متميزة بمنهج حوار رسالي هادئ وهادف.. مفرداته البحث عن الحقيقة والوصول اليها..

وذم احتكارها، واحترام الرأي والرأي الآخر، ونبذ التعصب المقيت.. وهو على الدوام ينحو بالحوار منحنى انطلاق طاقات الخير الكامنة في النفوس جوهرًا مشتركًا لا يمكن اكتشافه وتحريره إلا بإضفاء المصداقية على جدية الحوار وبث روح الطمأنينة والتفاهم والتعاون.. فالحوار في مفهوم الأخ الرئيس خلق كريم أساسه التسامح والاحترام، وحسن الاصغاء والمجادلة والتي هي أحسن فلا احكام مسبقة، ولا تأثير بانطباعات خاطئة، ولا غش ولا خداع، ولا توتر وانفعال.. وهو بمفهوم الحوار هذا استطاع أن يشد أطراف الحوار الأخرى إلى التفاعل بجدية مثمرة مع مواضيع الحوار والتوصل إلى كل كلمة سواء، سواء في تشكيل رؤية سليمة مشتركة أو في بناء رأي سديد، أو اتخاذ قرار حكيم. فالحوار لدى الأخ الرئيس ليس حوارًا من أجل الحوار، ولا هو استهلاكًا للوقت، ولا حوار طرشان.. كما أن مساحة الحوار لا تضيق لتتحصن على حل قضية خلاف فحسب، ومع جماعة دون أخرى.. بل يتسع نطاق الحوار لما هو أبعد من هذه الجزئية، وهو من الشمول ما أدخل الشعب بجميع فئاته وتياراته الفكرية والسياسية في حوار شامل، موضوعه يهم الوطن والشعب، وهو البحث في أنسب الصيغ لنظرية عمل وطني لإزالة حالة الاحتقان السياسي، والذي عناه شعبنا، وعبر عن أزمته الخانقة مقتل ثلاثة زعماء في أقل من عام، جراء حالة التشطير التي لاينهي تفاقماتها الخطرة إلا تلمس الطريق العملي لإعادة تحقيق الوحدة. فقد استمر الحوار فترة قاربت السنوات الأربع ترسخ فيها:- وعي الحقوق السياسية على حد سواء.

- مبدأ احترام الرأي والرأي الآخر.
- الإيمان بشرعية الاختلاف، وأدب الاختلاف.
- البحث عن الجوامع المشتركة، واحترام الفروق.
- القبول بالحد الأدنى من الصيغ التي يلتقي عليها الجميع في إقرار نظرية العمل الوطني.
- الاتفاق على الثوابت الوطنية التي لا يختلف عليها اثنان.
- نبذ التعصب والتطرف.
- السعي نحو الاعتدال والوسطية.

وبهذا المفهوم الشامل للحوار، وبما رسخه من أخلاق ديمقراطية أمكن



للأخ الرئيس أن يصل بالشعب ومختلف فئاته وألوان طيفه السياسي إلى:

- إقرار الميثاق الوطني «نظرية العمل الوطني».

- قيام واستمرارية المؤتمر الشعبي العام.

- تسريع الخطى نحو إعادة تحقيق الوحدة من خلال تكثيف الحوار على

المستوى القيادي والتنفيذي، ومن خلال تنشيط لجان الوحدة، وتشكيل لجنة

التنظيم السياسي آخر اللجان التي لم تشكل إلا بعد قيام المؤتمر الشعبي العام.

- إعلان قيام دولة الوحدة.

- الأخذ بنهج الديمقراطية التعددية.

- إصدار التشريعات والقوانين المتعلقة بالحقوق

الديمقراطية والحريات العامة والآليات والكيفيات المعبرة

عن ممارسة هذه الحقوق، والمنبثقة من دستور الجمهورية،

والتي أنضجها الحوار في المؤسسات السياسية والتشريعية وبصفة

خاصة قانون الانتخابات العامة والاستفتاء، وقانون الأحزاب والتنظيمات

السياسية، وقانون السلطة المحلية وقانون الصحافة والمطبوعات..

لقد مضى الأخ الرئيس في رعاية المسيرة الديمقراطية في ظل دولة

الوحدة، وأخذ على نفسه عهداً في أن يعيش هموم الشعب واهتماماته، وأن

يجند مختلف الطاقات والقدرات في بناء الدولة الحديثة ومؤسساتها..

واتخذ من الحوار واللقاءات الميدانية المستمرة سبيلاً إلى اكساب القرار

قوة المشاركة الشعبية والسياسية والحزبية... فما من جماعة أو فئة، وما

من حزب أو تنظيم سياسي صغر أم كبر.. قرب أم بعد، ما من جمعية ولا

منظمة إلا والتقاها، وأصغى إلى همومهم، واطلع على آرائهم ومطالبهم..

بل طالما ظل يسارع إلى العودة للجميع.. وإلى المؤسسات التشريعية

والى مختلف ألوان الطيف السياسي كلما حزب أمر، أو عنت قضية

ذات أهمية، أو استدعت ضرورة تهم الوطن والشعب لقد استطاع الأخ

الرئيس بالحوار تعميق الممارسة الديمقراطية وترسيخ آلياتها الحديثة،

وجعلها سلوكاً عاماً يجسد نصوص الدستور والقوانين المنبثقة منه.

وبالحوار أمكن للأخ الرئيس إدارة الأزمات بحكمة وتبصر.. وقد ظهر

ذلك في مواجهة أزمة محاولة الانفصال وتعزيز الجبهة الداخلية، وتجاوز

تبعات الحرب، وإصدار قرار العفو العام لقد ازاح بالحوار حالة العزلة

التي نأت باليمن عن المحيطين العربي والدولي، واستحوذ بالحوار على

احترام الاشقاء والأصدقاء، وتمكّن بالحوار من حل معضلات العلاقات الحدودية مع دول الجوار الشقيقة، وجعل من سياسة بلادنا الخارجية مثلاً للعلاقات المتوازنة القائمة على الاحترام المتبادل، وخدمة المصالح المشتركة. فقد واجه ازمة حنيش بحوار الوثائق والحقوق التاريخية والجغرافية والقانونية والسياسية من خلال اللجوء إلى التحكيم الدولي.. وأمكن بالحوار إنهاء اشكالية الحدود التي طالما ظلت عالقة بين بلادنا وكل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان الشقيقتين. وذلك على قاعدة لا ضرر ولا ضرار وبروح الأخوة وحوار التفاهم والمصالح المشتركة.. وأضحى أسلوب الحوار الدبلوماسي الذي انتهجه الأخ الرئيس نموذجاً يقتدى به في حل المنازعات والخلافات الاقليمية، مثلما اتخذت بلادنا مركز اشعاع ديمقراطي في المنطقة. فبالحوار اوضحت بلادنا مثابة وأمناً لحوار الفصائل المتصارعة في الصومال.. وللتقريب بين وجهات نظر الفصائل الفلسطينية منذ مطلع الثمانينات. وبالحوار الذي انتهجه الأخ الرئيس انعقدت ندوات اقليمية ودولية على أرض اليمن: ومنها ندوة البلدان ذات الديمقراطية الناشئة، وحوار الثقافات والحضارات وندوة حوار حول الديمقراطية وحقوق الانسان ومحكمة الجنايات الدولية. وتحت شعار: صنعاء عاصمة الثقافة العربية عام ٢٠٠٤م وعقدت حوارات متعددة، محلية وعربية..

كما عقدت ندوة حوارية في بيروت حول اصلاح جامعة الدول العربية تبناها المؤتمر الشعبي العام ومركز دراسات الوحدة العربية. إن الحديث عن المنهجية الحوارية للأخ الرئيس علي عبدالله صالح يطول، ولا يتسع له الزمن المحدود في مثل هذه الندوة ويمكن اختتام هذا المحور بالقول بصفة اجمالية أن الأخ الرئيس تمكن أن يرسم بالحوار الصورة المشرقة والمشرقة لليمن بكلية اجزائها المؤطرة بالوحدة بمعالمها الديمقراطية البارزة وبجماليات التنمية الشاملة ومهابة الكيان والمكانة والتاريخ.







• راشد محمد ثابت

# الوحدة اليمنية

بين المستحيل والممكن ..  
وجد اللقاء

آمال الجماهير في الوحدة عبر عنها  
علي عبدالله صالح أكثر من غيره  
من القيادات .





يمكن لي أن أنطلق في الحديث عن الوحدة اليمنية من الفترة التي ساد فيها التوتر بين الشطرين، وهي الفترة التي أعقبت مصرع الرئيس إبراهيم الحمدي طيب الله ثراه وتوقف فيها النشاط الوحدوي ثم أعقب ذلك مصرع الرئيسين أحمد حسين الغشمي وسالم ربيع علي رحمة الله عليهما، فاحتدم الصراع بين الشطرين وتواترت الأنباء التي تبثها أجهزة الإعلام المعادية للوحدة اليمنية عن نشوب معارك على أطراف الشطرين ثم حصلت تطورات على مستوى النظام في الشمال أسفرت عن تولي الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئاسة الجمهورية العربية اليمنية في الشمال بعد أن كان الحزب الاشتراكي اليمني في مؤتمره الأول المنعقد في أكتوبر ١٩٧٨م قد اختار الأخ عبد الفتاح إسماعيل رئيساً لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في الجنوب ثم توالى التطورات التي أججت الصراع بين النظامين من خلال المواقف التي برزت بعد هذه التغييرات الجديدة في الشطرين وقد توالى التقارير حينها إلى المكتب السياسي للحزب في الجنوب التي احتوت على مؤشرات المواجهة العسكرية المحتملة بين النظامين من خلال التأكيد على الوقائع الميدانية التالية:

- ١- بدأت التحركات تأخذ شكلها السافر في التحريض ضد اليمن الديمقراطية من خلال تكثيف الاتصالات السياسية مع النظام في الشمال والبدء في تجميع القوى المعارضة للجنوب ومدّها بالأسلحة وإرسالها إلى الأطراف لمباشرة العمل التخريبي العسكري.
- ٢- تشديد الحملات الإعلامية وتلفيق الاتهامات الكاذبة ضد اليمن الديمقراطية بإبراز الادعاء القائل بوجود قواعد عسكرية سوفياتية وكوبية على أراضي الجنوب، وحشد هذه القوات العسكرية على أطراف الحدود مع المملكة السعودية والشمال اليمني.
- ٣- الإسراع بتوزيع الأسلحة والأموال التي تصل إلى اليمن على القوى المعارضة للنظام في الجنوب وتحديد المهمات العسكرية السريعة واستكمال تدريبهم على الأسلحة الحديثة مع وضعهم تحت الجاهزية حتى لحظة الانطلاق والمواجهة الشاملة.
- ٤- شراء أسلحة حديثة ومتطورة للجيش الشمالي بما فيها صفقة الطيران الأمريكية الجديدة وسلاح الدبابات والصواريخ وغيرها من الأسلحة الأمريكية المتطورة سريعة الاستخدام وذات التأثير المتفوق في المعارك.

٥- التحرك السريع لاحتلال مواقع عسكرية على مقربة من تخوم الأطراف التي كانت خالية من أي تمركز عسكري سابق واستخدام الطائرات المروحية للإنزال في مواقع عسكرية على مشارف بعض الجبال المطلّة على الحدود في المناطق الوسطى والمناطق الغربية والشرقية الجنوبية المحاذية للقري والمدن الجنوبية.

٦- التحرك الإعلامي المتناغم الذي أخذ شكل التنسيق بين إعلام الشمال والجيران والنظام الساداتي في إبراز خطورة النظام في الجنوب ومدى تهديده لمصالح الدول على النطاق المحلي والدولي وتضخيم صفة الإلحادية على هذا النظام وتحويله إلى غول يهدد وجود الأنظمة القائمة في الجزيرة والخليج.

كل هذه التحركات والنشاطات المعادية وضعت على طاولة النقاش في المكتب السياسي للحزب آنذاك بؤادر التحرك العسكري من جانب النظام في الشمال متزامناً مع تحركات على الحدود الشرقية من البلد يترافق مع تصريحات سياسية لوزير خارجية الشمال حينها منذرة بالويل والدمار من حرب شاملة ومدمرة لا تبقي ولا تذر، ثم المواقف العراقية الساداتية في الجامعة العربية وخارجها، كل ذلك ولد الانطباع لدى القيادة في الجنوب بأن طلوع الرئيس علي عبدالله صالح إلى سدة الحكم إنما كان لأهداف عسكرية يشكل نظامه رأس حربة لمواجهة عسكرية لا تتوقف إلا بتصفية النظام في اليمن الديمقراطية من اعتباره نظاماً غير مرغوب فيه من قبل دول المنطقة.

بعد ذلك كيف سارت التطورات؟ لا نريد في هذا الحيز المتاح أن نخوض في تفاصيل المواجهة العسكرية التي حدثت في فبراير عام ١٩٧٩م بين النظامين في الشطرين.. بدايتها.. عوامل تأجيجها.. وأسرار التحكم بها.. إنما ما يهمنا هو جانب الإباء الوطني في هذه العملية الذي انبرى من أعماق التاريخ اليمني كي يفوت الفرصة على الأعداء الخارجيين الذين أرادوا التربص بالوطن وتدمير مستقبله.. تحركت الحكمة اليمنية من أعماق المشاعر الزاخرة بالولاء للشعب والوطن لتحول المعارك المشحونة بالبارود والعداء المدمر إلى مشاعر للإخاء والوئام الوطني الذي أعاد للوحدة إيقاعها الوطني الجاد والسريع ووشح الأمل بأكاليل الإرادة اليمنية المفعمة بالعزيمة والنهوض الوطني، الإرادة التي تحت السير نحو تحقيق الوحدة وتحقيق الآمال التي يطمح إليها شعبنا اليمني.

أثناء المواجهات العسكرية بين الشطرين وفي فبراير عام ١٩٧٩م أعلنت



السعودية حالة الطوارئ والتعبئة بين قواتها المسلحة، واحتلت مواقع جديدة وبنت استحکامات عسكرية في الحدود على أطراف الودية وخشم الجبل المحاذية للمنطقة الشرقية من اليمن.. وزير الإعلام السعودي في حديث نشرته حينئذ صحيفة السياسة الكويتية يعتبر أحداث اليمن اكتساحاً للمد الشيوعي في المنطقة.. وبعده أعلن الملك "أنه لن يسمح بقيام نظام في المنطقة يكون ضد الدين الإسلامي".. القوات الجوية الإيرانية تعلن التعبئة والتقدم على الحدود اليمنية العمانية.. الجامعة العربية تقدم على اتخاذ قرارات بمقاطعة اليمن الديمقراطية سياسياً واقتصادياً وثقافياً وهو أول قرار يصدر عن الجامعة العربية بهذا الشكل ضد بلد عربي منذ تأسيسها عام ١٩٤٥م.. ثم العمل على التآجيج من خطورة الأوضاع ضد الثورة اليمنية والتعبير عن المخاوف في إعلان موقف منحاز لصالح النظام في الشمال بلوره البيان الرسمي الذي يتضمن تهديداً واضحاً للنظام في الجنوب والتلويح للرأي العام العربي والدولي إن ما يجري من أحداث في اليمن إنما هي على درجة كبيرة من الخطورة على أوضاعها.. ويعني الأخوة في السعودية بشكل خاص.. ويهدد أمنها واستقرارها.. وعندما زار المملكة وزير خارجية الجنوب أثناء الأحداث رفضت أي نوع من النقاش معه حول العلاقات الثنائية بين البلدين، وأثناء تحرك وزير خارجية الجنوب إلى العراق واجه نفس الموقف المتصلب بل وأنذره نائب الرئيس العراقي حينها صدام حسين بأنه سيرمي بجيش الجنوب والنظام إلى البحر خلال ساعات من دخول الجيش العراقي إلى اليمن.

كنت حينها مرافقاً للأخ وزير الخارجية محمد صالح مطيع إلى العراق حينما احتد النقاش بينه ونائب الرئيس العراقي صدام حسين فقير الوزير الانسحاب من الاجتماع إلا أن النائب تدارك الموقف وقام معذراً ومهدئاً للوزير ومن ثم عزمه على الغداء بصحبة وزير خارجية الشمال الذي كان متواجداً هناك ولم يتطرق أي منهما للموضوع من جديد سوى كلمة قالها نائب الرئيس العراقي عند المغادرة «إنكم متجهون الآن إلى مجلس الجامعة العربية في الكويت وستجدون رأينا أمامكم هناك في المجلس».

في اليوم الثاني ١٩٧٩/٣/٤ م انعقد مجلس الجامعة العربية برئاسة وزير خارجية الكويت صباح الأحمد الصباح (الأمير حالياً) مع أمين الجامعة العربية محمود رياض وبدأ النقاش يأخذ طابع المواجهة الحادة بين وفد

اليمن الديمقراطية من جهة ووزير خارجية السعودية، والعراق وسوريا من جهة أخرى وكان المتصدر الرئيسي للنقاش والهجوم وزير الخارجية السعودي حينها، وبعد أيام من النقاش الذي كان يلفه ويعمل على تهدئته وزير الخارجية الكويتي احتدمت المواجهة الكلامية في آخر ليلة للاجتماع حتى وصل الأمر إلى التحريض داخل المجلس لاتخاذ قرار بتصويت الأغلبية يسمح هذا القرار بدخول القوات العراقية السورية إلى أراضي الشمال اليمني لأغراض الحرب وإسقاط النظام في اليمن الديمقراطية.. وكان وزير خارجية الشمال حينها لا يبدي رأيا إلا مؤيدا لما يطرحه وزراء خارجية الدول العربية الثلاث.

كان القرار بادرة يتخذها مجلس الجامعة العربية لأول مرة وهي بادرة تخالف ميثاق الجامعة العربية نفسه، الأمر الذي جعل وفود اليمن الديمقراطية والجزائر وليبيا وفلسطين يقدمون طعنا بعدم شرعية هذا القرار مع تهديد أطلقه رئيسا الوفدين الجزائري واليمني بالتدخل العسكري في حال دخول أي قوات عربية إلى اليمن.. وأشهر عبد العزيز بوتفليقة ميثاق الجامعة في وجه الرئاسة قائلا: ((إن دور الجامعة العربية في الميثاق حل الخلافات التي تقع بين الدول الأعضاء وليس تأجيج الخلافات وإشعال نار الفتنة بين دولة وأخرى)).

وهنا تأزم الموقف وتحرك بعض أعضاء وفد الشمال ووفد الجنوب للاتصال بالرئيسين في الشطرين وبدأت الاتصالات بين عدن وصنعاء تبدد الانطباع لدى القيادة في الجنوب عن أن الرئيس علي عبدالله صالح لا يقدر على عمل أي شيء سوى تفجير الحرب وإذا بهم يحسون بعزيمة الإباء اليمني تتحرك من أعماق هذا الرئيس اليمني المغموور وخلال ساعات وصلت التوجيهات من القيادتين في الشطرين بعد منتصف الليل تقضي بأن يقدم وفدا الشطرين دون وزير خارجية الشمال مقترحا بمشروع قرارات مشتركة إلى مجلس الجامعة وصفها وزير خارجية الكويت الذي طفرت الدموع من عينيه وهو يستمع إلى القرارات "أتتنا الحكمة اليمنية في اللحظة المناسبة" وكانت القرارات التي خرج بها مجلس الجامعة تنص على الآتي:-

((قرار))

إن مجلس جامعة الدول العربية المنعقد بالكويت في دورة استثنائية في

المدة من ١٩٧٩/٣/٤م إلى ١٩٧٩/٣/٦م، بعد استعراضه للوضع القائم بين جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية اليمنية، ونظراً لخطورة الأوضاع المؤسفة وما يمكن أن تلحقه الأحداث من أضرار على الأمة العربية وعلى شطري اليمن.

((قرار))

أولاً: الموافقة على الاتفاق المرفق الذي تم التوصل إليه بين شطري اليمن عن طريق لجنة الوساطة العربية بتاريخ أول آذار (مارس) ١٩٧٩م، المؤلفة من ممثلي الجمهورية العربية السورية و الجمهورية العراقية والمملكة الأردنية الهاشمية.

ثانياً: البدء فوراً بتنفيذ هذا الاتفاق وانسحاب القوات المسلحة للطرفين، خلال مدة أقصاها عشرة أيام.

ثالثاً: الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية من قبل أي فريق لدى الفريق الآخر، ومن قبل أي طرف ثالث.

رابعاً: وقف الحملات الإعلامية من قبل الطرفين.

خامساً: فتح الحدود بين البلدين وإعادة العلاقات اليمنية بينهما بما في ذلك العلاقات التجارية و انتقال الأفراد.

سادساً: تشكيل لجنة متابعة من وزراء خارجية الدول الآتية: المملكة الأردنية الهاشمية.

دولة الإمارات العربية المتحدة.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

الجمهورية العربية السورية.

الجمهورية العراقية.

فلسطين.

دولة الكويت.

الأمين العام لجامعة الدول العربية.

تشرف على تنفيذ هذا القرار وتدعو لإقامة حوار بين الحكومتين الشقيقتين على مستوى القمة من أجل إعادة الأوضاع اليمنية بينهما وبما يحقق أهدافهما المشتركة وصولاً إلى تنفيذ اتفاقيتي القاهرة وطرابلس، وتوصيات لجان الوحدة.

سابعاً: تشكل لجنة أطراف عسكرية من ممثلي الشطرين والدول المذكورة في البند السادس تحت إشراف الجامعة العربية، على أن تتحمل الدول الأعضاء في الجامعة النفقات التي يتطلبها تنفيذ



هذه المهمة، حسب نسبة حصة كل دولة في ميزانية الجامعة. ثامناً: للجنة المتابعة الحق في دعوة مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية لمعرفة أي تطورات يتعاون مع هذا القرار من أجل تحديد المسؤولية. تاسعاً: تقدم لجنة المتابعة كما يقدم الأمين العام تقريراً في أول اجتماع لمجلس الجامعة يتضمن عرضاً لمراحل تنفيذ هذا القرار.

وقد أفشى المراقبون بعد ذلك بأسرار مصادرها عربية مطلعة تفيد بأن خطة التدخل العسكري في اليمن كان مخططاً لها حتى قبل سقوط الرئيسين الفشمي وسالم ربيع علي، بل إن التدخل كان ينتظر الظروف المواتية وكان يراد لليمن أن تتحول إلى ساحة للصراع وتنافس للمصالح ويعلم الله بعد ذلك إلى أي حال كانت ستؤول إليه نتائج الأحداث على الأوضاع في اليمن، لولا حكمة القيادة اليمنية التي أذهلت الأعداء قبل الأصدقاء، خاصة التحول الذي حصل في موقف الرئيس علي عبدالله صالح من قضية الوحدة والتقارب مع النظام في الجنوب الذي بموقفه هذا أربك الحسابات في المنطقة وخرج بكياسة المتمكن شاهراً مصلحة اليمن والانحياز إلى صف الوحدة الداخلية للشعب والوطن.

بعد انفضاض اجتماعات مجلس الجامعة العربية في الكويت بدأ التنفيذ لقرارات الجامعة وتم الانسحاب الفوري للقوات من مناطق الأطراف المحتلة في الشطرين، وانتظمت الاتصالات بين الرئيسين علي عبدالله صالح وعبد الفتاح إسماعيل، وتحركت الوفود العسكرية من الشطرين لمراقبة الانسحاب وتحديد المواقع العسكرية التي يجب أن تتمركز فيها قوات الشطرين، وأتت لجنة الجامعة العربية برئاسة وزير الخارجية السوري إلى اليمن ولم تجد على ملامح اليمن أي أثر للحرب، الشعب اليمني في الشمال وفي الجنوب يستقبل أعضاء اللجنة بالترحيب والابتهاج، مؤكداً اعتزازه بالقدرات اليمنية التي تجنبه الأزمات وتخرجه في اللحظات المناسبة من بين براثن الأعداء المتريصين بالشعب والبلد ثم عادت الحياة بين الشطرين إلى وضعها الطبيعي، كما عادت الأمور الوحدوية إلى مسارها الجاد والسريع.

كانت المعلومات التي ترد إلى المكتب السياسي للحزب الاشتراكي في الجنوب تؤكد على أن نشاط الأعداء من الخارج بدأ يعيد حساباته بإنشاء تكتلات داخلية تقاوم أي تقارب بين النظامين يأخذ مجراه نحو الاستقرار والوحدة، وفي أحد التقارير المقدمة للمكتب السياسي وردت معلومات

مؤكدّة عن تكتلات جمع المشايخ والإخوان المسلمين وجزء من القطاع التجاري يحذر رئيس الجمهورية من التجاوز للحدود المسموح بها للتقارب مع الجنوب أو الانفتاح على القوى المعارضة في الجبهة الوطنية حينها، كما وصلت معلومات تشير إلى أن هناك مؤشرات خارجية أمريكية عربية توحى للرئيس بأنها ستحتفظ بحرية التصرف إزاء أي خروج عن الحدود المرسومة للنظام وللمناورة السياسية فيما يتصل بقضايا الوحدة والتعامل مع قوى اليسار المعارضة، وقد تحول الإيجاء عند لقاء الرئيسين في الكويت إلى تهديد ينذر بنتائج وخيمة فيما لو ارتفعت درجة الحماس للوحدة إلى الدرجة التي وصل إليها الرئيسان إبراهيم الحمدي وسالم ربيع علي. غير أن الأمور على الصعيد الميداني سارت على عكس ما يخطط له الأعداء، التزم الرئيسان علي عبدالله صالح وعبد الفتاح إسماعيل بتنفيذ قرارات مجلس الجامعة العربية وتم ترتيب لقاء القمة في الكويت تحت رعاية سمو الشيخ جابر الأحمد الصباح وذلك في الفترة من ٢٨ مارس إلى ٣٠ مارس ١٩٧٩م، ودار في كل جلسات الاجتماع نقاشاً تشاورياً وأخوياً بين الرئيسين علي عبدالله صالح وأخيه عبد الفتاح إسماعيل أخذ الطابع الرسمي أحياناً بمشاركة أعضاء الوفدين وبمشاركة سمو الشيخ جابر الأحمد أمير دولة الكويت وكذا مشاركة ممثلي لجنة المتابعة العربية وأحياناً أخرى كانت الاجتماعات مغلقة بين الرئيسين فقط، استعرضا فيها كافة القضايا والمشاكل المطروحة للبحث، إلى جانب قضايا أخرى مهمة في جوانب تجاوز كل الآلام التي تركتها الأحداث المؤسفة ومعايير تعزز من عوامل الثقة بين القيادتين وتحد من تكرار المآسي التي تؤثر سلباً على الروح الأخوية الصادقة بين القيادتين وتضرر بالآمال والأمان التي يطمح إلى تحقيقها شعبنا اليمني بإنهاء شبح الحرب وأسبابها واستئصال دوافعها بتحقيق هدف الوحدة الغالي والعزیز.

وقد تمخض لقاء القمة بالتوقيع على بيان مشترك بين الجانبين الذي وقعه الرئيسان علي عبدالله صالح وعبد الفتاح إسماعيل، والذي كان من أول بنوده إلزام اللجنة الدستورية بإعداد مشروع دستور دولة الوحدة خلال فترة أربعة أشهر، على أن يعقد الرئيسان لقاءً عند انتهاء اللجنة الدستورية من أعمالها لإقرار الصيغة النهائية لمشروع الدستور الدائم ودعوة كل منهما لمجلس الشعب في الشطرين للانعقاد خلال مدة يتفق عليها الرئيسان.



كانت التوقعات من جانب الشطر الجنوبي تفترض أن مراكز القوى داخل النظام في الشمال لن تقبل بالنتائج التي خرج بها مؤتمر القمة في الكويت خاصة إذا ما أقدم الأخ الرئيس علي عبدالله صالح على تنفيذ بنود البيان المشترك وإنجاز مشروع الدستور خلال الفترة المحددة في البيان، إلى جانب الالتزام بالاتفاق السري الذي ينص على إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين وإطلاق الحريات السياسية، ووقف الحملات العسكرية والانفتاح على القوى السياسية في الجبهة الوطنية، كل ذلك لا بد وأن يقود - وفق التوقعات - إلى تأجيج الصراعات داخل النظام في الشمال ويربك الأوضاع السياسية ويحول دون الاستمرار في إنجاز المهام الوحدوية المنصوص عليها في الاتفاقيات الموقعة بين القيادتين في الشطرين.

غير أن التطورات أثبتت أن الرئيس علي عبدالله صالح، يمتلك مقدرة سياسية تمتاز بالحنكة والتفوق في إدارة أطراف الصراع والتحكم بخيوط اللعبة السياسية على صعيد الأوضاع الداخلية للنظام وعلى صعيد أطراف الصراع الخارجية على ساحة اليمن والنطاقين العربي والدولي، ومن واقع هذه الميزات التي عززت الثقة بالنفس وإمكانية التحرك نحو المستقبل، أقدم على تغييرات أساسية في القوات المسلحة والأجهزة المدنية الحساسة، والعمل على توسيع مجلس الشعب، وتشكيل المجلس الاستشاري لاستيعاب أطراف الصراع من داخل النظام وخارجه، ترافق ذلك مع اتخاذ إجراءات عملية نحو الانفتاح على قوى المعارضة بوقف الحملات العسكرية وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، بما فيهم المعتقلون من البعثيين والناصرين والسماح لهم بمزاولة نشاطهم السياسي العلني والعفو عن القيادات الناصرية والسماح لها بالعودة إلى الداخل والتغاضي عن نشاطاتها السياسية مع إثبات قدرته على الحركة والمرونة في التعامل مع كل الأطراف ومواجهة الضغوطات مهما كان مصدرها من القوة والتأثير على الرئيس وإدارته السياسية (١). بعد انتهاء الفترة المحددة لإنجاز مشروع الدستور كان المفترض أن يتم اللقاء بين الرئيسين علي عبدالله صالح وعبد الفتاح إسماعيل للبحث في مضمون البند الثاني من اتفاقية الكويت والوقوف أمام النقاط التي ظلت مثار خلاف داخل اللجنة الدستورية ويستدعي الأمر البت فيها وحسمها من قبل الرئيسين في الشطرين وهو الأمر الذي لم تساعد الظروف السياسية على تحقيقه وذلك نتيجة الضغوطات التي باشرتها القوى الداخلية التي



تناصب العداء للوحدة وتلك القوى الخارجية التي ترى أن تحقيق الوحدة من واقع تلك الظروف كارثة يجب إعاقتها بأي وسيلة كانت، غير أن المكتب السياسي لم يحفل بهذه التطورات وخرج باستنتاجات مفادها:

١- إن التكتلات المعارضة لاتفاقية الكويت وسعت من نشاطها الضاغط على الرئيس بالتخلي عن الفترة الزمنية المحددة في الاتفاقية.

٢- أن القوى العربية المعادية للوحدة تتحرك بالتنسيق مع الأمريكان لوقف أي لقاء يتم بين الرئيسين علي عبدالله صالح وعبد الفتاح إسماعيل.

٣- أن الحلقة المركزية بالنسبة للحزب هي النضال من أجل تطبيق اتفاق الكويت بين الشطرين باتجاه إقامة الوحدة اليمنية.

٤- أن تنفيذ اتفاق الكويت يخدم على أكمل وجه القوى الوطنية في الشمال التي تؤمن إيماناً صادقاً بالوحدة اليمنية وسيكون خطأ فادحاً التخلي عن هذا السلاح للقوى الرجعية المعادية للوحدة والتقدم الاجتماعي في اليمن.

من واقع هذه الاستنتاجات للمكتب السياسي بدأت تفاعلات الصراع السياسي تأخذ مداها خارج الأطر الشرعية في الجنوب وعلى مستوى ساحة الشمال والمنطقة العربية والدولية، وبدأت المصالح الدولية تعبر عن نفسها في الاتصالات المكثفة مع القيادتين في الشطرين لالايحاء بخطورة الاندفاع نحو تحقيق الوحدة اليمنية ومن ثم بدأت مؤشرات التهديد تتجه نحو الرئيسين علي عبدالله صالح وعبد الفتاح إسماعيل لتتذرهما من خطورة أي لقاء للقمة بينهما وهي الخطورة التي قد تؤدي إلى التخلص من حياتهما فيما لو أصرا على اللقاء وهو التهديد الذي أتى من الخارج عبر السفير السوفياتي في عدن الذي سلم رسالة خطية للرئيس عبد الفتاح إسماعيل تحتوي على معلومات حصلت عليها المخابرات السوفيتية في إطار التعاون بينها وبين المخابرات الأمريكية تشير إلى أن هناك خطة وضعت للتخلص من الرئيسين في حالة أن يتم اللقاء بينهما لمناقشة موضوع الوحدة.. وقد أخذ الرئيس عبد الفتاح إسماعيل هذا الإنذار على مجمل الجدل لأنه أتى في رسالة رسمية سلمت له من قبل السفير السوفيتي مع تأكيدات شفوية أصر السفير السوفيتي على طرحها أمام الرئيس على أنها تأكيدات وردت إليه من قبل شخصيات قيادات عليا في الاتحاد السوفيتي.

(١) من تقرير المكتب السياسي إلى الدورة السادسة للجنة المركزية أكتوبر ١٩٧٩م.

لذلك بدأت الاتصالات بين القيادتين في الشطرين تأخذ طابع التراجع عن عقد لقاء على مستوى القمة ومن ثم الاتفاق على أن يتم اللقاء في صنعاء بين رئيسي وزراء الشطرين في شهر أغسطس من عام ١٩٧٩م وفي هذا اللقاء تم التصرف في الفترة الزمنية المحددة وتمخض هذا اللقاء عن بيان يعيد الأمور إلى دائرة الرغبات في المماثلة والتقاعس المؤقت لتهدئة الخواطر المتشعبة، وكما قال الأستاذ عمر الجاوي رحمه الله سقطت رئاسات عدة في البلاد أثناء مسيرة الحوار من أجل إنجاز مشروع الدستور دون أن يتأثر العمل في المشروع باستمرار الرغبات داخل السلطات. مع هذه التطورات التي أدت إلى عرقلة لقاء الرئيسين كان الرئيس علي عبد الله صالح محتفظاً بتوازنه السياسي وبدأ للمراقبين أنه الأجدر على استيعاب الدروس والاستفادة من الخبرات المستخلصة من مسيرة الثورة اليمنية بكل إنجازاتها وإخفاقاتها، ولم يسمح لتطورات الأحداث الداخلية بكل تعقيداتها أن تتحول إلى أزمة تعصف بالنظام في الشمال كما حصل للنظام في الجنوب الذي عصفت به هذه التطورات التي أحاطت بمسار العمل الوحدوي الجاد في تلك المرحلة الحاسمة، غير أن المتمرس في استقراء الواقع السياسي لا بد وأن يدرك حينها أن الوقت لم يحن بعد لإطلاق المبادرة الجادة لإنجاز هدف الوحدة، وهي القراءة المتبصرة التي أشار إليها عبد الفتاح إسماعيل في حاشية التقرير المقدم إلى المكتب السياسي وأمام الملاحظات التي أبدتها بعض أعضاء المكتب السياسي قائلاً: «إن إجادة فن العمل بين الإستراتيجية والتكتيك مسألة تحتاج إلى إرادة سياسية عميقة التفكير منزهة من النزعات الشخصية والأهواء أو الطموحات الذاتية.. للتحرك مع بوصلة المستقبل نحو الغايات والأهداف النبيلة التي يناضل الشعب من أجل تحقيقها. كانت المرحلة اللاحقة لهذه التطورات قد شهدت تحركات ايجابية في نشاط العمل الوحدوي وحققت خطوات ملموسة في أعمال لجان الوحدة وإنشاء المشاريع المشتركة، وتشكيل لجنة وزارية مشتركة، وتنظيم الاجتماعات الدورية بين الرئيسين في الشطرين تمثل في قيام المجلس اليمني الأعلى الذي حقق انسجاماً كبيراً داخل الهيئات الوندوية التي بدأت العمل بهمة عالية تحت المتابعة والإشراف المباشرين من قبل الرئيسين علي عبد الله صالح وعلى ناصر محمد، في جانب تذليل الصعوبات التي تعترض أعمال



اللجان وإصدار التعليمات والتوجيهات للمستؤولين المعنيين في تنفيذ المشاريع المشتركة وتوفير كافة التسهيلات والإمكانات اللازمة لتحقيق وتنفيذ كل ما يتم الاتفاق عليه في جميع المجالات، وحدد المجلس المهام العملية لسكرتارية المجلس واللجنة الوزارية المشتركة في جوانب الحياة الاقتصادية و التربوية والثقافية، وإزالة التعقيدات في حركة التنقلات بين الشطرين، وزيادة التنسيق على صعيد السياسة الخارجية وضبط إيقاعها في المنظمات والمحافل الدولية، ومتابعة أعمال اللجنة الدستورية وإقرار مشروع الدستور في ١٢/٣/١٩٨١م، وتحقيق نتائج كبيرة لأعمال المجلس اليمني من خلال خطوات التنسيق بين شطري الوطن في عدد من المجالات الاقتصادية والزراعية، والتربوية والصحية والاجتماعية وغيرها من النتائج المحققة للقاءات الأخوية على مستوى المجلس اليمني واللجنة الوزارية المشتركة. وقد كشف سير التطور وتفاعل الأحداث الوحدوية على أن آمال الجماهير في الوحدة قد جاءت ضمن أفق يدركها الرئيس علي عبد الله صالح أكثر من غيره من القيادات التي كانت، لتخلط بين رؤيتها الخاصة وبين التعبير عن مصالح الجماهير وحاجتها إلى التقدم في إطار المضمون الوحدوي المتمثل في مشروع الدستور الذي سيأخذ كل مداه التطبيقي عندما يكون مجاله الوطن اليمني الكبير كوحدة اقتصادية وبشرية يتحقق عليها آمال النهوض الاجتماعي والأمن والاستقرار والسلام. وبما أن الوحدة كانت واقعا يحرك أعماق الشعب في كل الساحة اليمنية الواسعة إلى جانب كونها نهوضا اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، فإن التحول بالعمل الوحدوي إلى واقع حي وملمس كان يعبر عن وعي عميق بأبعاد هذا الهدف الذي جعلت منه القيادة السياسية هدفا مركزيا لنشاطها الذي يتجدد بتجدد آلياته وذلك عن طريق إنجاز هذا الهدف الاستراتيجي النبيل، الذي حرك مساعي القيادة بكل همة ونشاط لإنجاز أعمال اللجان والمشاريع الوحدوية الهامة التي يصعب حصرها في هذه الورقة المختصرة التي أقف فيها عند هذا المستوى من الحديث عن مسيرة العمل الوحدوي بين الشطرين.







• احمد الصويل

الوحدة اليمنية.. كانت  
هاجس الرئيس وهمه  
اليومي منذ توليه السلطة





●● الاستاذ القدير علي حسن الشاطر رئيس التحرير الزملاء  
في هيئة تحرير صحيفة «٢٦ سبتمبر» الأفاضل الحضور جميعاً،  
يسرني ان اشارك في هذه الندوة الهامة التي تقف أمام مسيرة  
قائد ووطن امتزجا وتشكلا معاً في سفر الوطن الثورة والوحدة  
نعم (الرئيس علي عبدالله صالح واتفان صناعة التاريخ).  
في القراءة العاجلة لتاريخ الشعوب هناك محطات وزعامات وهناك ترابط  
جدلي بين الدور المميز للزعامة في صناعة التاريخ وحتى في التاريخ  
القديم هناك امثلة كثيرة لزعامات كانت سبباً لعدد من النكسات والويلات  
التي أحاطت بشعوبها وعندما نقف عند الزعامة التاريخية لفخامة الرئيس  
علي عبدالله صالح ونقارنها بمن سبقوه في التاريخ اليمني الحديث  
تستوقفنا العديد من المراحل والمحطات التاريخية لعل من ابرزها واهمها:-  
- كيف استطاع وهو القادم من مدرسة الجندية والبعيد عن اجواء  
السياسة والسياسيين ان يؤمن هذا الاستقرار والاستمرار والسلاسة  
لعملية السياسية في الشطر الشمالي من الوطن (سابقاً) في ظروف  
كانت كل التوقعات تقول بأن هذا القادم لن يكون حظه او فر من سابقه.  
- كانت الوحدة هاجسه الاول وهمه اليومي منذ توليه مقاليد  
الحكم لانه يدرك تماماً أن اليمن مهما امتلك من امكانات  
ستهدر في ظل التشطير والصراع السياسي بين الشطرين.  
- ان حدثاً بضخامة الوحدة لن يكون سهل المرام وسيكون الوصول اليه شاقاً  
وعلياً ان نتحمل المسؤولية التاريخية في سبيل ذلك وان نطمئن الجيران  
والاصدقاء والاشقاء أن وحدتنا ستكون محطة استقرار لنا وللمنطقة.  
الحضور الكرام عندما نتحدث عن الوحدة في فكر الرئيس علي  
عبدالله صالح وتمسكه الثابت بفكرة الوحدة واعتبارها محورا اساسيا  
في العمل الوطني وهو ينطلق في ذلك من موثقه الذي يستمد من  
نشأته الوطنية حيث بدأ حياته شأنه شأن كل يمني وطني غيور  
فلاح بسيط تعرف خلال مدة الحيا بالبيضة على حجم المعاناة  
والبؤس الذين يعيشهما شعبنا فتفتح وعيه حول سؤال مهم كيف يعيش  
الآخرون وهل لنا من مخرج من هذا الضنك اليومي؟ ثم تطور السؤال  
للبحث في دور الامامة ومسؤوليتها عما نعيشه من فقر وظلم وعزلة.  
وبدخوله الى المنظمة العسكرية بدأ يتبلور اكثر واكثر وعيه الوطني وبدأ

يتعرف على الرعيل الاول من الوطنيين اليمنيين.  
- وهنا في المؤسسة الوطنية تكونت في وعيه ثلاثية ( الثورة والجمهورية والوحدة).

● وبالوقوف سريعاً الى مفهوم الوحدة في فكر الرئيس نجد انه يتمحور حول مفاهيم اساسية وفلسفة وطنية تعبر عن رؤى موضوعية لفكر الرئيس بعيداً عن المزايدة تستجيب للواقع وتغييراته دون المساس بجوهر القضية الوحدوية منها:

١- الوحدة قضية شعب ولا تخص زعامة بعينها  
٢- لا سبيل للوحدة الا بمزيد من الحوار ولن تتحقق الوحدة الا بالاندماج الكامل والسلمي.

٣- الوحدة ثمرة من ثمار نضال شعبنا

٤- الوحدة اساس النماء والتقدم

٥- قيمة الوحدة في الديمقراطية والمشاركة الشعبية

● كيف تنظر للحوار الوحدوي قبل ١٧ يوليو ١٩٧٨م

●● لم تكن الاوضاع في الشطرين في حالة استقرار فكل الدلائل تشير إلى ان روح عدم الثقة وانعدام التفاهم كان السائد، والدليل على ذلك ما عاشه الشطران من حروب واقتتال وتم التوصل الى اتفاقيات وحدوية ابتداءً من اتفاق القاهرة اكتوبر ١٩٧٢ وقمة طرابلس نوفمبر ١٩٧٢م والجزائر ١٩٧٣م ثم لقاء تعز والحديدة برغم اهميتهما التاريخية وما شكلته من محطات هامة في مسيرة العمل الوحدوي الا ان القاسم المشترك ان النظر الى قضية الوحدة اليمنية في جميع هذه المحطات كان من موقعين مختلفين ووجهتي نظر سياسيتين متناقضتين تتسم احدهما بالمحافظة والاخرى بالنظر الى الوحدة باعتبارها قضية تغير ثوري. واذا ما اردنا ان نوجز في خلاصة تقييمنا من وجهة نظرنا لمراحل الحوار الوطني ١٩٧٢م - ١٩٧٨م يمكن ان نوجزها في :-

- النظره الرومانسيه والثوريه لقضية الوحدة دون الاخذ بخصائص الواقع اليمني.

- عدم تبلور فكر الوحدة لدى قيادة الشطرين وجعل مسألة الوحدة شعاراً للمزايدة وتصديراً للالزامات والصراع الداخلي  
- معالجة مسألة الوحدة دون الاخذ بالبعدين



الاقليمي والدولي والصراع الدائر في المنطقة

- محاولة فرض نموذج ثوري او طبقي للوحدة

- انعدام المصداقية في الحوار

غير ان حلم الوحدة هو الامل الاكبر لجماهير شعبنا برغم انها ظلت مستبعدة خارج دائرة الفعل الوحدوي لكن الجماهير ترى في الوحدة ملجأها وخلصها من حالة التشرد والصراع ودائرة التخلف والاقتتال.

● ١٧ يوليو مرحلة جديدة من العمل الوحدوي بفلسفة ايمانية عميقة في

قضية الوحدة وبرؤية ثاقبة لطبيعة الصراع الدائر بين الشطرين استطاع

فخامة الرئيس علي عبدالله صالح ان يطرق ازمة حرب فبراير ١٩٧٩م التي

شهدت جولة من الاقتتال اليمني استجابة لعوامل ذاتية ونفعية الخاسر

فيها الوطن فذهب الى الكويت استجابة لطلب الاشقاء وتم عقد اللقاء

بينه واخيه عبدالفتاح اسماعيل .. في هذا اللقاء برزت الزعامة التاريخية

الوحدوية للرئيس وهو القائل (ان هذه القمة تمثل حوار الاخوة بدلا من

حوار البنادق) وهو بذلك يريد ان يضع قاعدة للقاء تقوم على اساس حوار

الاخوة كخطوة للتقارب بين الشعبين وردم كل مساحات التشاحن والبغضاء،

وعمل هذا اللقاء على احياء الروح الوطنية للاتفاقيات الوحدوية السابقة

وبرهن في هذا اللقاء تمسكه الثابت بقضية الوحدة وبأهمية الحوار وأهمية

انتظام اللقاءات كمحطات تقييمية لتذويب اية اختلافات بين الاخوة

وبرغم من انه جاء الى الكويت في نظر العديد من المحللين السياسيين

بمثابة القائد المهزوم عسكريا وتحت ضغط المؤسسة العسكرية بضرورة

الرد والانتقام الا انه استطاع برؤية وطنية ثاقبة وبعيدة المدى ان يحول

هذا الموقف وهذا اللقاء الى مكسب سياسي ونقطة انطلاق لمسيرة

العمل الوحدوي الذي كلل بالنصر المؤزر في يوم ٢٢ مايو ١٩٩٠م.

لقد استخدم في سبيل الوصول الى الوحدة اليمنية جملة من الاساليب

والسياسات التي تتماشى وطبيعة كل مرحلة .. فكانت اللقاءات الدورية وكانت

القمم الوحدوية وكانت اللجان المشتركة وكانت الزيارات المتبادلة والرسائل

الخاصة كل هذه الصيغ تصب في اتجاه الوصول الى الهدف المنشود وهو

تحقيق الوحدة اليمنية، وكان محورها الاساسي في الحوار ثم الحوار

ولإيمانه بقضية الحوار والوحدة الوطنية فقد بدأ بتشكيل لجنة الحوار في

مطلع ١٩٨٠م وذلك لرفع سقف الحريات ثم أنشأ المؤتمر الشعبي العام



باعتباره اداة اساسية للحوار الوطني وانتقل الحوار باتجاه ايقاف الصراع في المناطق الوسطى وهكذا اندرجت القضية الوجودية في فكر الرئيس الذي كان يرفض رفضاً قاطعاً ان تكون الوحدة من اختصاص فئة او حزب او جهة بل هي ملك للشعب اليمني بعيداً عن المزايدة والتسييس والتصدير للازمات. ونجد ان خيار الوحدة ثابت في فكره بالوسائل السلمية حيث اتاحت اكثر من فرصة بعد حرب ١٩٨٦م لان ينتقم للمؤسسة العسكرية ويدخل الى عدن كمنقذ من صراع فرقاء الحزب غير ان بصيرته الوطنية والتاريخية قد منعتة من الاقدام على هذا الخيار لانه مؤمن ايماناً قاطعاً وراسخاً ان طريق الوحدة لن يكون الا عبر الحوار وبالوسائل السلمية. ختاماً نقول: ان يوم ٢٢ مايو ١٩٩٠م باطلالته البهية من مدينة عدن التاريخية ثغر اليمن الباسم قد وضعنا امام حقائق جديدة في التاريخ والجغرافيا والاقتصاد والفكر السياسي بعد مرحلة من الانغلاق، فنحن اليوم امام عهد جديد علينا ان ننظر للماضي لاستقصاء العبر وان نتمسك وان نطور الحاضر وان نعزز من قيم الديمقراطية والتعددية السياسية والمشاركة باعتبارها العناوين الابرز لعهدنا الوجودي الجديد عهد الرئيس علي عبدالله صالح.





• الدكتور / حسين عبدالله العمري

## زعامة

## تاريخية

ابن الشعب ومحقق آماله في  
الاستقرار والتقدم  
والحرية والوحدة.





## ●● الاخوة والاخوات الاعزاء:

تحمل هذه الندوة التاريخية الهامة في اجندتها تسعة عشر محورا كل واحد منها جدير لوحده ان نقف عنده طويلا لربط دلالته التاريخية والواقعية بشخصية هذا القائد الفذ الذي ارتبط به حديث ومداخلة المحاور المتعددة في مسيرة اكثر من ربع قرن هي فترة ترسيخ الوحدة الوطنية اولا وفي طريق طويل لتحقيق وحدة الوطن ارضا وشعبا مروراً بانهاء مشاكل تاريخية عالقة كقضايا الحدود بعد نزاع وخلاف لأكثر من ثلاثة ارباع القرن، وتأتي خطط التنمية وتوسيع التعليم وتوحيده واتخاذ الديمقراطية منهجا كأساس شرعي للحكم الى غير ذلك من العناوين المهمة الوطنية والقومية والدولية بل والانسانية في حياة وقيادة هذا الرجل العظيم وهي التي لاشك حدثنا أو سيحدثنا عنها الاخوة المشاركون في هذه الندوة عن اهم جوانبها بقدر ما هو متاح لهم من الوقت.

بيد انني وقد طلب مني الحديث في المحور الثامن عشر استهل مستشهداً بقول ابي الطيب المتنبّي:

واذا كانت النفوس كباراً

تعبت في مرادها الاجسام

حقا ماوصف به «المتنبّي» اصحاب النفوس الكبيرة من تعب امثالنا في تتبع مسيرتها واهدافها (مرادها) ففي كل يوم احتمال جديد ومسير طويل لتحقيق تلك الغايات والاهداف.

اوكما قال أبو الطيب:

كل يوم لك احتمال جديد ومسير للمجد فيه مقام فبعد نحو ست سنوات عجاف بين مغادرة الرئيس القاضي عبدالرحمن الارياني الى دمشق يوم ١٤ يونيو ١٩٧٤م ومقتل الرئيسين ابراهيم الحمدي في اكتوبر ١٩٧٧م وبعده احمد الغشمي في يونيو ١٩٧٨م القت الاقدار الالهية حمل اليمن المضطرب باثقاله واوضاعه الموجهة الى شخصية غير مشهورة في بعض الاوساط الشعبية ولعله هذا شأن كثيرين من القادة والزعماء الذين يظهرون عبر التاريخ في الاوقات الصعبة للشعوب والملمات الخطيرة التي تلم بها والامثلة في هذا كثيرة كما تعلمون في الشرق والغرب.

لقد كانت الثورة او بالاصح النظام الجمهوري قد مر منذ عام ١٩٦٢م بمراحل ثلاث كلنا يذكرها انتهت الاولى بغياب الرئيس الراحل المشير

عبدالله السلال عن مسرح احداثها الاولى بكل مصاعبها واشكالاتها بحركة الخامس من نوفمبر عام ١٩٦٧م وعودة نزلاء السجن الحربي من القاهرة ومن ثم انسحاب القوات المصرية من اليمن الذي ترك حكمه ومستقبله للاقدار.

وكانت فترة حكم المجلس الجمهوري برئاسة القاضي عبدالرحمن الارياني من اصعب فترات التاريخ المعاصر لليمن فاستقلال جنوب الوطن دونما توحده بالوطن الام في نفس خريف ذلك العام واستمرار تدفق الدعم السعودي لمناهضي النظام الجمهوري حتى تم الاعتراف بالنظام الجمهوري ومن ثم المصالحة الوطنية عام ١٩٧٠م وتفاصيل كل ذلك بما فيه الصمود البطولي في ملحمة السبعين يوما وبطولات احداثها التي كان من رجالها المعلمين المجهولين من نتحدث عنه اليوم ولقد كان للافكار والايديولوجيات السياسية اهميتها الخطيرة ودورها الذي لبست فيه اثوابا اكبر من اليمن واصحابها سواء في الشمال او الجنوب.

ولاشك بانكم قد اطلعتم على عدد من كتابات بعض الايديولوجيين المعنيين بالوضع السياسي انذاك وكان من ابرزها التنظير اليساري والقومي والتي كانت قد تجاوزت اوضاع البلد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ولعلها مع اسباب اخرى معروفة هي التي ولدت بالمقابل الاحداث الدموية في الشطرين التي كانت قد تنامت مع مجيء الرئيس علي عبدالله صالح الى سدة الحكم.

واسمحوا لي بعد هذه المقدمة ان اقتبس رأيا وتقديما لمجئئ الرئيس علي عبدالله صالح من باحث ووطني لانشك في اخلاصه وموضوعيته وثاقب رأيه ذلك هو شاعر اليمن الكبير المرحوم الاستاذ عبدالله البردوني في الفصل الاخير من كتابه «اليمن الجمهوري» (١) حين عرفنا بعد من سبقه بمن هو علي عبدالله صالح من يوم تكليفه بتحمل السلطة حتى تاريخ اصدار «البردوني» كتابه عام ١٩٨٣م وهي مرحلة من اصعب ظروف البلاد ومراحل حكم الرئيس.

يقول الاستاذ:

«.. اما (علي عبدالله صالح) فانه يؤكد في كل احاديثه جنديته للثورة ولا يدعي مالا يفعل ولا يحب ان يدعو له احد لانه خير من يعي ان نفاق المديح يعزل الممدوح عن الحقائق الموضوعية، كما ان الحقيقة ذاتها اهدى الى



دخائل الامور ويكفي ان (علي عبدالله صالح) من شرائح القوة المنتجة التي تصنع رغد اليمن، فالفلاحون بكل المقاييس هم غالبية شعبنا وغالبية كل الشعوب وهم طاقة الانتاج والعطاء ومواطن البراءة والطيبة).  
يوضح البردوني مسترسلا:

«انتقل علي عبدالله صالح» من الفلاحية الى الجندية فكان تناميته من الشعب واليه وكان ترقيه بتدرج خبرته فمن حركة يونيو ١٩٧٤ الى ١٩٧٨م مارس الاختبار المباشر في العسكرية والموطن، تولى عام ١٩٧٥م قيادة لواء تعز وقوى صلاته بكل المواطنين وبعد مقتل (احمد الغشمي) في يونيو ١٩٧٨م افزع منصب الرئاسة كل الشجعان لانه رادف القتل العنيف فاصبح الطموح اليه فرارا منه وعلى خطورة ذلك المكان قبل (علي عبدالله صالح) ترشيح مجلس الشعب له رئيسا للجمهورية وقائدا عاما للقوات المسلحة في يوليو عام ١٩٧٨م وعمره يقرع بوابة الاربعين. فكيف يمكن تاريخ هذه الفترة وهي لم تزل تصنع تاريخها حياتيا لكي تنتقل الى مادة كتابية ٥٥٠.

بغض النظر عن حياة المؤرخ له او غيابه فان لهذه الفترة معالم تستحق التنويه قبل ان تصبح تاريخا فاذا كان التاريخ علم الماضي فان هذا لا يمنعه من الاشارة الى الحاضر قبل ان تتحول ملامحه الى تاريخ علمي، فلان الفترة مازالت تنسج تاريخها فانها ما زالت تكتب نفسها لكي يستكتبها المؤرخون على ان أبهى المعالم التي ستتحوّل تاريخاً هي بطولة الرئيس في استلام الرئاسة في ذلك الظرف. المعلم الثاني: هو ان الرئيس اول رئيس من ابناء الفلاحين الكادحين الذين يشكلون غالبية الناس واكثرية القوى المنتجة. المعلم الثالث: ان الرئاسة الحالية استطاعت الاستمرار الكائن من منتصف عام ١٩٧٨م الى آخر عام ١٩٨٠م وكان مجرد الاستمرار اهم الحاجات الامنية في ذلك الحين، اما من عام ١٩٨١م الى ١٩٨٣م فقد بدأ الرئيس يشكل عهده المميز ففتح صدره للحوار الشعبي الديمقراطي واصدر الميثاق الوطني وشكل المؤتمر الشعبي وعاد الى دورته الثانية في الرئاسة على اكتاف المظاهرات الجماهيرية التي اصرت على استمرار رئاسته.. وهذه المعالم مهما كانت موطن الاعجاب فانها لم تأل الى مادة المؤرخ، فالجمهورية الثالثة سلسلة واحدة تواصل نفس المسيرة من يونيو ١٩٧٤م الى كتابة هذا عام ١٩٨٣م (٢).  
ذلك ماكتبه استاذنا البردوني الذي لم يكن يخاف في الله لومة لائم وكان



من آرائه انه لم يجد في تاريخ اليمن المعاصر في القرن العشرين سوى حاكمين يستحقان التقدير والتتويه: «الامام يحيى حميد الدين» بغض النظر عن أي شيء آخر في مسيرة حكمه وذلك بصفته مؤسس دولة اليمن الحديث والرئيس (علي عبدالله صالح) ابن الشعب المحقق لآماله في الاستقرار والتقدم والحرية وأمل الوحدة وهو ما كان يعمل من أجله ثم تحقق بتصميمه وبعد نظره وقوة ارادته بعد نحو ثماني سنين او في السنة الثانية عشرة من حكمه.

#### الاخوة والاخوات:

من السهل الاسترسال في امور كثيرة تميز بها حكم الرئيس (علي عبدالله صالح) وتبلورت شخصيته القيادية والوطنية ولا يزال عطاؤه واخلاصه وحسن تدبيره مؤثلاً للقيادة والحكمة غير انه ربما من المفيد في هذه العجالة ان اذكر تجارب خاصة شخصية في التعامل مع هذا القائد الموفق شاركني في كثير منها عدد من الاخوة المسؤولين في مسيرة وطننا الحبيب نحو اهم الغايات التي حققها الرئيس (علي عبدالله صالح) واعني بها قضية وحدة الوطن وتحقيقها بعد ان كانت حلماً ورهناً للمزايدات والدعاوى السياسية الديموغوجية عقب اغتيال الرئيس احمد الفشمي وانتخاب (علي عبدالله صالح) رئيساً للجمهورية من قبل مجلس الشعب (البرلمان) صيف ١٩٧٨م ثم انطلاق الحرب بين الاخوة في الشطرين التي كان الرابع فيها خاسراً بغض النظر عن اية دعاوى باسم الوحدة المزعومة لكن النتيجة على كل حال كانت اللقاء في مؤتمر الكويت في اواخر مارس ١٩٧٩م وكنت وقتها قد استدعيت من بريطانيا لمقابلة الاخ الرئيس للمرة الاولى وان كنت على معرفة يسيرة به من قبل وكلفت بمنصب وزير الخارجية خلفاً للاخ الاستاذ عبدالله عبدالمجيد الاصنج الذي سبق لي العمل وكيلاً له من عام ١٩٧٥م حتى ١٩٧٨م. لقد كنت في الحقيقة «مشفقاً» على موقفنا في اللقاء بالاخوة في الكويت، وكان على رأسهم المرحوم «عبدالفتاح اسماعيل» الذي كان يصور لنا بانه خلاصة العقل السياسي والادبي للفكر الماركسي والتقدمي. بيد ان ما أظهره وحققه الاخ الرئيس من حنكة وبعد نظر اعاد لجانبنا الثقة بالنفس والوضوح في الرؤية وهو نفسه الذي شهدناه وتحقق عشية اعلان الوحدة واسمحوا لي ان ادع الاخ الرئيس نفسه يصف لنا ماذا جرى يومها في

الكويت بذاكرة ذهبية وصفاء ذهني مع تواضع وموضوعية بالغة مسجلاً الآتي «بناء على دعوة الجامعة العربية ولجنة الوساطة العربية تم اجتماع قمة في الكويت من ٢٩ الى ٣٠ آذار/ مارس ١٩٧٩م حيث رأس وفد الشطر الجنوبي الاخ عبد الفتاح اسماعيل امين عام الحزب الاشتراكي ورئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الاعلى وضم الاخوة: صالح مصلح ومحمد صالح مطيع وراشد محمد ثابت ونصر ناصر علي وعبدالله احمد غانم وعبدالله الاشطل وعمر الجاوي ورأست انا وفد الشطر الشمالي (الجمهورية العربية اليمنية) وكان الوفد يضم: د. حسن محمد مكي ومجاهد ابو شوارب وحسين الدفعي وسنان ابو لحوم وعلي لطف الثور وحسين العمري واسماعيل الوزير ويحيى جفمان وعبدالله حمران».

وصلنا الى الكويت في ٢٩ آذار- مارس ١٩٧٩م وبدأ من اللحظة الاولى ان الحزب الاشتراكي يريد ان يفرض شروط المنتصر لانه اعتقد انه باحتلاله البيضاء وقعطبة وحريب قادر على فرض شروطه، كما كانوا على يقين في قرارة انفسهم بان الشطر الشمالي لم يكن ليوافق على الوحدة الفورية المشروطة ويلمح الى فرضها بالقوة. وكان الاخوة في قيادة الشطر الشمالي قد طلبوا مني كسب الوقت في موضوع الوحدة حتى يتسنى لنا ترتيب اوضاعنا بعد الانهيارات المتلاحقة التي حدثت بعد مقتل الرئيس ابراهيم الحمدي واغتيال الرئيس احمد الغشمي ومقاومة المفاهيم الماركسية التي كانوا يدعون اليها عبر طرحهم مشروع الوحدة وكان تلكؤ الشطر الشمالي يعود بالدرجة الاولى الى ان الاشتراكيين كانوا يريدون فرض الوحدة في ظل انتصار عسكري مدعوم من دول المنظومة الاشتراكية في الوقت الذي كانت فيه اوضاع الشطر الشمالي صعبة الى حد كبير. وكان الخوف متأثراً من انه لو تم فرض الوحدة بشروط الحزب الاشتراكي المطروحة في مؤتمر الكويت لعاد شطرا اليمن الى التقاتل قبل ان يجف حبر أي اتفاق وكان دور الكويت في هذا المؤتمر يقتصر على استضافته ورعايته والتوفيق بين الاطراف.. وحضر هذا اللقاء من جانب العراق عدنان حسين حيث جاء ممثلاً للعراق والاردن وسوريا للاطلاع على لقاء القمة حرصاً على نجاحها، وانصافاً للحقيقة والعطف الكويتي على الشطر الشمالي واضحاً في سياق الاجتماعات. الاتجاه الذي اتفقنا عليه مع الاخوة في الشطر الجنوبي كان يقضي

عدم الموافقة على وحدة فورية الا انه تم الاتفاق في قمة الكويت على استكمال اللجان التي كانت موجودة منذ بيان طرابلس عام ١٩٧٢م لبقية اعمالها وانجاز مشروع دستور دولة الوحدة خلال اربعة اشهر ثم يرفع بعدها الى القيادتين السياسيتين في كل من صنعاء وعدن للمناقشة على ضوء ما اتفقت عليه اللجان ويحال بعد الموافقة عليه على السلطتين التشريعيتين في الشطرين لقراره نهائياً» (٣).  
الاخوة الكرام..

وفي مسيرة الخير والنماء وبعد سبع سنوات اخرى حلت بالوطن كارثة عظيمة لم يحدث مثلها من قبل هي الصراع الدموي القاتل بين الاخوة في الجنوب في الثالث عشر من يناير عام ١٩٨٦م وقبل ذلك الحادث المؤسف والمروع بنحو اسبوعين «ديسمبر ١٩٨٥م» كان قد زار الاخ الرئيس «علي ناصر محمد» صنعاء ومعه عدد من كبار المسؤولين من بينهم الاخوة: د. ياسين سعيد نعمان رئيس الوزراء آنذاك وعلي سالم البيض وزير الادارة المحلية (وقتها) وآخرون وكان واضحاً مدى القلق وسوء النية في بعضهم البعض وقد اتيح لي مع معالي الاخ د. عبدالكريم الارياني والاستاذ اسماعيل الوزير الجلوس والحديث بانفراد ساعات طويلة مع الاستاذ البيض والمرحوم عبدالرحمن عيش وغيرهما وكانت توجيهات الاخ الرئيس تكمن في التأكيد على ان الوحدة هي الحل والمخرج لكل الصراعات والتأثيرات الخارجية وهي نفس الرسالة التي حملتها كممثل للاح الرئيس عقب الاحداث الى كل من الرئيس الراحل حافظ الاسد وخادم الحرمين الشريفين واخوانه من قادة مجلس التعاون الخليجي وقام اخوة آخرون بحمل رسائل مشابهة لبقية الاشقاء من القادة العرب. كانت رؤية الرئيس (علي عبدالله صالح) وثبات موقفه من تحقيق الوحدة أمراً لم يتزعزع طيلة مسيرة حياته السياسية والعملية حتى كانت الوحدة في ٢٢ مايو ١٩٩٠م بكل ارهاصات بل ومحاولة اجهاضها قبل مولدها ودليل ذلك ما تم في صيف عام ١٩٩٤م إلا أن حكمة الربان والتفاف الشعب في الجنوب والشمال حوله لهزيمة الانفصال حفظ للوطن وحدته المنجزة للأبد.  
الإخوة الأعزاء:

مرة أخرى أحب أن أذكر بأن الإمساك عن الاسترسال ليس قصر الوقت فحسب بل إتاحة الفرصة للإخوة المختصين والمساهمين معنا لنسمع منهم



جوانب ومواقف أخرى في مسيرة وقيادة هذا الحكيم الموفق بعون الله ورعايته.  
وشكراً،،،

■ هوامش:

- (١) اليمن الجمهوري: ط ١٩٨٣م، ص، ٦٠٤ - ٦٠٥
- (٢) عبدالله البردوني اليمن الجمهوري: الطبعة الاولى : ٦٠٤ - ٦٠٥
- (٣) رياض نجيب الرئيس : رياح الجنوب، اليمن ودوره في الجزيرة العربية (١٩٩٠ - ١٩٩٧م) بيروت، سبتمبر ١٩٩٨م.





• د. فارس السقاف

# اليمن

دور فاعل في تعزيز التضامن  
العربي والاسلامي

أصبح لليمن مكانة في خارطة  
الدولية... وباتت تحظى بتقدير  
العالم واحترامه





ماذا يمكن لليمن ان يلعبه في مضمار تعزيز التضامن العربي والاسلامي وهو الدولة ذات الامكانيات المحدودة والصغيرة في ركن قصي من شبه الجزيرة العربية؟ هذا السؤال كان يوضع على الدوام في وجه اليمن كلما تداعى العرب والمسلمون الى ساحات القضايا المصيرية والازمات التي تكاثرت بشكل متسارع اواخر القرن العشرين بشكل خاص؟ رغم ان اليمن تعد من الدول المؤسسة لجامعة الدول العربية وتعتبر عضواً مكوناً لمنظمة المؤتمر الاسلامي الا انها لم تتول دورها المطلوب الا في السنوات الاخيرة، حيث يمكن اعتبار أول ظهور لليمن كتكتل يمكنه من لعب دور ذي وزن مقدّر جاء مع قيام الجمهورية اليمنية العام ١٩٩٠م. فالوحدة اليمنية قدمت اليمن الى العالم على هيئة كيان معافى تجاوز انقسامه وصراعاته المبددة لطاقاته وقدراته ، وقدمت بالتالي انموذجاً يمكن التأسيس عليه. تهيأت اليمن منذ ذلك التاريخ لأن تشكل عاملاً مؤثراً في صناعة تحولات المنطقة ومحيطها الاقليمي ومن بعد ذلك الفضاء العربي والاسلامي.

اليمن : الموقع .. الإمكانيات .. الدور

كما سلف القول : ان اليمن رغم عضويته في منظمتي الجامعة العربية والمؤتمر الاسلامي الا انها لم تأخذ موقعها المناسب، ولم تسهم بدور مطلوب في قضايا العالمين العربي والاسلامي.

ولم يكن مرد هذا الإحجام الى موقف مسبق لكنه يرجع الى عدم تهيئة اليمن للقيام بمهامها عضواً فاعلاً قادراً على العطاء والتعامل مع الاحداث والقضايا . بمجيء الرئيس علي عبدالله صالح الى سدة الحكم بدأ يفكر للعمل في تبوء الموقع المناسب لدولة اليمن (الجمهورية اليمنية) ، فظهر الانفتاح على الامتين العربية والاسلامية من خلال المشاركات في مناسبات الجامعة العربية والمؤتمر الاسلامي حتى ان اليمن استطاعت ان تستضيف مؤتمر منظمة المؤتمر الاسلامي مطلع الثمانينات وتوالى من بعد ذلك احتضانها للعديد من اللقاءات ، وقد اعتمد الرئيس علي عبدالله صالح على نسج وتطوير العلاقات مع الزعماء العرب والمسلمين ، واستطاع ان يكون موضع ثقتهم مكنته من الاسهام في عديد من المصالحات. وما كان للرئيس علي عبدالله صالح ان ينجح في اتخاذ هذه المكانة لولا انه يتعامل مع الآخر من موقع الدولة المستقلة ذات السيادة متخلصاً من كوابح التبعية والهيمنة التي كانت اليمن مسرحاً لها في العهود التي سبقتها.

وفي ذات الوقت لم ينحز الى اي من الاحلاف والقوى الاقليمية أوالدولية ، وهو ما ساعده على التحرك بمرونة دون قيود ودون وصاية . وما ان أطل العام ١٩٩٠م حتى قام الرئيس علي عبدالله صالح بأول زيارة لرئيس يمني الى الولايات المتحدة الامريكية بعد ان استطاع ملاقة اغلب زعماء العالم واللاعبين المؤثرين في العالم . هنا كان الرئيس صالح قد افلح في وضع اليمن على خارطة الاهتمام السياسي والتأثير الدولي بما قطعه من اشواط في الدوائر الاقليمية والعربية والاسلامية والدولي في نهاية المطاف . لكن الوحدة اليمنية في العام ١٩٩٠، والتي شطبت خارطة الحرب الباردة في مواقعها الاخيرة كانت الحدث الاهم الذي أهل اليمن للأدوار المستقبلية دولياً بشكل عام، واقليمياً وعربياً واسلامياً بشكل خاص . وعند هذا الحد تتقاطع عبقرية المكان، مع عبقرية القيادة فيتمكنان من خلق الدور المطلوب الذي يمنحها المزايا والمكاسب ويقيها المخاطر . اسهام اليمن في القضايا العربية والاسلامية اليمن ممثل في القيادة السياسية بحثت لها عن موقع فاعل ودور ريادي في المحيطين العربي والاسلامي مستفيدة من التوحد اليمني، والتحولت الدولية في مجالات الديمقراطية وحقوق الانسان، وبروز قضايا الامن والارهاب . ويمكن تتبع هذا البحث الجاد والمحنك للدور المطلوب :

- الوحدة لتعزيز السلم في المنطقة والجوار والسلام العالمي وتمثل حلقة في طريق الوحدة العربية .

- حل مشكلات الحدود، والعلاقة مع مجلس التعاون الخليجي والتي

ساعدت في خلق اجواء ملائمة للتنسيق والتضامن وتوحيد المواقف .

- مجلس التعاون العربي وازمة العراق حيث أكد اليمن على ضرورة الحل ضمن البيت العربي .

- المساهمة الفاعلة والرئيسية في معالجة مشكلة الصومال، واضمحلال الدولة هناك .

- المشاركة المحورية في مكافحة الارهاب بعد ان كانت اليمن مستهدفة كإحدى الدول التي اعتبرت ملاذاً للارهاب، ولكن تعاطي القيادة السياسية والدبلوماسية اليمنية ، ولأن الارهاب لم يخضع للتعريف المنصف ، فقد ربط بالعالم الاسلامي فكرست



اليمن جهدها لنفيه عن الاسلام ودعت مراراً لتعريفه بموضوعية. - المبادرة اليمنية لانتظام اجتماعات الجامعة العربية، وهو ما نجحت فيه اليمن بجدارة، فبنجاحها انتظمت اجتماعات القمة السنوية لسنوات حتى الآن، وبدورية منتظمة بعد توقف لسنوات اثر الى حد كبير ان لم نقل عطل كافة أنشطة الجامعة العربية. ولاشك ان هذه المبادرة ساهمت في تعزيز التضامن العربي، هذا بالاضافة الى اشتغال المبادرة على برنامج اصلاحات النظام العربي، فالاصلاح الداخلي يضمن اشراك الشعوب ودعمها للعمل العربي المشترك. - السعي والنجاح في انشاء تجمع صنعاء بما يضطلع به من مهام في المنطقة. - أبدت اليمن الاهتمام الاكبر بقضية العرب والمسلمين المركزية فلسطين وتبنت قضيتها دولياً وسياسياً واعلامياً ومادياً، حتى ان الادارة الامريكية تحدثت عن الرئيس صالح باستغراب باعتباره الزعيم الاكثر طرحاً للقضية الفلسطينية وحثها على انصافها ومعها حقوقها المشروعة ويحظى الرئيس كذلك بشعبية فلسطينية. - استطاعت اليمن من خلال المكانة التي وصلت اليها ان تشارك في مجموعة الثمان مع صانعي القرار الكبار في العالم، ودخلت اليمن في مجموعة واحدة ضمن ممثلي العرب والمسلمين مع تركيا وشاركت واستضافت العديد من الفعاليات المساهمة في رسم خارطة الشرق الاوسط الكبير.

#### ● خاتمة

أظهرت اليمن بقيادة الرئيس علي عبدالله صالح من خلال المواقف والمبادرات والمشاركات قدراً كبيراً من الاهتمام بتطوير العمل العربي المشترك والتضامن الاسلامي. كانت البدايات في هذا التوجه اليمني تقابل بنوع من التهوين، ومحاولات التعويق بحسبانها تجيء على حساب أدوارها، فلا تقبل بتغيير خارطة المراكز والاطراف العربية، لكن المثابرة من الدبلوماسية اليمنية وبرعاية حثيثة من قيادتها السياسية بحياد العقلانية، وبروز القدرة على تحليل الاوضاع، وتلمس المعالجات الواقعية، كل ذلك استطاع تبديل النظرة للدور اليمني، واكتشاف امكانيات نجاحها واحترام مقاصد توجهاتها. لم تعد اليمن نكرة او هامشية سواء في منظومة الدول العربية او

الدول الإسلامية حيث اكتسبت مضموناً ووزناً لرقمها في قائمة الدول. وهو ما يستدعي تحميلها مسؤولية الحفاظ على مكانتها وتطويره، وذلك من خلال إعادة وصيانة استراتيجيتها ورؤيتها، وترتيب أولوياتها وتفعيل وابتداع آليات العمل السياسي بكل أبعاده ليحقق لليمن في الغايات النهائية والمرحلية مكانتها ومنافعها.





• اللواء/ احمد علي الاشول

## القوات المسلحة

### والأمن .. الدرع والسيف

قائد مسيرة طويلة وزاخرة بالنجاحات  
والعطاءات على طريق بناء وتحديث  
القوات المسلحة والأمن .





●● الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد بن عبدالله عليه أفضل الصلاة والتسليم.  
الإخوة الحضور جميعاً.. منظمو الندوة، ومشاركون، ومستمعون.  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

اسمحوا لي في البداية أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى الإخوة قيادة تحرير صحيفة «٢٦ سبتمبر» وأعضاء هيئة التحرير فيها وخاصة الأخ العميد الركن علي حسن الشاطر مدير دائرة التوجيه المعنوي رئيس تحرير صحيفة «٢٦ سبتمبر» الغراء على مبادرتهم الإيجابية في تبني هذه الندوة الهامة.. والاجتهاد الموفق في وضع محاورها وتسمية موضوعاتها، ودعوة نخبة من أرباب الفكر والعلم والثقافة والسياسة والإعلام إلى المشاركة في فعاليتها.. ولا غرابة في ذلك فقد عودتنا الصحيفة وقيادتها القيام بمثل هذه النشاطات والفعاليات الوطنية والتاريخية الهامة بين حين وآخر حتى أصبحت سمة تتميز بها.

وقد شعرت بسعادة بالغة عندما تلقيت الدعوة الموجهة إلي للمشاركة في هذه الندوة بإعداد ورقة عمل حول القوات المسلحة والأمن تتضمن حال القوات المسلحة والأمن قبل ١٩٧٨م، ثم مسيرة البناء التي شهدتها منذ العام ١٩٧٨م وحتى الآن. وإذا أردنا أن نتحدث عن الحالة التي كانت عليها القوات المسلحة والأمن قبل عام ١٩٧٨م - أي قبل مجيء الأخ الرئيس القائد المشير علي عبدالله - الح رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة إلى قمة السلطة - فلا شك أن الجميع عسكريين ومدنيين يعرفون الأوضاع الصعبة التي كانت تعيشها القوات المسلحة وقوات الأمن في تلك الفترة. حيث كانت تتوزعها وتتقاذفها الولاءات والانتماءات الضيقة، والعصبية الممقوتة التي ما أنزل الله بها من سلطان. كما كانت تعيش حالة من التيهان والضياع والتفكك. وكانت في الشطرين السابقين معاً مسرحاً للتعبئة الفكرية الخاطئة، والتربية والتوعية الأيدلوجية والشمولية التي توجب مشاعر الحقد والكراهية تجاه بعضها البعض.. مما أدى إلى استتار الفتن والصراعات المسلحة فيما بينها، وسقوط الضحايا من أبنائها ومنتسبيها.

كما انتشرت في صفوفها، ثقافة تتعارض كل التعارض مع قيمها ومبادئها الدينية والوطنية، خدمة لمخططات وتنافس دولية وإقليمية معروفة الأهداف والغايات لا ناقة لها فيها ولا جمل.

أما إذا نظرنا إلى ما كانت تمتلكه من التنظيم والإمكانات فقد كانت قواتنا المسلحة والأمن، في تلك الفترة من تاريخها تفتقر إلى الكثير من المقومات، وعناصر البناء والنهوض سواءً في جوانب الإعداد والتأهيل والتدريب، أو في جوانب التنظيم والتسليح والتحديث والاقتدار.

ولهذا كله كانت تواجه الكثير من الصعوبات بل ومن التعثر والقصور في أداء رسالتها ومسؤوليتها السيادية والوطنية على الوجه الأكمل والأمثل، لأن بناءها لم يكن مكتملاً، ولم يكن قد وصل بعد إلى المستوى المنشود والمطلوب. والحقيقة الساطعة التي لا جدل فيها تؤكد بأنه لا وجه للمقارنة بين الأوضاع التي كانت تعيشها القوات المسلحة والأمن قبل عام ١٩٧٨م وبين مسيرة البناء والتحديث التي عاشتها وشهدتها ابتداءً من هذا العام وحتى وقتنا الراهن. وأنا أفضل ألا ننبش عن جوانب التردي والقصور والنقصان التي كانت ترزح تحتها قواتنا المسلحة والأمن من تلك المرحلة الصعبة والحرجة، لأن تلك النواقص والاختلالات ستتكشف وتتعرى أمامنا تماماً عندما نستعرض مسيرة البناء والتطوير التي عاشتها القوات المسلحة والأمن منذ عام ١٩٧٨م وحتى الآن، وما حفلت به من الإنجازات والتحولات النوعية المتميزة في كافة الميادين والمجالات. إن مساوئ وعيوب تلك الفترة التاريخية السابقة التي اعترت وأصابَت المؤسسة الدفاعية والأمنية في الصميم، قد زادت من حدتها وخطورتها ونتائجها الضارة ما ساد تلك الفترة المزاجية وظهور مراكز النفوذ، والشطحات والأهواء الفردية والنزاعات والعصبية المقيتة، والممارسات الخاطئة البعيدة عن الروح الوطنية الحققة. وعن الولاء الوطني الصادق، التي أضعفت القوات المسلحة والأمن، وأضعفت فاعليتها ودورها وانحرفت به من مساره الصحيح والمستقيم. إننا من خلال الصفحات القادمة سنتعرف أكثر على ما أصاب مؤسسة الدفاع والأمن من أمراض وعلل، عندما نقارن بين هذا الكم الهائل من المنجزات والمكاسب الضخمة التي تحققت في عهد الرئيس القائد الفذ علي عبدالله صالح، وبين ما كانت عليه أوضاع هذه القوات العسكرية والأمنية في فترات سابقة من ضعف وتخلف في مختلف الجوانب والأبعاد. مسيرة البناء منذ عام ١٩٧٨م وحتى الآن

يصعب على الباحث والمتخصص مهما كانت قدراته، أن يتحدث بالوفاء



والتمام عن مسيرة البناء والتحديث التي شهدتها قواتنا المسلحة والأمن منذ تولي فخامة الرئيس القائد علي عبدالله صالح قيادة البلاد منذ يوليو ١٩٧٨م وحتى اليوم لأنها مسيرة حافلة بالإنجازات والانتصارات والعطاءات الكثيرة والكبيرة التي يصعب حصرها والإلمام بها كلها لقد تحول الوطن منذ اعتلاء فخامة الرئيس القائد -حفظه الله- سدة الحكم إلى ورشة عمل كبيرة وواسعة امتدت نشاطاتها وإنجازاتها وحركتها الدائبة المستمرة إلى كل نواحي الحياة وميادينها. ومن هذه النواحي والميادين التي شهدت هذا الزخم العملي والإنجازي المتعاظم والمتزايد: المؤسسة الدفاعية والأمنية، مؤسسة الوطن الكبرى والعظمى.

ولأن الإنجازات والعطاءات المحققة في هذه المؤسسة من الكثرة والتنوع والضخامة بحيث يصعب الإحاطة بها وتفصيلها، أو حتى المرور عليها كلها مرور الكرام. فإنني أستسمح الإخوة الحاضرين بأن أتطرق إلى أهم إنجازات هذه المسيرة المباركة وإلى إيراد وعرض أهم عناوينها ومحطاتها دون التوقف عند التفاصيل والإيضاحات والتحليلات والتأملات التي تستحقها، وستبقى شئنا أم أبينا جديرة بها. في المجال العلمي والمنشآت التعليمية كان هذا المجال من أهم المجالات الحيوية التي استحوذت على اهتمام الأخ الرئيس القائد ونالت قدراً عظيماً من جهوده ونشاطه. وأهم ما تحقق فيه:

- إنشاء كلية القيادة والأركان.
- إنشاء كلية الطيران والدفاع الجوي.
- إنشاء الكلية البحرية.
- إنشاء الأكاديمية العسكرية العليا، بكلياتها الثلاث: كلية الحرب العليا، كلية - الدفاع الوطني، كلية القيادة والأركان.
- إنشاء المعهد العالي للشرطة. ومعهد الثلايا لإعداد القادة.
- إنشاء العديد من المدارس والمعاهد العسكرية والأمنية المتخصصة التي كنا بأمس الحاجة إليها، والتي استقبلت وأهلت على مدى السنوات الطويلة الماضية الأعداد الكثيرة من الكوادر والعناصر العسكرية والأمنية من مختلف الرتب، وشملت مختلف التخصصات الشرطية والعسكرية. كل هذه الكليات والمدارس والمعاهد التي تم إنشاؤها، إلى جانب الكلية الحربية وكلية الشرطة والمدارس التي كانت قائمة، تم أيضاً تزويدها

بمختلف التجهيزات والوسائل والإمكانات المطلوبة، كما تم تزويدها ورفدها بالمنهج الدراسي والتعليمية العصرية المتطورة وهيئات التدريس والتدريب المؤهلة تأهيلاً تخصصياً عالياً، حتى أصبحت بكل هذا الإعداد والتجهيز مثار إعجاب وإشادة كل الوفود العسكرية والسياسية التي زارت بلادنا، التي تسنى لها زيارة هذه الصروح والمنشآت التعليمية. ومشاهدتها عن قرب. في مجال البنى التحتية الأساسية

- إيجاد وإنشاء البنى التحتية الأساسية من مبان ومرافق وخدمات مختلفة متنوعة للكلية والمدارس والمعاهد التي تم انشاؤها في هذا العهد الوطني الزاهر والتي تطرقنا إلى أهمها قبل قليل. - تجديد وتطوير وإنجاز الكثير من المباني والمنشآت العسكرية والأمنية الأخرى مع مرافقها وخدماتها الأساسية، في شتى القوى والمناطق والمحاور العسكرية، وعلى مستوى معسكرات ووحدات وإدارات ومرافق القوات المسلحة والأمن المنتشرة على طول الوطن اليمني وعرضه. في مجال إعادة بناء القوات المسلحة والأمن وتنظيمها وتطويرها وتحديثها؛ إذا كانت تحقيق الوحدة اليمنية هي أهم الإنجازات الوطنية التاريخية التي حققها قائد المسيرة وباني نهضة اليمن الكبير الموحد، فقد تحقق بعد الوحدة المباركة أيضاً منجز عسكري ووطني كبير بكل المقاييس تمثل في دمج وحدات القوات المسلحة، وإعادة انتشارها وتموضعها على أسس وطنية وعلمية سليمة، بحسب المتطلبات والاحتياجات الدفاعية للبلاد في ضوء المتغيرات والتطورات الداخلية والإقليمية والدولية.

كما تم بعد حرب ١٩٩٤م البدء بعملية واسعة استهدفت إعادة بناء القوات المسلحة بناءً عصبياً حديثاً يركز على أمتن وأقوى الأسس والمعايير العلمية والوطنية إعداداً وتنظيماً وتدريباً وتأهيلاً وتسليحاً.

وعندما انطلقت مسيرة الإصلاح المالي والإداري الشامل في كافة أجهزة الدولة ومؤسساتها ومرافقها في عام ١٩٩٥م كانت المؤسسة الدفاعية والأمنية في طليعة المؤسسات والقطاعات التي تفاعلت فيها عملية الإصلاح المالي والإداري وعلى مدى السنوات المنقضية من هذه المسيرة حققت مؤسسة القوات المسلحة والأمن الكثير من الإصلاحات وعالجت العديد من الأخطاء والإختلالات وتم تصحيح الكثير من الأوضاع داخلها وما زالت هذه الإصلاحات والمعالجات تجري بأعلى وتيرة ممكنة.



تم في هذه الفترة الذهبية من تاريخ اليمن إنشاء قوة حرس الحدود وقوة خفر السواحل لتأمين وحماية حدودنا البرية والبحرية الطويلة وتم تجهز وتزويد هذه القوات بأهم التجهيزات والمعدات والوسائل الحديثة التي تمكنها من أداء مهامها.

كما تم في هذا العهد الزاهر الميمون تطوير وإعادة بناء القوات البحرية والدفاع الساحلي والارتقاء بقدرات ومهارات منتسبيها خاصة بعد أن تعرضت لقدر غير قليل من التدمير والتخريب المتعمد والمقصود أثناء حرب ١٩٩٤م.

ومن إنجازات هذا العهد الوطني المشرق إنشاء القوات الخاصة المدربة تدريباً حديثاً والتي تمتلك القدرة النادرة والعالية في التعامل مع الظروف والعمليات القتالية الصعبة ولا سيما في المناطق الجبلية ذات التضاريس والتكوينات الطبيعية المعقدة والخطيرة.

أما القوات الجوية والدفاع الجوي فقد كانت من أهم القوى التي شملتها عملية إعادة البناء والتنظيم والتطوير حيث أصبحت ذات مستوى رفيع لا يقل عن مستوى أي قوات جوية في أي جيش حديث معاصر.

وشهدت أجهزة الأمن والشرطة انتقالات وتطورات نوعية هائلة وواسعة سواءً على مستوى إيجاد وتأسيس القاعدة المادية المطلوبة وبناء المنشآت والمرافق والبنى الأساسية أو على مستوى إنشاء واستحداث وتطوير العديد من الأجهزة والمصالح والإدارات والأقسام والمرافق المتخصصة المتنوعة أو على مستوى توفير أحدث الوسائل والأجهزة والمعدات المتطورة والارتقاء بأساليب طرق أداء الواجبات وتنفيذ المهام والمسؤوليات الكبيرة والمتعددة التي تقع على كاهل قوات الشرطة وأجهزة الأمن ومنتسبي وزارة الداخلية كافة بشتى التخصصات والفروع ينتمون إليها.

وأصبح كل أبناء الوطن يلمسون ويشاهدون مدى التطور النوعي الذي وصلت إليه القوات والأجهزة الأمنية والخدمات التي تقدمها للمواطنين، كما هو الحال، على سبيل المثال لا الحصر، الملاحظ في قوات الأمن المركزي والإدارة العامة للمرور وفروعها، وقوات النجدة، والمطافئ، والأحوال المدنية والسجل المدني، والهجرة والجوازات والجنسية، وقوات الانتشار الأمني السريع التي أصبحت تغطي بتواجدها وخدماتها كل مناطق الجمهورية تقريباً.



وغيرها وغيرها من الأجهزة والإدارات والمرافق التابعة لوزارة الداخلية.

وفي عهد الأخ الرئيس القائد، المشير علي عبدالله صالح حفظه الله اتجهت الأنظار والجهود إلى بناء الجيش الحديث المحترف من خلال التركيز على الجانب النوعي والكيفي، لا الجانب الكمي والعدي. النوعية والكيفية في التدريب والتأهيل.

والنوعية والكيفية في الوسائل والأدوات والمعدات. والنوعية والكيفية في القائد والضابط والمقاتل والإداري والفني والمتخصص جميعهم على السواء.

وفي هذا الإطار التجديدي والتحديثي الهام تم العمل على تنويع مصادر السلاح والحصول على أحدث الأسلحة والتجهيزات المطلوبة من مختلف المصادر الممكن التعامل معها وفق أفضل الشروط والمواصفات.

كما تم تعويض قواتنا المسلحة والأمن عن الأسلحة والمعدات التي دمرتها حرب ١٩٩٤م في حدود امكانيات بلادنا ومواردها الاقتصادية المتاحة.

شهدت الفترة الماضية انجازات ونجاحات مقدرة للقوات المسلحة وقوات الأمن في مكافحة الإرهاب، وكبح جماح نشاطات القرصنة والتخريب والتفريب والتسلل، وغيرها من مظاهر الاخلال بالأمن والاستقرار، وازداد دور المؤسسة الدفاعية والأمنية في تأمين وحماية مياهانا وجزرنا وحدودنا البرية والبحرية الطويلة من أخطار وتهديدات كل هذه الظواهر والنشاطات.

إسهام القوات المسلحة والأمن في النشاط التنموي والاقتصادي سجل النشاط التنموي والاقتصادي للقوات المسلحة والأمن نمواً متسارعاً ومطرداً سواءً من خلال المشاريع الاستراتيجية الحيوية والخدمية التي تقوم بتنفيذها، أو من خلال الصناعات والسلع التي تنتجها وتزود بها السوق المحلية وافراد الجيش والأمن وخاصة المواد الدوائية والطبية والغذائية. وكذلك من خلال اسهامها في انعاش الاقتصاد الزراعي بما تمتلكه وتديره من مزارع ومحصولات زراعية في عدد من مناطق بلادنا.

في مجال قضايا المقاتلين وشؤون حياتهم العملية والخاصة: تميز عهد الرئيس القائد المشير/ علي عبدالله صالح بصورة خاصة وجليّة بالعناية الشديدة بقضايا المقاتلين وبمختلف همومهم وشجونهم.

. حيث تضاعف الاهتمام كثيراً بمنتسبي القوات المسلحة وقوات الأمن وبكل قضايا وجوانب حياتهم العملية التربوية والتعليمية منها، والمعنوية والتوعوية، والرياضية، كما حظيت حياتهم المعيشية وأوضاعهم المادية واحوالهم وظروفهم الصحية والاجتماعية والانسانية بشكل عام بكثير من صور العناية والرعاية والمتابعة، وتم اعطاؤها ما تستحقه من الأولوية والاهتمام، ومن التحسين والتطوير إلى الافضل.

في مجال الخدمات الطبية العسكرية:

شهدت الخدمات الطبية العسكرية هي الأخرى تحولات وقفزات نوعية هائلة، نظراً لأهميتها وأهمية ضرورة الخدمات الانسانية العظيمة والنبيلة التي تقدمها للعسكريين والمدنيين على السواء.

وباختصار يمكننا ايجاز أهم تلك التحولات والانجازات التي تحققت في هذا القطاع الخدماتي الإنساني في الآتي:

- بناء مستشفيات جديدة كما هو الحال في مدينة مأرب.

. ومستشفى الشرطة العام بصنعاء، وافتتاح مستشفى القدس في منطقة حدة في أمانة العاصمة.

- التوسع في بناء منشآت وأقسام طبية جديدة ورغد المستشفيات العسكرية القائمة بها، مثل المنشآت والأقسام التي تم بناؤها في المستشفى العسكرية بالعاصمة صنعاء، وغيرها من المنشآت الطبية في كل من عدن والحديدة وغيرها من المدن والمحافظات والمناطق.

- إنشاء واستحداث العديد من المستوصفات والمراكز الصحية في الوحدات والمرافق العسكرية المنتشرة في عموم أنحاء الجمهورية، وتزويدها بالوسائل والأجهزة والأدوية الضرورية بما يمكنها من مواجهة الحالات المرضية المتزايدة التي تقف عليها من العسكريين والمواطنين المدنيين على السواء، وخاصة في المناطق البعيدة والنائية.

- توفير أحدث الأجهزة والمعدات والوسائل الطبية، والأدوية، وتزويد المستشفيات العسكرية بها، وتوفير الكوادر الطبية والصحية المتخصصة والمؤهلة القادرة على التعامل مع مختلف الحالات المرضية تشخيصاً ومعالجة وعناية وتمريضاً.

- أما الحالات المرضية المستعصية والجراحية المعقدة التي يتم ارسال اصحابها إلى الخارج فهناك اتجاه جاد للحد والتقليل منها، من خلال

توفير التخصصات والكفاءات العالية في مستشفياتنا ومراكزنا الطبية في الداخل، وكذلك من خلال توفير الأجهزة والوسائل الطبية الأكثر تقنية وتطوراً لسد احتياجاتنا في هذا الجانب.

. وهذا في الأصل هو التوجه الذي يتبناه ويدفع اليه الجميع فخامة الأخ الرئيس القائد علي عبدالله صالح.

في مجال التعاون والعلاقات الدفاعية مع الخارج:

- في عهد الأخ الرئيس القائد تطورت وتوطدت العلاقات بين مؤسستنا الدفاعية والأمنية وبين العديد من المؤسسات الدفاعية والأمنية الشقيقة والصديقة.

. كما اتسعت آفاق التعاون والتنسيق بيننا وبينهم في المجالات التأهيلية والثقافية والفنية، وفي مجال تبادل الزيارات، وتبادل الخبرات والتجارب المشتركة، وخاصة مع الأخوة في منطقة الخليج والجزيرة العربية، ومع دول الجوار الأخرى في المنطقة.

- كما تم خلال الفترة الماضية البدء بإجراء وتنفيذ مشاريع تكتيكية ومناورات عسكرية مشتركة مع بعض الأشقاء والأصدقاء.

. وبالتحديد مع الإخوة في المملكة العربية السعودية، ومع الأصدقاء الأمريكيين.

. وستواصل مثل هذه المشاريع والمناورات معهم ومع غيرهم في المستقبل إن شاء الله.

- من الانجازات التي شهدتها عهد الرئيس القائد - حفظه الله ورعاه - التوسع في إرسال وابتعاث الكثير من الكوادر والعناصر من منتسبي المؤسسة الدفاعية والأمنية إلى عدد من البلدان والدول الشقيقة والصديقة، للالتحاق بمختلف الدراسات والتخصصات العلمية العسكرية، وخاصة النادرة والأكثر حداثة منها.

ولا يزال أفق التواصل والتعاون بين مؤسستنا الدفاعية والأمنية، ونظيراتها في الدول الأخرى واعداء بمستقبل أكثر إشراقاً وازدهاراً.

. وأكثر نفعاً وفائدة متبادلة ومشتركة.

في مجال القوانين والأنظمة واللوائح العسكرية والأمنية:

نستطيع أن نؤكد بأن القوانين والأنظمة واللوائح العسكرية والأمنية قد صدرت كلها تقريباً خلال فترة تولي فخامة الأخ الرئيس القائد قيادة



البلاد .

. وذلك مثل قانون الخدمة العسكرية.. وقانون خدمة الدفاع الوطني، وقانون التقاعد والضمان الاجتماعي، وقوانين الخدمة في الشرطة والأمن إلى غير ذلك من منظومة القوانين الأخرى، واللوائح التنظيمية والتفصيلية الخاصة بها، والتي تعتبر وبشهادة العديد من كبار القانونيين والمتخصصين من أفضل وأنضج القوانين واللوائح التي تمتلكها مؤسسة دفاعية وأمنية عصرية، في أي بلد من البلدان المتقدمة، ولا ننسى ونحن نختم هذه الورقة، أن نشير إلى أن أهم هدف ومنجز وطني استراتيجي حققه الأخ الرئيس القائد، بعد إعادة تحقيق الوحدة اليمنية المباركة، هو الحفاظ على هذه الوحدة، والدفاع عنها، والوقوف الشجاع والصارم والتاريخي في وجه حركة التمرد والردة والانفصال التي اشتعلت فتنتها في النصف الأول من عام ١٩٩٤م، والتي استهدفت القضاء على الوحدة، والعودة باليمن القوي الواحد إلى عهود التشطير والتمزق، وإلى عهود الصراع والتناحر والضعف، حيث استطاع القائد الوجداني المؤمن والمتمسك بالوحدة والمتشبع بقيمها ومبادئها وخياراتها الديمقراطية والتنمية الواعدة وبما تمثله من عناصر القوة والانطلاق والازدهار للوطن، ومعه رجال القوات المسلحة والأمن الأبطال الأوفياء، وكل أبناء الوطن المخلصين الشرفاء من كل الشرائح والقطاعات والفئات والمناطق أن يدحر فتنة الردة والانفصال، وأن يقود معارك تثبيت الوحدة والدفاع عنها والانتصار لها بكل رجولة وبطولة، بل وبكل تضحية واستماتة، فتعمدت بالدماء الطاهرة الزكية، وكتب الله لها النصر والخلود إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

● ختاماً أقول إن مسيرة البناء والتحديث التي شهدتها القوات المسلحة وقوات الأمن في عهد ابن اليمن البار محقق الوحدة وباني النهضة الحديثة مسيرة طويلة جداً.

. وغنية وزاخرة بالنجاحات والعطاءات والانتصارات العظيمة التي لا تكفي لتناولها واستعراضها حتى الأسفار والمجلدات الضخمة.

وحسبي في هذا المقام أنني مررت على أهم وأبرز تلك الانجازات التي تزخر بها هذه المسيرة الوطنية العملاقة.

وقد حرصت كل الحرص على أن أسلك طريق الإيجاز والاختصار.

. فإذا كنتم قد لاحظتم أنني لم أتقيد تماماً بهذا الإيجاز والاختصار

فاعدروني.

. وتحية في الأخير لصاحب هذه المسيرة المعطاءة فخامة الأخ الرئيس  
القائد المشير علي عبدالله صالح باسم كل المقاتلين في كل مواقع الرجولة  
والشرف والفداء كما هي لكم مني أصدق تحية وأسمى تقدير على حسن  
الاصغاء والاستماع.  
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،





العميد عبدالرحمن حسان

**الانطلاق بقوة نحو المستقبل**





مثل يوم ١٧ يوليو ١٩٧٨ منعطفاً تاريخياً بارزاً في تاريخ الثورة اليمنية (سبتمبر وأكتوبر) عندما قبل المقدم (آنذاك) علي عبدالله صالح بترشيح وانتخاب مجلس الشعب التأسيسي لشخصه رئيساً للجمهورية وقائداً عاماً للقوات المسلحة. ويأتي انتخابه قبل انتهاء فترة الحداد الرسمية التي أعلنت لـ ٤٠ يوماً على إثر اغتيال الرئيس أحمد حسين الغشمي بشنطة ملغومة قادمة من عدن في ٢٤ يونيو ١٩٧٨م وفي نفس اليوم تم تشكيل مجلس رئاسة مؤقت لفترة الحداد مكون من: - القاضي عبدالكريم العرشي رئيس مجلس الشعب التأسيسي - رئيساً. - الأستاذ عبدالعزيز عبدالغني رئيس الوزراء - عضواً. - المقدم علي صالح الشيبه عضواً وقائداً عاماً للقوات المسلحة. - المقدم علي عبدالله صالح قائد لواء تعزيز قوات المجد عضواً ورئيساً لهيئة الأركان العامة للقوات المسلحة.. وخلال فترة الحداد أخذت الأنظار تتجه بتلقائية نحو المقدم علي عبدالله صالح الرسمية والشعبية- العسكرية والمدنية- والتي ترى في شخصه رجل هذه المرحلة الصعبة.. وبدأت وسائل الإعلام وبتلقائية أيضاً تغطي نشاطاته الميدانية المكثفة، وذلك بزيارات الوحدات العسكرية والمؤسسات الحكومية وإلقاء المحاضرات لرفع المعنويات والحث علي الصمود في هذا الظرف المرعب. وكانت وسائل الإعلام يومها تتمثل حصراً بـ (إذاعة صنعاء- صحيفة الثورة اليومية- وصحيفة ١٣ يونيو الأسبوعية- ٢٦ سبتمبر فيما بعد). وعلى إثر الفراغ السياسي في قمة السلطة أشار الناس إلى المقدم علي عبدالله صالح ببنان الاستحقاق باعتباره رجل المرحلة بكل جدارة.. خاصة وأن اغتيال ثلاثة رؤساء يمينيين خلال ٨ أشهر قد جعل منصب الرئاسة مُفزعاً لكل الشجعان لأنه رادف القتل العنيف فأصبح الطموح إليه فراراً منه! ونظراً لضخامة العيب وحجم التحديات، واضطراب الأوضاع في البلاد سياسياً واقتصادياً وعسكرياً واجتماعياً إلى جانب حالة الارتباك العام والشامل فقد كانت التوقعات على كل المستويات متشائمة للغاية.. حتى أن توقعات أكثر الخبراء تفاؤلاً قد أعطت الرئيس علي عبدالله صالح فترة ٦ أشهر للبقاء في الحكم ولتلك الرؤى والتوقعات مبرراتها! ولكن الرجل بشجاعته وصبره وسعة صدره وقوة احتماله واستعداداته الزعامية الذاتية واستفادته من تجارب سابقه- وبقدرته وسعة خياله في إعادة ترتيب أولويات العمل الوطني ساعدت كلها في إطالة فترة حكمه لـ ٢٧ عاماً وحتى

يومنا هذا.. أولاً للجمهورية العربية اليمنية قبل الوحدة المباركة ثم للجمهورية اليمنية بعدها وإلى ما شاء الله لأن الرئيس علي عبدالله صالح كان وسيبقى رجل كل المراحل ماضياً وحاضراً ومستقبلاً لأنه وإن كان حقاً طبيعياً لهذا الفارس المحارب أن يترجل ويستريح إلا أنه لم يعد ملكاً لنفسه.. استطاع الرئيس علي عبدالله وكل الشرفاء من حوله أن يحقق عبر رحلته النضالية في سدة الحكم الكثير من الانتصارات السياسية والعسكرية، والكثير الكثير من المكاسب الإستراتيجية على كل الأصعدة والميادين.. حيث ركز منذ البداية على الناحية الأمنية المضطربة والمختربة بإعادة بناء القوات المسلحة والأمن.. وبناء مؤسسات الدولة وإيجاد الآلية السياسية التنظيمية المنتشرة وسط الجماهير التي تساعد على قيادة الدولة والمجتمع بإنشاء وتكوين المؤتمر الشعبي العام أواخر عام ١٩٨٢م.. والتغيب عن الثروات الطبيعية.. وإعادة بناء سد مأرب التاريخي كخطوات على طريق الاعتماد على الذات ونشر وتطوير التعليم على نطاق واسع.. وتحطيم العزلة الداخلية بإيصال الطرقات المسفلتة إلى كل أرجاء البلاد وتطوير علاقات التعاون والتكامل مع الدول الشقيقة والصديقة وعلى نطاق قاري.. وإلى ذلك تحقيق هدف الأهداف الاستراتيجية للثورة اليمنية بإعادة لحمة الأرض والشعب والحكم في ٢٢ مايو ١٩٩٠م المجيد واعتماد النهج الديمقراطي القائم على التعددية السياسية وإطلاق الحريات أسلوباً للحكم والبناء الوطني إلى آخر ما هنالك، ويظل الكمال لله وحده. والذي يهمني في هذه الورقة هو التركيز على مسار البناء العسكري الكمي والنوعي في عهد الرئيس القائد المشير علي عبدالله صالح منذ ١٧ يوليو ١٩٧٨م وحتى يومنا هذا.. ومع أن المهمة صعبة والمسافة الزمنية واسعة وحجم المنجزات على هذا الصعيد يحتاج إلى مجلد وهي أكبر من احتوائها في ورقة بحثية متواضعة فسأحاول الاختصار قدر الإمكان مركزاً على الخطوط العريضة من غير الاغراق في التفاصيل.. وسأتناول موضوعي على مرحلتين: الأولى: منذ العام ١٩٧٨م عام انتخاب الرئيس علي عبدالله صالح وحتى الوحدة المباركة ١٩٩٠م. الثانية: منذ قيام الوحدة وحتى الوقت الراهن أولاً: مسار إعادة البناء العسكري في الج-ع-ي- حتى عام ١٩٩٠م. كانت مهمة إعادة البناء العسكري وتخليصها من الرواسب تحتل المرتبة الأولى في اهتمامات القيادة السياسية العسكرية بزعامة المقدم علي



عبدالله صالح لإدراكها العميق بأنه من دون قوات مسلحة وأمنية قادرة على تحقيق الأمن والاستقرار فلن تتحقق تنمية.. وكانت هناك جملة من المعضلات التي تعثر السير على هذا الدرب الحيوي المفصلي نوجز أهمها في الآتي: ١. الصراعات السياسية والتكتلات الحزبية والقبلية والمناطقية قد أدت إلى تعدد الولاءات داخل المؤسسة العسكرية. ٢. أن تلك الصراعات وتوالي الانقلابات أدت إلى تسريح مئات الضباط وإلى تسرب آلاف الجنود من وحداتهم هرباً من تلك الأوضاع المتقلبة والمضطربة.. ٣. سيطر الشعور لدى منتسبي القوات المسلحة بعدم الأمان على مستقبلهم كنتيجة لتردي أحوالهم المعيشية والإنسانية وغياب المنظومة القانونية العسكرية إلى حد كبير التي تحدد الواجبات وحقوق الخدمة في كل الأحوال.. ٤. افتقار القوات المسلحة للمنشآت والمسكرات الحديثة والتجهيزات والتحصينات الكافية وكل مقومات الجاهزية اللازمة لكل جيش، هذا في حين كانت الدولة لا تسيطر إلا على مناطق المثلث صنعاء تعز الحديدة والتي يربطها خط مسفلت وحيد.. ٥. كانت مشكلة المشاكل السلاح وكيفية الحصول عليه كمطلب ملح لا يحتمل التأجيل لتطوير قدرات الجيش ومواجهة الموقف المتفجر مع النظام المتطرف الحاكم في عدن والمسلح على نحو جيد من الدول الاشتراكية. وكان الحصول على السلاح في ظل توازن الرعب بين المعسكرين العظميين الناتو وأورسو تكتفه الكثير من العوائق والمحددات ولم يكن للـ ج.ع.ي علاقات مباشرة مع الولايات المتحدة وأي اتصالات تتم عن طريق وسيط ثالث المملكة العربية السعودية. ورغم أن اليمن تنهج سياسة تنويع مصادر السلاح حتى من العهد الامامي إلا أنه نظراً لانقسام العالم إلى معسكرين تجاه الثورة اليمنية السبتمبرية بين مؤيد ومُعادي فقد أصبح اعتماد حكومة الثورة على السلاح السوفيتي والشرقي عموماً وبشكل رئيسي.. غير أن الحصول على السلاح من هذا المصدر مع بداية عهد الرئيس علي عبدالله صالح.. أصبح يخضع لرضى أو عدم رضى الأنظمة المصدرة له عن السياسة التي تنتجها صنعاء.. خاصة في ظل العلاقات المتوترة مع النظام الماركسي في عدن المرتبط بتحالف استراتيجي مع السوفيت والمنظومة الاشتراكية.. وتجاه هذا الوضع الدولي الصعب.. والتطورات المأساوية بين صنعاء وعدن فقد حدث تطوران بارزان محوريان تمثلان بصفقة السلاح الأمريكي لصنعاء عام ١٩٧٩م و صفقة الأسلحة

السوفيتية الأكبر والأحدث والأهم التي حصل عليها نظام الرئيس علي عبدالله صالح عام ١٩٨٠م. ١. صفقة الأسلحة الأمريكية: مع نشوب الحرب الثانية بين صنعاء وعدن في فبراير ٧٩م بادرت الولايات المتحدة في عهد الرئيس كارتر إلى إرسال صفقة الأسلحة الأمريكية العاجلة إلى صنعاء بما يزيد قيمتها عن ٤٠٠ مليون دولار وتتكون من طائرات اف ٥ وأنواع مختلفة من الأسلحة المتوسطة والثقيلة والذخائر المتنوعة الخ.. رغم عدم وجود علاقات مباشرة بين البلدين كما سبقت الإشارة.. وكانت دواعي هذه الصفقة هي اعتقاد الإدارة الأمريكية أن الحرب التي تشنها حكومة عدن ضد حكومة صنعاء تأتي بتدبير من السوفيت وحلف وارسو تمهيداً للسيطرة على اليمن بشطريه جنوباً وشمالاً.. ولقد كان للأسلحة الأمريكية مشاكلها الكثيرة.. فإلى كون الجيش اليمني لم يكن قد تدرب عليها ولا يجيد التعامل معها فقد كان ينقصها الكثير من قطع الغيار ووسائل الصيانة ووقود الطائرات الذي يأتي بالتقسيط من الرياض.. وتجاه هذه التعقيدات جاءت مبادرة الرئيس علي عبدالله صالح الهادفة إلى كسر احتكار السلاح وتحدي كل المحاذير المعارضة وذلك بعقد صفقة الأسلحة السوفيتية عام ١٩٨٠م. ٢. صفقة الأسلحة الروسية وأهميتها في إعادة البناء: فاجأت مبادرة الرئيس علي عبدالله صالح العالم بأسره وعندما قام بإرسال مبعوث سري وهو العقيد علي المنصور الذي سافر إلى موسكو عن طريق باريس للتمويه. حيث توصل مع القادة السوفيت إلى عقد أكبر صفقة أسلحة من نوعها في تاريخ العلاقة بين البلدين تزيد قيمتها على ٧٠٠ مليون روبل وكان الروبل حينها أعلى قيمة من الدولار. وقد أثارت الصفقة ضجيج واعتراضات الإدارة الأمريكية والعديد من الأطراف الدولية والإقليمية ولكن الصفقة تمت رغم حملات التشويه والحرب النفسية. وقد شكلت هذه الصفقة وثبة نوعية متقدمة على طريق إعادة البناء العسكري ومكنت القيادة من تجاوز أخطر المعوقات وذلك بتجديد سلاح الجيش وإعادة بناء جاهزيته بالتدريج خاصة وأن الصفقة احتوت على الأسلحة الحديثة الآتية:

١. طائرات الميج ٢١ - طائرات السيخوي - الهيلوكابتر - طائرات النقل. ٢.
- منظومة دفاع جوي مدفعية وصاروخية وشبكة رادار تغطي أرجاء البلاد ومياهها الإقليمية. ٣. إعداد من المنشآت والزوارق والتطع البحرية والمدفعية السواحية. ٤. أسلحة خفيفة ومتوسطة ومدفعية ثقيلة من



مختلف الأعيرة. ٥. دبابات تي ٥٥ تي ٧٢ ومنظومات صواريخ أرض أرض وارض جو. ٦. حاملات جند مصفحة ووسائل نقل خفيف وثقيل. ٧. منظومة اتصالات سلكية ولاسلكية. ٨. ورش للإصلاح والصيانة بكامل تجهيزاتها الفنية. ٩. ذخائر مختلفة قطع غيار ووسائل فنية للتدريب والإيضاح. ١٠. خبراء من مختلف التخصصات للتدريب عليها.. الخ. التطور الكمي في القوات المسلحة: شمل التطور الكمي كل وحدات وتشكيلات القوات المسلحة البرية والبحرية والجوية وبعده أضعاف ما كانت عليه من خلال إعادة تنظيمها ودمج المتماثل منها وفتح باب التجنيد على نطاق واسع لتغطية ملاكاتها البشرية وإنشاء الكثير من الوحدات والتشكيلات وفتح الكثير من المعاهد والمدارس والكليات التخصصية وتطوير القوائم منها حيث شمل التطور وفي وقت متزامن: ١. القوات الجوية والدفاع الجوي ودمجها في كيان واحد. ٢. سلاح المدرعات والذي شهد تطوراً واسعاً عدداً وعتاداً وتكونت في إطاره الفرقة الأولى المكونة من عدة ألوية، إلى جانب عدد من الألوية المستقلة. ٣. المدفعية والمنظومات الصاروخية التي أعيد تنظيمها واستحدثت العديد من التشكيلات في إطارها وعلى اختلاف تخصصاتها. ٤. قوات الحرس الجمهوري والتي أعطيت اهتماماً خاصاً في إعادة تطويرها وتحديثها وتنظيمها في ألوية عدة ومن ثم دمج وحدات المدفعية والصاروخية بالحرس الجمهوري في إطار المنظمة المركزية إلى جانب وحدات مستقلة ومنتشرة في أنحاء البلاد. ٥. الوحدات الخاصة وتشمل المظلات والكوماندوز وقوات العمالقة وقوات الوحدات المركزية وقوات الشرطة العسكرية. ٦. ألوية المشاة والوية الميكات وقوات معسكر خالد وقوات معسكر الحمزة وأسلحة الإشارة والمهندسين والنقل والصيانة.. الخ. التطور النوعي والتحديثي: حظيت القوات المسلحة باهتمام كبير في جانب البناء النوعي والتحديثي في عهد الرئيس صالح تلبية لمتطلبات الواقع واستجابة لطبيعة الطموحات والتطلعات التي تحتم تجاوز سلبات الماضي والانطلاق بقوة دفع اكبر نحو المستقبل حيث تركزت جهود التطوير والتحديث على الجوانب والمجالات الآتية: - التنظيم والإدارة والتدريب القتالي العملي والتعبوي وتنفيذ المشاريع التكتيكية والمناورات الكبرى والتي وصفها بعض الخبراء العسكريين بأنها اكبر من مناورات واصغر من حروب والتركيز على تأهيل الفادة والضباط والصف في الداخل



وعبر الكثير من البعثات الدراسية إلى الدول الشقيقة والصديقة. الإعداد المعنوي والتعبئة الثقافية للقوات: تم رسم الاتجاهات العامة لإعداد القوات المسلحة معنوياً ونفسياً على ضوء أهداف الثورة وقيم الوطن وثوابت الأمة بعيداً عن الولاءات الضيقة بحيث يكون ولاؤها المطلق لله ثم للوطن والشعب والثورة والوحدة الوطنية وفي هذا الاتجاه تحقق الاتي: - تطوير قدرات ادارة التوجيه المعنوي والسياسي لتهض بدورها المنشود في التعبئة والتثقيف والتحصين النفسي لمنتسبي القوات المسلحة والأمن. - عقد الدورات التأهيلية لضباط التوجيه وإرسال البعثات التعليمية من الضباط إلى الاكاديميات التخصصية في الدول الشقيقة والصديقة وإدخال العديد من الأشكال والأساليب والوسائل الحديثة في العمل المعنوي والتربوي. - إنشاء المتحف الحربي وتعميم أنديته الضباط وصالات المجد القتالي في عموم الوحدات والتشكيلات. - استحداث ندوات التوعية الثقافية الأسبوعية في المعسكرات وتنظيم المناظرات والمسابقات وتعميم برامج محو الأمية والتشجيع على مواصلة التعليم النظامي وإنشاء وتعميم المكتبات في المعسكرات والتوظيف الجيد لمختلف وسائل الإعلام عبر البرامج الإذاعية والتلفازية والإذاعات الميدانية حيث تحققت هذه الوثبة النوعية مع ميلاد تنظيم المؤتمر الشعبي العام ١٩٨٢م. التأهيل العلمي في مختلف التخصصات: سار التأهيل العلمي بوتيرة عالية في الخارج والداخل وعبر تطوير قدرات المؤسسات التعليمية وكوادرها العاملة واستحداث العديد من الكليات والمعاهد التخصصية مثل: - كلية الطيران والدفاع الجوي عام ١٩٨٠م- الكلية البحرية عام ٨٥م. - كلية القيادة والأركان عام ٨٥م- معهد اللغات العسكرية ٧٩م إلى آخر ما هنالك. منظومة القوانين واللوائح العسكرية: كان لابد للمضي قدماً في عملية التحديث والتطوير النوعي من إرساء قاعدة النظم والقوانين واللوائح المنظمة للحياة العسكرية وحقوق مابعد التقاعد.. والتي يصعب حصرها في مثل هذا السياق. كما أنه في عهد الرئيس علي عبدالله صالح فرضت خدمة الدفاع الوطني على كل الشباب اليمني بما في ذلك خريجو الثانوية العامة والجامعات لتطعيم الجيش بالشباب المؤهل علمياً. إلى ذلك تطوير الخدمات الطبية العسكرية بفتح فروع للمستشفى العسكري العام في عموم المحافظات وفتح عيادات طبية في المعسكرات وتأهيل الكوادر الطبية وتوفير كافة الأجهزة المتطورة

بالتعاون مع الدولة الألمانية. الصديقة. وبذلك يتوفر العلاج المجاني لمنتسبي القوات المسلحة ومن يعولون وعلاج الحالات المستعصية في الخارج على حساب وزارة الدفاع والذي يكلفها سنوياً ملايين الدولارات. قيام الوحدة اليمنية المباركة: مع حلول يوم ٢٢ مايو ١٩٩٠م كان جيش اليمن الواحد قد التقى روحاً وسلاحاً إلا أن السياسة واهواء السياسيين كان لها رأي آخر والذي يهمننا في هذا السياق هو التركيز على الفترة الانتقالية والأزمة السياسية التي أعقبت قيام الوحدة وانعكاساتها السلبية على القوات المسلحة ويمكننا إجمال تلك الانعكاسات وآثارها في النقاط الآتية: ١. استمرار ثنائية الولاء في القوات المسلحة والتي كان يجب أن تبقى موحدة كيانا وولاءاً وهدفاً باعتبارها سياج الوطن وصمام أمان الوحدة. ٢. تدني وانخفاض الروح المعنوية والانضباطية في صفوف القوات وبروز ظاهرة التسبب والانفلات واللامبالاة بسبب تعدد الولاءات. ٣. أدت ازدواجية الولاء العسكري إلى بروز ظاهرة الترقيات العشوائية لغير المستحقين وفتح باب التجنيد غير المخطط إلى أبعد مدى. ٤. غياب روح المسؤولية في الحفاظ على الممتلكات العامة للجيش وحمايتها والحرص عليها مما أدى إلى انتشار ظاهرة السرقة والتصرف بهذه الممتلكات في العديد من المعسكرات. ٥. تعطيل مبدأ الثواب والعقاب والمحاسبة وإهمال جوانب التوعية لترسيخ التقاليد الانضباطية واحترام الأمر العسكري حتى سادت روح الشللية وأحياناً العصبية المناطقية والقروية. ٦. الصرف غير المبرر للأموال الكثيرة من الميزانية العسكرية المبوبة على شكل هبات ومنح وشراء سيارات.. الخ مما أدى إلى عجز كبير في الميزانية ظل يتراكم على امتداد المرحلة الانتقالية وإلى ما بعد فترة الحرب عام ٩٤م. ٧. القيام بصرف أموال صندوق الضمان الاجتماعي في عدن قبل إعلان الوحدة والخاص بالشهداء والمتوفين والمعاقين والمحالين على المعاش يضاف إلى ذلك العجز الكبير في ميزانية صندوق التقاعد والضمان الاجتماعي في صنعاء بسبب عدم التزام الحكومة بتسديد حصتها الشهرية إلى الصندوق معظم الفترة الانتقالية وما ترتب على ذلك من مشاكل كثيرة ومحرجة ومعقدة. ٨. تراجع الاهتمام بتنفيذ خطط التدريب السنوية وإهمال أعمال الصيانة للأسلحة والمعدات ومتربباتها. ٩. بروز ظاهرة الانتداب والتفريغ والتقلل للكوادر العسكرية والتي ترسل مرتبات أفرادها إلى البيوت. ١٠. تعطيل دور الدائرة



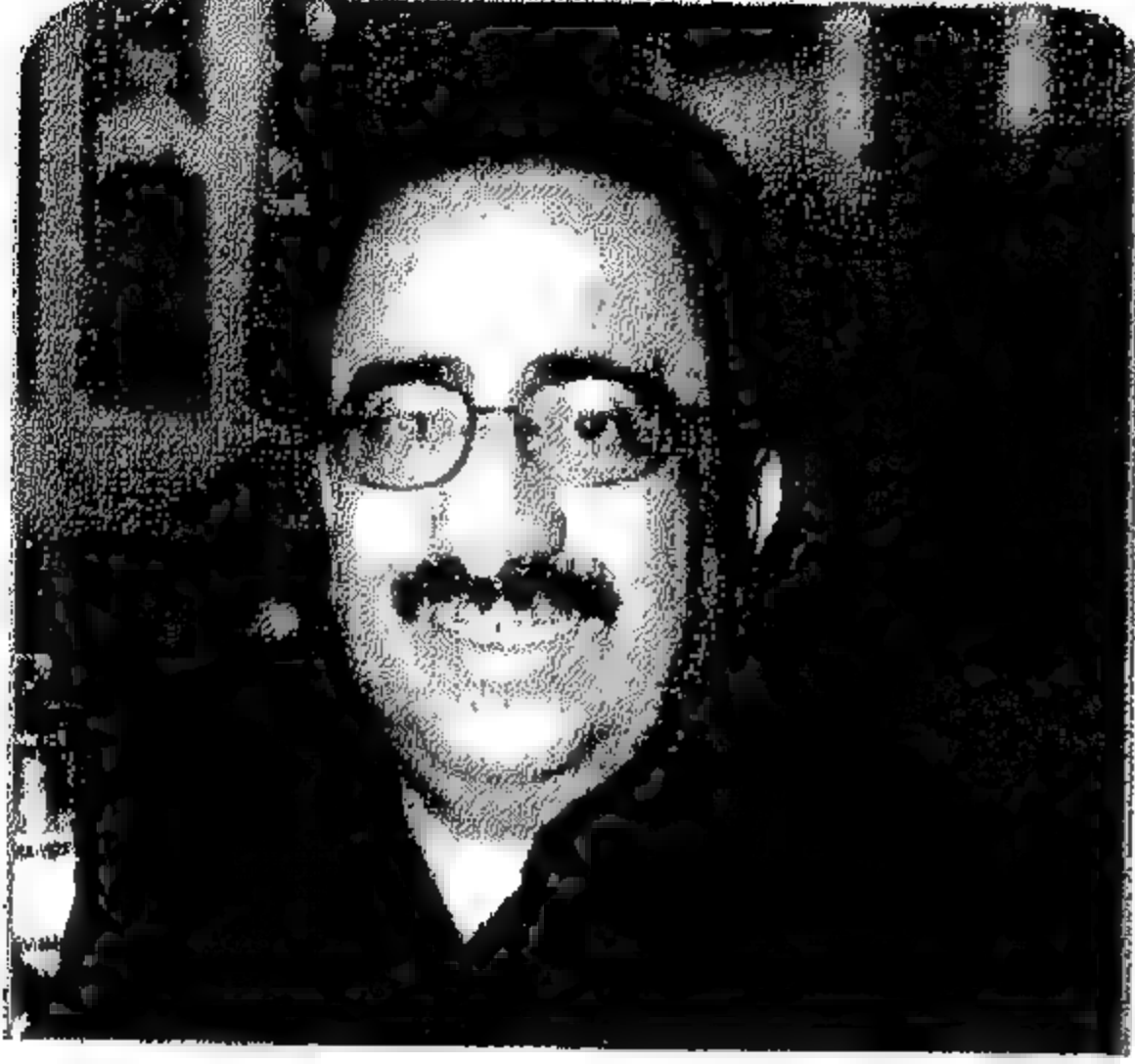
العامّة للتوجيه السياسي والمعنوي من القيام بدورها المركزي في العمل المعنوي والتربوي وترسيخ أدبيات وقيم الوحدة في نفوس المقاتلين وذلك نتيجة عدم استكمال دمج الوحدات العسكرية واستمرار الازدواجية وثنائية الولاء. ١١. كان قد اقتصر دمج القوات المسلحة على وزارة الدفاع ورئاسة هيئة الأركان والدوائر الإدارية التابعة لهما وتأجيل دمج الوحدات الميدانية المقاتلة التي بيدها السلاح بسبب الاختلافات الحادة في الرؤى بين الشريكين حيث كان يرى الحزب الاشتراكي أن يتم دمج القوى البشرية فقط وتبقى الوحدات قائمة كما هي بقياداتها وإمكانياتها كأن تؤخذ نسبة ٥٠٪ من منتسبي أي وحدة ودمجها بوحدة أخرى مماثلة في الاختصاص والعكس.. وتتمحور رؤية المؤتمر في ضرورة تحقيق الاندماج والانصهار بصفة كلية لإنهاء الثنائية في المؤسسة العسكرية باعتبارها صمام أمان الوحدة. ١٢. لعل أسوأ الانعكاسات السلبية هو نشوء حالات من الاحتكاكات والحساسيات والتحرشات والممارسات الاستفزازية بين الوحدات المتجاورة التي تم نقلها بعد الوحدة من صنعاء إلى بعض المحافظات الجنوبية والعكس. وهذه الظاهرة عادة ما كانت تشتد مع اشتداد إيقاعات الأزمة السياسية وتخفت كلما خفت لهيبها غير أن هذه الظاهرة أخذت بالتفاقم والتصعيد من أواخر ٩٣م وخلال النصف الأول من عام ٩٤م وانتهت باندلاع حريق الحرب في ٥ مايو ٩٤م وحتى انتصر الشعب لوحدته في ٧ يوليو ٩٤م. ورغم المبادرات العسكرية العديدة لاحتواء الأزمة إلا أنها أخفقت كل المحاولات بسبب تغنت البيض وجماعته الانفصالية. وكان على العسكريين أن يدفعوا الثمن غاليا في أتون هذه الفتنة العمياء لأنهم دائماً حطّب الحرب التي يشعل حرائقها السياسيون.. وهذا قدر العسكريين على الدوام. مرحلة ما بعد ٧ يوليو ٩٤: إنها المرحلة الأصعب والأخطر ١. فالخسائر العسكرية فادحة. ٢. والخسائر الاقتصادية فاجعة (١١ مليار دولار). ٣. الحصار الخانق المضروب على البلاد من الجهات الأربع. ٤. أزمة حدودية مع السعودية تنذر بحرب طاحنة. ٥. أزمة حنيش الكبرى وأبعادها الإقليمية والدولية الخطيرة. مسار إعادة البناء العسكري بعد ٧ يوليو: كانت القوات المسلحة ولا شك هي من دفع الغرم الأكبر في هذه الحرب المأساوية وهي التي عودتنا أن تدفع بسخاء ضريبة الوفاء للوطن والشعب والثورة والوحدة وهذا قدرها الذي لا مفر منه.. ولكنها لقاء ذلك



قد حتمت على القيادة السياسية والعسكرية ممثلة بالقائد الوحدوي الرمز المشير/ علي عبدالله صالح أن يبادلها الوفاء بالوفاء والإخلاص بالإخلاص وذلك من خلال حشد القدرات والطاقات الوطنية المتيسرة لإعادة بنائها المادي، وترميم وتعمير قدراتها المعنوية والنفسية وصولاً إلى محور وتجاوز مخلفات الحرب وآثارها النفسية.. حيث تركزت الجهود المتزامنة في عدد من الاتجاهات الأساسية وفقاً لأولوياتها كما يأتي: ١. إعادة هيكلة وتنظيم وزارة الدفاع ورئاسة هيئة الأركان العامة والدوائر التابعة لهما. ٢. القيام بعملية حصر وإحصاء شامل لمخلفات الحرب في مرافق ومؤسسات القوات المسلحة. ٣. إعادة تجميع وتنظيم الوحدات المتناثرة على امتداد مسرح العمليات وإعادة نشرها في مواقعها قبل الحرب. ٤. استكمال دمج الوحدات الميدانية حسب اختصاصاتها... وهي العملية التي أجلت ورحلت منذ الفترة الانتقالية، وكانت إحدى العضلات الرئيسية التي سببت الأزمة السياسية وأدت إلى الحرب. ٥. إعادة إصلاح وتأهيل الورش والمعامل العسكرية لتقوم بدورها في إعادة ترميم وتعمير وإصلاح ما يمكن إصلاحه من الأسلحة والمعدات والوسائل والأجهزة التي أعطبتها الحرب. ٦. تكثيف برامج التعبئة المعنوية والنفسية والتربية الثقافية والسياسية والدينية لتكريس القيم الوطنية والوحدوية لمحو الآثار السلبية للحرب وإعادة الألفة والمحبة بين زملاء السلاح في إطار الوطن المشتركة والمؤسسة العسكرية الواحدة. ٧. تقسيم البلاد إلى خمس مناطق عسكرية ووضع الهياكل والملاكات التنظيمية لها وإعادة هيكلة وتنظيم المؤسسات التعليمية العسكرية. ٨. إعادة دمج الدائرة العامة للتوجيه المعنوي والسياسي ودائرة الصحافة والطباعة والنشر في دائرة واحدة تسمى دائرة التوجيه المعنوي وذلك لتوحيد جهودها وتطوير قدراتها للنهوض برسالتها التربوية التوعوية في القوات المسلحة. ٩. إعطاء أولوية دائمة لجانب تطوير المؤسسة العسكرية بالأسلحة والمعدات الحديثة تعويضاً لها عما خسرت في الحرب ومواكبة لمهامها وأدوارها الريادية في حماية الوطن وحراسة مسيرة الثورة والوحدة وبذلك دخلت على القوات المسلحة أجيال حديثة من الطائرات والمنظومات الصاروخية والمدافع والمدفعية والقطع البحرية المختلفة ويأتي هذا التطوير المتصاعد شاملاً لكل صنوف القوات وعلى اختلاف تخصصاتها البرية والبحرية والجوية. ١٠. لا تقتصر عملية التطوير

والتحديث للقوى والتشكيلات والوحدات القائمة وانما تجاوز ذلك الى انشاء العديد من الوحدات والتشكيلات الجديدة- مع إعطاء أهمية خاصة ومركزة باتجاه بناء وتنظيم الوحدات الخاصة، والتي تشكل بتدريبها العنيف وتسليحها المتطور نموذجا متقدما للبناء العسكري المتميز وبالتعاون الوثيق مع العديد من الدول الشقيقة والصديقة. ١١. افتتاح المباني الجديدة للأكاديمية العسكرية العليا والقيادة بصدد الإعداد لافتتاح كلية الحرب وكلية الدفاع الوطني وبذلك تكتمل صروح الأكاديمية العسكرية اليمنية وهي أعلى صرح أكاديمي عسكري في كل الجيوش الحديثة. ١٢. لعل مسك الختام هو أن نشير بإكبار إلى اهتمام القيادة السياسية والعسكرية وعلى رأسها الأخ الرئيس القائد المشير/ علي عبدالله صالح بالجانب الاجتماعي والإنساني لمنتسبي القوات المسلحة والأمن من خلال رفع مرتباتهم خلال العشر السنوات الماضية لعدة مرات وبنسبة ٢٥٪ في كل مرة اما في ظل الاستراتيجية الوطنية الجديدة والتي بدأ تطبيقها منذ منتصف العام الماضي ٢٠٠٥ والتي وضعت القوات المسلحة في طليعة اهتماماتها حيث اختصتها بالوجبة الأولى من رفع المرتبات وعلى حد علمنا فإن القوات المسلحة ستحظى بنصيب وافر من هذه الاستراتيجية حيث ستتصاعد على مدى السنوات القادمة لتبلغ مرتبات كبار الرتب ١٠٠٪ والمتوسطة ٥٠٪ والدنيا ٢٠٪ وهكذا تبادل القيادة السياسية والعسكرية حماية الوطن ودرعه الحصين وفاء وبوفاء وحبا بحب ذلك ان القيادة تقدر عالياً ان من ضحوا في سبيل الوطن بالمهج والأرواح من حقهم عليها وعلى شعبهم ان يعيشوا بالمستوى اللائق بهم وبكل عزة وكرامة معيشيا وإنسانيا في وطن ٢٢ مايو المجيد .. ١٣. واذا كان لنا من كلمة عن القوات المسلحة اليوم فإنه يمكن القول وبكل اطمئنان انها وصلت الى ذروة من القوة والمنعة لم يسبق لها مثيل في تاريخ اليمن الوسيط والمعاصر وفي ظل زعامة ابن اليمن الملهم المشير علي عبدالله صالح الذي يجيد حقيقة فن واتقان صناعة التاريخ.

ملحوظة: استخلصت هذه المادة من كتاب (التاريخ العسكري المعاصر لليمن) ١٩٠٠-٢٠٠٠م للعميد عبدالرحمن حسان وهو قيد الطبع في مطابع دائرة التوجيه المعنوي.



• احمد الحبشي

## الحكمة

## والتبصر

أعاد الاعتبار لتاريخ الثورة ..  
وحرص على الإنفتاح والتسامح  
والقبول بالآخر





●● عندما طلبت مني دائرة التوجيه المعنوي وصحيفة « ٢٦ سبتمبر » المشاركة في ندوة تبحث في اتقان الرئيس علي عبدالله صالح صناعة التاريخ، وجدت نفسي مهموما بتأمل خبرة الممارسة السياسية والقيادية للرئيس علي عبدالله صالح خلال محطات ومنعطفات تاريخية ارتبطت باسمه، و شهد خلالها الوطن والثورة والدولة والمجتمع تحولات عميقة يصعب على أي باحث موضوعي تجاهلها أو انكارها، بصرف النظر عن مدى اتفاهه أو اختلافه مع سياسات الرئيس علي عبدالله صالح. بوسعنا القول إن الرئيس علي عبدالله صالح نجح خلال الفترة ١٩٧٨-١٩٨٩ في أن يعيد للثورة اليمنية زخمها في الداخل، وتحرير قرارها الوطني المستقل من الإرتهان للخارج، كما تمكن في الوقت نفسه من وضع حد حاسم للصراعات الدامية على السلطة، وإشاعة مناخ الحوار والقبول بالآخر كشرط لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي عصفت بالبلاد خلال عقد ونيف من السنوات قبل تسلمه مقاليد الحكم، الأمر الذي استلزم توحيد وإستهاض كل الجهود الوطنية المخلصة لتجنيب الثورة اليمنية مخاطر الركود والجمود، وإخراجها من منعطفها الخطير الذي وصلت اليه.

منذ اليوم الأول لتسلمه مقاليد السلطة السياسية في السابع عشر من يوليو ١٩٧٨م أدرك الرئيس علي عبدالله صالح حقيقة أن خلاص اليمن من الأزمات السياسية والصراعات الداخلية على السلطة لا يتحقق بدون إعادة الإعتبار للثورة اليمنية وأهدافها، وتجسيد واحدتها في ميدان الممارسة العملية.. ولعل نجاحه غير المسبوق في قيادة شؤون البلاد طوال الفترة الماضية يعد دليلاً أكيداً على استيعابه العميق للدروس والخبرات المستخلصة من مسيرة الثورة اليمنية بكل إنجازاتها وإخفاقاتها. صحيح أن الثورة اليمنية ( ٢٦ سبتمبر ١٤ أكتوبر ) نجحت في الإطاحة بالنظام الإمامي الإستبدادي وإقامة النظام الجمهوري وتحرير الوطن من الإستعمار وتحقيق استقلاله الوطني خلال أربع سنوات ونيف بعد انطلاقها، بيد أن هذه المكاسب الوطنية العظيمة كادت أن تفقد وهجها ومضامينها الحقيقية طالما بقي الوطن مشطراً وظلت الديمقراطية غائبة.

كان استقلال الشطر الجنوبي في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م آخر محطة توقفت

عندها مسيرة إنجاز الأهداف الإستراتيجية للثورة اليمنية، ولم يعد بالإمكان تجديد وتشيط آليات الإنجاز بدون استكمال ماتبقى من تلك الأهداف وترسيخ وتطوير ما تحقق منها.

في الإتجاه نفسه كانت الثقافة السياسية السائدة في شطري الوطن تركز البعد الإيديولوجي والسياسي الواحد على حساب التعددية والتنوع، ما أدى الى هيمنة النزعات الشمولية التصفوية التي اوجدت بيئة انقسامية مغذية للصراعات السياسية الداخلية، وعطلت في نهاية المطاف تطور المجتمع في مختلف الميادين. من نافذة القول ان الثورة اليمنية (٢٦ سبتمبر - ١٤ أكتوبر) حددت منذ لحظة انطلاقها الأولى معالم الطريق نحو المستقبل، إذ بلورت منظومة متماسكة و مترابطة من الأهداف الإستراتيجية التي تمحورت حول ضرورة تحرير الوطن من الإستبداد والإستعمار، وتحقيق الوحدة اليمنية وبناء المجتمع الديمقراطي. تفكيك بنية الاستبداد

جاء الرئيس الشاب علي عبدالله صالح إلى الحكم في بلد مشطّر إلى جزئين متنافرين.. ولأنه واحد من جيل الشباب الثوري الذي نشأ وعيه في واقع راكد حركته رياح الثورة اليمنية، فقد كان أبرز ما تميزت به تجربة الرئيس علي عبدالله صالح في الحكم هو إنطلاقها من مدرسة واقعية جديدة في التفكير تنتسب إلى الثورة في مشروعها الرامي إلى التغيير، بقدر ما تنتسب في الوقت نفسه إلى واقع متخلف فشلت في تغييره مشاريع سابقة لتيارات سياسية وفكرية شمولية، يفترض كل واحد منها تمثيل الحقيقة دون سواه، الأمر الذي قاد إلى هيمنة أنماط متصادمة للتفكير النظري والممارسة العملية لا يوحد ها سوى قاسم مشترك هو إيديولوجيا الإلغاء التي أفرزت صراعات وإنقسامات حادة داخل المجتمع، لم تنج منها النخب الثورية - نفسها - ما أدى الى إصابتها بالتمزق والضعف والتأخر والتحلل. عند وصوله إلى سدة الحكم تعامل الرئيس علي عبدالله صالح مع بيئة سياسية معاقة بالكوابح ومثقلة بالأمراض التي خلقتها مشاريع بالية فشلت في صياغة مشروع وطني ديمقراطي قابل للتنفيذ والاستمرار، وعجزت في الوقت نفسه عن تقديم بديل حقيقي لثقافة الاستبداد التي كرستها الدولة الشيوقراطية قبل قيام الثورة والجمهورية.

وتبعاً لذلك كان الاستبداد المتدثر برداء الخطاب الثوري الجديد أكثر



قسوة ومضاضة على المجتمع، من الاستبداد المختبئ خلف الخطاب الديني للنظام الإمامي البائد، فيما كان حجم الجراح الموروثة عن أخطاء قوى الثورة أشد خطراً على الحرية والحقيقة من ثقافة الاستبداد نفسها.. بمعنى أن الرئيس علي عبدالله صالح وجد نفسه أمام مهمة تفكيك بنية الاستبداد وبنية التجزئة بعناصرها المتنوعة سواء تلك الموروثة عن أمراض ما قبل الثورة، أو عن أخطاء قوى الثورة اليمنية. من نافل القول أن تأسيس المؤتمر الشعبي العام الذي يعتبر واحداً من أكبر الأحزاب السياسية في اليمن أرتبط بالدور المتميز للرئيس علي عبدالله صالح في قيادة السلطة السياسية للدولة منذ وصوله إلى السلطة في ظروف متميزة أيضاً.. فالرئيس علي عبدالله صالح - كما هو معروف - وصل إلى السلطة باختيار مباشر من النخب السياسية التي تمثلت في مجلس الشعب التأسيسي عام ١٩٧٩م، يوم كان الشطر الشمالي من اليمن يواجه خطر فراغ السلطة نتيجة عزوف الساسة عن التفكير في تحمل مسؤوليات الحكم الذي أودى بحياة رئيسين قبله خلال فترة زمنية قصيرة.. بمعنى أن السلطة هي التي سعت إليه ولم يسع إليها، ناهيك عن إنسداد الحياة السياسية طوال السنوات السابقة لتولي مهام الحكم بفعل هيمنة القبضة الحديدية لأجهزة الدولة الأمنية، وغياب المجتمع المدني، وتحريم التعددية الحزبية ولجوء الأحزاب إلى العمل السري.

كان قبول الرئيس علي عبدالله صالح هذا التكليف ينطوي على استعداد لمواجهة مخاطر متوقعة على المدى القريب ما فتئ أن وجد نفسه أمامها بعد شهرين من تحمله مسؤوليات الحكم، حيث وقع إنقلاب عسكري فاشل في أكتوبر عام ١٩٧٨م، ثم وجد نفسه بعد خمسة أشهر من ذلك الانقلاب أمام مخاطر جديدة تمثلت في حرب فبراير ١٩٧٩م بين الشطرين، والتي نجح في إيقافها بواسطة الحوار السياسي الوطني مع قيادة الحزب الاشتراكي في الشطر الجنوبي من الوطن. وفيما كان الرئيس علي عبدالله صالح يراهن على فسحة من الوقت تمكنه من تضييد الجراح التي نجمت عن إنقلاب أكتوبر ١٩٧٨م وحرب فبراير ١٩٧٩م، ومعالجة المشاكل الموروثة عن سنوات الحرب الأهلية والصراع الداخلي منذ عام ١٩٦٢م، وجد نفسه مرة أخرى في مواجهة اللعبة العمياء للصراع على السلطة باندلاع المعارك المسلحة في المناطق الوسطى، حيث

شن الفرع الشمالي للحزب الاشتراكي اليمني حرباً منظمة بهدف تغيير الأوضاع وإسقاط السلطة بالقوة، استمرت خلال الفترة بين عامي ٨٠-١٩٨٢م.

ومرة أخرى إرتبط نجاح الرئيس علي عبدالله صالح في إطفاء نار تلك المعارك بالحوار السياسي الوطني مع قيادة الحزب الاشتراكي اليمني إلى جانب الحوار الذي كان قد دشنه مع مختلف القوى السياسية والشخصيات الوطنية في اليمن منذ عام ١٩٨٠م، حيث تم تشكيل لجنة للحوار الوطني ضمت نخبة كبيرة ومتميزة من الساسة والمفكرين والمثقفين الطليعيين من مختلف تيارات الفكر السياسي الوطني والقومي والاشتراكي والاسلامي، أنبثق عنها الميثاق الوطني كوثيقة نظرية منهجية ثم استخلاصها من القواسم المشتركة بين جميع التيارات الناشطة في المجال السياسي، وصولاً إلى تأسيس المؤتمر الشعبي العام الذي مثل عند نشوئه إطاراً سياسياً لمفاعيل العمل الوطني السياسية والفكرية، على خلفية معقدة من موروث الصراعات الدامية والانقسامات الداخلية والحروب الشطرية والأهلية.

اللافت للنظر أن كلاً من دستوري الشطرين الشمالي والجنوبي من الوطن كانا يحزمان التعددية الحزبية، بيد أنهما - كحال دستور الوحدة- لم يصادرا حق المواطنين في تنظيم أنفسهم سياسياً ونقابياً.. وهنا يجب ألا نبخس الناس أشياءهم حين نقول أن الرئيس علي عبدالله صالح سلم هذا الحق لأصحابه بعد أن ظل مهملًا منذ إقرار الدستور عام ١٩٧٠م، وكان لافتاً للنظر أن عملية التسليم تمت على مستويين من المشاركة، مستوى الحوار بين النخب السياسية، ومستوى الجماهير التي شاركت في إقرار مخرجات هذا الحوار من خلال الاستفتاء على وثيقة الميثاق الوطني، وانتخاب المندوبين إلى المؤتمر التأسيسي للمؤتمر الشعبي العام، وكانت العملية بمجملها تشكل خطوة مهمة على طريق الخروج من انفاق الشمولية والانتقال إلى تخوم الديمقراطية. وقد أوجد قيام المؤتمر الشعبي العام حافزاً لحراك سياسي جديد داخل النخب الممثلة لمختلف التيارات السياسية والفكرية التي أنضوت فيه، ووصل هذا الحراك ذروته بعد قيام الوحدة اليمنية عبر عملية فرز وإعادة بناء أسفرت عن ولادة نخب جديدة انفصلت عن النخب السياسية القديمة، وأنخرطت في إطار مشروع حزبي وسياسي جديد ومختلف عن المشاريع



السابقة، حيث تم الاعلان هذه المرة عن تحول المؤتمر الشعبي العام إلى تنظيم سياسي برنامجي في إطار التعددية الحزبية، وهو ما سنأتي على مقاربتة لاحقاً.

في هذا السياق يمكن فهم أبعاد الخطوة التاريخية التي أقدم عليها الرئيس علي عبدالله صالح حين قرر الانفتاح على الفرع الشمالي للحزب الاشتراكي اليمني (حزب الوحدة الشعبية) الذي خاض مع السلطة مواجهة مسلحة دامت سنتين ونيف، بالإضافة إلى انفتاحه أيضاً على التيار الاسلامي الذي شارك في تلك المواجهات حين كان مهووساً بالبحث عن أي فرص سانحة للجهاد السلفي المسلح ضد أي عدو مفترض في الداخل والخارج.. وتوج الرئيس ذلك الانفتاح بتوقف المواجهات المسلحة والسماح لحزب الوحدة الشعبية المعارض بإصدار صحيفة ((الأمل)) الأسبوعية التي حلت محلها بعد الوحدة صحيفة ((المستقبل)) كما سمح للتيار الإسلامي بإصدار صحيفة ((الصحو)) الأسبوعية التي مازالت تصدر بانتظام منذ تأسيسها قبل الوحدة. ما من شك في أن السماح بإصدار هاتين الصحيفتين المعبرتين عن تيارين فكريين رئيسيين ومتغايرين إلى جانب صحيفة ((الميثاق)) الناطقة بلسان المؤتمر الشعبي العام كان بمثابة الخطوة الأولى في مشروع تأسيس صحافة حزبية تعددية تساهم في تأهيل الحياة السياسية لاستيعاب قيم الحوار والقبول بالآخر والتخلص من ثقافة الإلغاء والاقصاء والإدعاء باحتكار الحقيقة.

جاءت انتخابات مجلس الشورى عام ١٩٨٨م لتشكل جرعة جديدة إضافية على طريق التحول نحو الديمقراطية، وشهد الشطر الشمالي من اليمن بعد تلك الانتخابات موجة من المؤتمرات والفعاليات الانتخابية التي عقدتها الاتحادات والنقابات الجماهيرية والمهنية، سواء تلك التي تأسست أو تم احياؤها بعد قيام المؤتمر الشعبي العام سنة ١٩٨٢م.. ولا أبالغ حين أقول بأن ذلك الحراك جسّد بصورة ملموسة حيوية البيئة السياسية في الشطر الشمالي من اليمن وقدرتها على بلورة صيغة محلية للتفاعل الإيجابي مع المتغيرات الدولية وفي أساسها تحديات التحول نحو الديمقراطية التي أكتسبت في أواخر الثمانينات من القرن الماضي طابعاً كونياً. كانت الثقافة الوطنية تمارس سلطتها المعرفية على المجال السياسي



للعمل الوطني وتؤسس نظاماً أخلاقياً للقيم، فيما كان العمل الوطني يسعى من خلال المجال السياسي الى بلورة مشروع وطني للتغيير على تربة الثقافة الوطنية التي أغنت الوعي الوطني بأفكار الحرية، وتصدت بجسارة للثقافة الإمامية المتدثرة بإيديولوجيا دينية مذهبية، ولثقافة الإستلاب الإستعمارية التي استهدفت تكريس التجزئة، ومصادرة الهوية اليمنية وتسويق هوية بديلة يضيع فيها وبها الوجه الشرعي للوطن الواحد. نحو تأسيس ثقافة سياسية جديدة

صحيح أن ذاكرتنا الجماعية لا تخلو من بقاع سوداء لفصول دامية ومأساوية شوّهت العمل الوطني الثوري وأثقلت سيرته بالآلام والأخطاء والجراح الغائرة.. لكن ذلك كان يحدث فقط عندما كان المجال السياسي للعمل الوطني ينفصل عن مجاليه الثقافي وينقاد لسطوة الإيديولوجيا وأوهامها، فتكون النتيجة مزيداً من الفصل بين السياسة والأخلاق، ومزيداً من الإغتراب عن الواقع والثقافة الوطنية، ومزيداً من الإبتعاد عن نظام القيم الأخلاقي والبساطة المعرفية لثقافة الحرية!! في زمن غير منسي من التاريخ الحديث للتشطير، وحينما كانت الدولتان الشطريتان تقيمان في اللاوعي، تولت الإيديولوجيا مهمة مصادرة السياسة وتأميم الثقافة في آن واحد.. فأصبح الدور الوظيفي للثقافة تابعا للإيديولوجيا السائدة في كل من الدولتين اللتين تموضعتا خارج السياق الموضوعي لجغرافيا الوطن الواحد وضمير الإنسان الحي.. بمعنى أن الثقافة السياسية فقدت مضمونها الوطني الذي يجعل منها ضميراً حياً للوطن المجزأ، و مرآة صافية لوجهه الشرعي!! وفي زمن غير منسي من هذا التاريخ نهض الوعي الوطني على رافعة الدور الوظيفي للثقافة الوطنية.. حيث جاء تأسيس إتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين مبشراً بتجدد الخصوبة في خريف عقيم.

كان الإتحاد أول ممارسة وحدوية في المجال السياسي للتشطير، وأول مقاومة معرفية لأنساقه السياسية والأيديولوجية والثقافية أعادت للفكر والإبداع إستقلاله عن الإيديولوجيا السائدة، وجعلت من وحدة الأدباء والكتاب والمفكرين مرآة لضمير الوطن الثقافي.

لعل ذلك يفسر الدور البارز الذي لعبه الإتحاد ومن خلاله المثقفون في رفع رايات الوحدة التي حاولت ايديولوجيا التشطير تتكيسها، وما

ترتب على ذلك من تلاحم عضوي بين الحراك السياسي والحراك الثقافي، أسفر عن تحول الثقافة الوطنية الى رافعة قوية للمشروع الوطني الوحدوي في مواجهة تغوّل الإيديولوجيا، بعد ان صادرت كل ما عداها من روافع وجسور للتواصل بين أبناء الشعب الواحد . كان تأسيس الإتحاد اول صرخة استهدفت تجديد إستيقاظ الوعي الوطني.. وكان مؤسسوه وفي طليعتهم المناضل الوحدوي الخالد عمر عبدالله الجاوي يستحضرون خبرة إستيقاظ الوعي الوطني في الثلاثينات على أيدي الرواد الأوائل من المفكرين والأدباء الذين بذروا في تربة المجال الثقافي للوطن نواة المشروع الوطني للتغيير.. وعلى خطى أولئك الرواد تم إحياء مجلة «الحكمة» التي خاطبت الضمير الثقافي للوطن المجزأ.. ومهدت لعودة الوعي، وسعت الى اثبات عجز ثنائية التجزئة و الأيديولوجيا عن الخروج من مأزقها الذي تمثل - أيضاً- في العجز عن إيجاد حل سحري يمنع وقوع الحروب الشطرية والأزمات الدورية بصورة حاسمة، ويحافظ على التجزئة الكيانية في آن واحد.

عودة الوعي مما له دلالة عميقة أن تكون حرب فبراير ١٩٧٩م آخر المحطات الخطرة لتلك الثنائية، حيث انتهت تلك الحرب بتحويلات نوعية في مجرى العلاقات بين الدولتين الشطريتين من جهة، وكذلك في مجرى العلاقة بين الممارسة السياسية والثقافة السياسية من جهة أخرى.

أسهمت سياسة الرئيس علي عبد الله صالح - منذ وصوله إلى الحكم - في إعادة تشغيل مفاعيل العمل الوطني بهدي أهداف الثورة اليمنية التي أعاد الإعتبار لتاريخها وجدد زخمها من خلال إطفاء بؤر الحروب الأهلية وطي صفحات الصراعات الداخلية، والحرص على الانفتاح والتسامح والقبول بالآخر، والبحث عن القواسم المشتركة، والسعي لتغليب قيم الحوار على ما عداها من القيم السياسية السائدة، الأمر الذي أفسح الطريق لتأسيس ثقافة سياسية مستقلة عن هيمنة الأيديولوجيا. وبقدر ما أسهمت توجهات حقبة الرئيس علي عبد الله صالح في تأسيس ثقافة سياسية جديدة، بقدر ما أصبحت هذه الثقافة عنصراً فاعلاً في بنية الثقافة الوطنية التي نهضت لتخليص سؤال الوحدة من سطوة الأيديولوجيا.. فقد تميزت هذه الحقبة بإصرار الرئيس علي عبد الله صالح المتواصل على ممارسة تعب البحث عن أجوبة جديدة على الأسئلة

التي تطرحها الحياة المعاصرة بكل متغيراتها وتناقضاتها بعيداً عن الأجوبة الجاهزة والحلول المعلقة، مع الأخذ بعين الاعتبار ان هذه المهمة تبرز على الدوام في الظروف التي تشهد متغيرات عاصفة ومتسارعة وجراحاً غائرة وعوامل كبح لا يمكن تجاوز آثارها بدون التخلص من قوالب التفكير الجاهزة، وطرائق العمل القديمة والمألوفة..

فكما أن الظروف تتغير باستمرار، فإن الحقيقة تظل نسبية وليست نهائية.. والوصول إلى الحقيقة ليس سهلاً ولا بسيطاً، ولذلك فإن النخب التي تعتقد أن الحقيقة النهائية في أيديها، ولا ينبغي التعب من أجل البحث عنها يومياً بل يكفي تناولها من الملفات الجاهزة أو تقارير الأجهزة أو الكتب القديمة أو الوثائق الحزبية أو الشعارات الشعبوية، ان النخب التي تعتقد بذلك، لا شك في أنها تخاطر بفقدان مقدراتها على التجدد والإستمرارية والعطاء، وتغامر بضياع مستقبلها السياسي وبعدم قدرتها على أن تكون طليعة سياسية في المجتمع.. ولأنه ليس كذلك فإن الرئيس علي عبد الله صالح تصرف طوال هذه الحقبة التي أشرنا إليها على نحو بدا فيه مسكوناً بهموم البحث المستمر عن الحقيقة، ومحاولة إعادة اكتشاف واقع بحاجة مستمرة إلى المزيد من الكشف.

من نافل القول إن الرئيس دأب على تفعيل لجان الوحدة المشتركة بين الشطرين والتي كانت مجمدة ومتوقفة منذ تشكيلها بموجب بيان طرابلس عام ١٩٧٢، كما حرص على التواصل الحي مع العديد من قادة الشطر الجنوبي والقوى السياسية ورموز المجتمع وممثلي الفعاليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلاد، وذلك بهدف التشاور والتنسيق والتعرف على وجهات النظر المختلفة، والتفاعل مع ما يراه ممكناً وضرورياً من الرؤى والتصورات.. وقد جسّد بهذا السلوك الحي إلتماماً غير مسبوق بقواعد الممارسة الديمقراطية تجاه المجتمع، حيث لا فرق بين مؤيديه ومعارضيه وخصومه، بمن فيهم أولئك الذين قاوموه بالسلاح منذ وصوله الى الحكم عام ١٩٧٨م!!

بهذا السلوك أسهم الرئيس علي عبد الله صالح بقسطه في تأسيس ثقافة سياسية جديدة، يستحيل بدونها معافاة جراح الصراعات السياسية السابقة، وصياغة مشروع وطني للتغيير يجسد روح وأهداف الثورة اليمنية، ويتجاوز رواسب المشاريع القديمة التي تميزت بالإفراط في افتراض تمثيل



الحقيقة، والاستغراق في اجتراح ثقافة الإلغاء والإقصاء التي كانت على الدوام نقيضاً للحرية وصنوا للاستبداد وعدوا للمعرفة، بعد أن أفرطت في فرض وصايتها على العقل والحقيقة من خلال إضفاء القداسة على الإيديولوجيا السياسية بمختلف طبقاتها الدينية والطبقية والقومية على حد سواء.

ما من شك في أن التيارات السياسية والفكرية في اليمن تكاد أن تكون امتداداً لتيارات مماثلة لها في الساحة العربية التي شهدت تجارب مأزومة ومشوهة أفرزتها المشاريع القديمة بعد أن طبقت على الصعيدين النظري والعملي أفكاراً وشعارات قومية واشتراكية وإسلامية.. والحال أن المشاريع القديمة التي نقصدها كانت قد وصلت إلى سدة الحكم في بعض البلدان العربية بوسائل إنقلابية أساسها الاعتماد على عنصر القوة ثم خسرت في نهاية المطاف وهجها وبريقها.

لم تتوقف الآثار السلبية لهذه التجارب الخاسرة على إضعاف حيوية المجتمع العربي وتهميش قواه الحية، بل إمتدت لتصيب بدائها العضال مختلف النخب الحاكمة في تلك البلدان التي نكبت بتجارب شمولية فاشلة، وعجزت عن تقديم نموذج قابل للاستمرار والتجديد وانتهت إلى إفلاس سياسي وفكري وثقافي تكونت على تربته الهشة أزمات وإنهيارات مدوية، مقابل بروز مخاطر وتحديات قوية، لا يمكن مواجهتها بدون إمتلاك مشروع جديد للتغيير يقوم بالدرجة الأولى على قاعدة تحرير السياسة من ثقافة الاستبداد والإلغاء والادعاء باحتكار الحقيقة.

في هذا السياق تفاعل البعد الثقافي الجديد لحقبة الرئيس علي عبدالله صالح مع الأبعاد التي جسدها قيام إتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين في السبعينات كرد فعل لمشروع توطين التجزئة وتبريرها بواسطة تلفيق إيديولوجيا ثورية أو دينية تلفيقية.. ومن نافل القول إن إتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين وجد في مناخ المرحلة الجديدة حوافز قوية لتعظيم مساهمة الثقافة الوطنية والمتقنين الوطنيين في الفصل بين سؤال الوحدة ومأزق الأيديولوجيا.

وقد شهدت فترة الثمانينات من القرن العشرين المنصرم تعاظماً ملحوظاً لنشاط حملة الفكر والثقافة والأدب المنضويين في إطار إتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين الذي كان أول نواة موحدة للمجتمع المدني المستقل عن

حكومتى الشطرين، وأول منظمة اجتماعية غير حكومية تمثل ضمير اليمن الثقافي الوطني في ظل دولتين شطريتين.. حيث حرص الاتحاد على تفعيل الدور الوظيفي للثقافة الوطنية في مواجهة واقع التشطير، وجسد ذلك عملياً في بنيته التنظيمية وأهدافه ووسائله، باتجاه الاستجابة لتحديات الوحدة.

ولم يكن من قبيل الصدفة أن يجد اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين في نهج الرئيس علي عبدالله صالح بعد وصوله الى الحكم بيئة مثالية لتجسيد أهدافه، فقد عجز الإتحاد منذ تأسيسه عام ١٩٧٣م عن عقد اجتماعات هيئاته القيادية المنتخبة في صنعاء بحسب نظامه الداخلي الذي نص على أن الوطن كله لا لتجزئة هو ساحة نشاطه، وأن تتعقد اجتماعاته ومؤتمراته في عدن وصنعاء بالتناوب.. ولم يتمكن الإتحاد من فتح مقر له في صنعاء وعقد اجتماعات هيئاته القيادية فيها بصورة منتظمة إلا في فترة حكم الرئيس علي عبدالله صالح الذي لم يكتف بتمكنه من ذلك فقط، بل وبتخصيص موازنة سنوية لمناشطه وفعالياته الإبداعية الوحدوية. ولذلك فقد كان طبيعياً أن يلعب هذا الاتحاد، وأن تلعب الثقافة الوطنية من خلاله، دوراً حيوياً في دعم ومؤازرة مبادرة الرئيس علي عبدالله صالح الوحدوية التاريخية التي عرضها على قيادة الشطر الجنوبي من الوطن في أواخر الثمانينات، وتوجت بالتوقيع على اتفاق ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩م، واتفاق ٢٢ أبريل ١٩٩٠ الملحق بمشروع دستور دولة الوحدة، وصولاً الى إعلان قيام الجمهورية اليمنية والتحول نحو الديمقراطية في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م العظيم. إرهابات على طريق التغيير

يقيناً أن خبرة تأسيس المؤتمر الشعبي العام تمت في إطار عملية وطنية استهدفت إعادة بناء المجال السياسي وإعادة صياغة الفكر السياسي في بلد عانى كثيراً من ويلات الاستبداد والشمولية، الأمر الذي ترك آثاره على خبرة المؤتمر الشعبي العام في انجاز الوحدة وبناء أول نظام سياسي تعددي، والانتقال من صيغة الانفراد في الحكم قبل الوحدة إلى صيغ المشاركة الائتلافية بعد الوحدة.

على هذا الطريق كانت مبادرة الرئيس علي عبدالله صالح طرح مشروع الوحدة أثناء زيارته لعدن يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٨٩، أحد أبرز الخيارات التي



تتيح فرصاً أفضل لتشغيل ميكانزمات إصلاح النظام السياسي في الشطر الشمالي من اليمن، باتجاه الاستجابة لتحديات التحول نحو الديمقراطية التي أضحت اتجاهها كونياً لتطور عالم تتجه متغيراته نحو إطلاق مفاعيل التنافس السياسي والاقتصادي والثقافي، في إطار نظام كوني جديد يتسم بالترباط والتكامل والاعتماد المتبادل بين جميع مكوناته.

كان واضحاً أن القيادة السياسية للمؤتمر الشعبي العام أدركت جيداً ضرورة بناء إطار وطني شامل للإصلاحات السياسية والاقتصادية المطلوبة في هذه الحقبة من تطور عصرنا، باتجاه إعادة تأهيل الوطن اليمني كله للإندماج بالنظام العالمي الجديد، والاستجابة لرياح التغيير الديمقراطي بعد تسارع ايقاعات العد التنازلي للحرب الباردة أواخر الثمانينات.

أقول ذلك من واقع خبرتي الشخصية أثناء مشاركتي في أعمال اللجنة السياسية المشتركة التي عقدت أول دورة لها في تعز أواخر أكتوبر ١٩٨٩م برئاسة الأخوين الدكتور عبدالكريم الإرياني وزير خارجية الشطر الشمالي آنذاك وسالم صالح محمد الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي آنذاك أيضاً.

الجدير بالإشارة أن تلك اللجنة التي تشكلت بموجب بيان طرابلس عام ١٩٧٢م، هي اللجنة الوحيدة التي لم تعقد أي اجتماع لها، بعكس لجان الوحدة الأخرى التي كانت تعقد اجتماعاتها بشكل دوري، وكان لافتاً للنظر أن الرئيس علي عبدالله صالح هو الذي طلب من علي سالم البيض الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني آنذاك، تفعيل هذه اللجنة، وقد حضر جانب الشطر الجنوبي هذا الاجتماع بدون أية أوراق جاهزة.

وكان مفاجئاً لجانب الشطر الجنوبي ما طرحه الدكتور الإرياني في الجلسة الافتتاحية حيث جاء بورقة جاهزة ومتماسكة، اقترح فيها أربعة بدائل لتفسير المادة الدستورية التي تنص على حق المواطنين في تنظيم أنفسهم سياسياً ومهنياً ونقائياً في مشروع دولة الوحدة التي لم يكن هناك أي تفكير جدي بها وبموعد قيامها في إطار اللجان الوحدوية المشتركة، سوى صياغة مشاريع القوانين على ضوء الاتجاهات الرئيسية التي حددها اتفاق القاهرة وبيان طرابلس في أوائل السبعينات. لم يستغرق اجتماع اللجنة السياسية المشتركة أكثر من جلستين تم خلالها الاتفاق على عقد دورة أخرى في ديسمبر ١٩٨٩م لإقرار أحد هذه الخيارات،



وأشهد بحكم أنني كنت مقرراً لهذه اللجنة إلى جانب الزميل الدكتور أحمد الأصبحي بأن جانب الشطر الجنوبي لم يُعط هذه القضية اهتماماً جاداً لأن اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي كانت قد حسمت في دورتها المنعقدة أواخر سبتمبر ١٩٨٩م، المناقشات التي دارت في صحافة الشطر الجنوبي حول ضرورة الإصلاح السياسي والاقتصادي في ضوء المتغيرات التي شهدتها الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية في النصف الثاني من الثمانينات.. وبوسع أي باحث موضوعي أن يقرأ وثيقة الإصلاح السياسي والاقتصادي التي أقرتها اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي في تلك الدورة ليكتشف غلبة النزعة المحافظة التي وضعت الحزب والنظام السياسي في الشطر الجنوبي قبل الوحدة ضمن منظومة الدول والنظم العربية التي كانت عصية على إدخال إصلاحات سياسية واقتصادية باتجاه التحول إلى الديمقراطية والإقتصاد المفتوح.. فقد شددت الوثيقة على ما أسمته.. (( ضرورة إلا يؤدي تصحيح الاختلالات في عمل هيئات الدولة والأشكال الاقتصادية إلى توسيع دائرة العوامل المولدة للعلاقات الرأسمالية))، كما أكدت تلك الوثيقة أيضاً على (( ضرورة مواصلة استكمال مهام مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية ذات الآفاق الاشتراكية ))، مشيرة إلى أن ذلك (( لا يتعارض مع السماح للقطاع الخاص بالاستثمار في قطاعات معينة ضمن سقف محددة لا تضر بالدور القيادي للقطاع العام والقطاع التعاوني)).. ولذلك جاءت الوثيقة خالية من أية ميول للانتقال إلى اقتصاد السوق وتوسيع دائرة المشاركة في الحياة السياسية، حيث رفضت اللجنة المركزية بحزم الأفكار التي دعت إلى التعددية الحزبية وحرية إصدار الصحف واعتبرتها خروجاً صريحاً عن الخط الطبقي والأيدولوجي لبرنامج الحزب الاشتراكي اليمني الذي أقر عام ١٩٧٨.

على أن أطرف ما جاء في هذه الوثيقة من إصلاحات، أنها سمحت للاستثمارات الخاصة في قطاعين فقط وهما الإسكان بشرط أن يرخص للمستثمر ببناء عمارة واحدة فقط لسكن عائلته مع السماح له بتأجير شقتين فيها لا غير، أو الاستثمار في قطاع إنتاج الدواجن بشرط ألا يزيد إنتاج المزرعة عن عشرة آلاف بيضة في اليوم الواحد، وفي حالة الزيادة تتم مصادرة الإنتاج الفائض لصالح مزارع الدولة عقاباً للمستثمر على زيادة الإنتاج !! أما في الجانب السياسي فقد اكتفت الوثيقة بالتأكيد على ضرورة

إشاعة أجواء النقد والعلنية في عمل ونشاط هيئات الحزب ومجلس الشعب الأعلى ومجالس الشعب المحلية والمنظمات الجماهيرية، وتشجيع المناقشات والانتقادات الموضوعية في صحافة الحزب والدولة والمنظمات الجماهيرية.

كشف إقرار هذه الوثيقة عن صعوبة استجابة الحزب الاشتراكي والنظام السياسي في الشطر الجنوبي من الوطن لتحديات التحول نحو الديمقراطية، وعجزه عن القراءة العميقة للمتغيرات الدولية.. ويمكن القول ان مبادرة الرئيس علي عبدالله صالح بطرح مشروع الوحدة خلال زيارته لعدن يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٨٩م والقبول المفاجئ لهذا المشروع من قبل الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني أثناء مشاورهما المنفرد في اللحظات الأخيرة تحت نفق جولد مور بالتواهي، بعد أن كان الرئيس علي عبدالله صالح قد أصدر توجيهاته لأعضاء وفده المرافق له بالاستعداد للتوجه إلى المطار قبل منتصف الليل بسبب عدم التوصل إلى نتائج مشجعة، أن كل ذلك أسهم في إحداث نقلة مفاجئة للحزب إلى بيئة سياسية وفكرية جديدة لم يكن قد تهيأ واستعد لها جيداً، كما هو الحال في الشطر الشمالي من الوطن، في حين كانت بيئة الحزب السياسية والفكرية تعاني من انسداد خطير أضافت إليها النتائج المأساوية لأحداث ١٢ يناير ١٩٨٦ ظللاً ثقيلاً. مما له دلالة عميقة ان يجعل الرئيس علي عبدالله صالح من قرار مشاركته في الإحتفال بالعيد الثاني والعشرين للإستقلال الوطني عام ١٩٨٩م، موعداً لإنطلاقة وطنية جديدة وحاسمة تستهدف إغلاق ملف التشطير وتحقيق وحدة الوطن وتدشين التحول نحو الديمقراطية التعددية والحرية القصوى.

حدث ذلك قبل ثلاثة عشر عاماً يوم أعلن الرئيس علي عبدالله صالح من وادي (عنة) بمديرية العدين في محافظة إب عزمه على زيارة عدن للمشاركة في احتفالات العيد الثاني والعشرين، وأطلق من بطن ذلك الوادي الجميل مبادرته الوحدوية الخالدة التي تتوجت بالتوقيع على اتفاق وحدوي تاريخي أعاد للوطن وحدته المنشودة على أسس سلمية وديمقراطية. كان الوطنيون اليمنيون يتطلعون الى تنويع كفاحهم الوطني المسلح ضد الإستعمار البريطاني بتحرير الشطر الجنوبي من الوطن الغالي، وإعادة تحقيق الوحدة اليمنية تجسيدا لمبادئ الثورة اليمنية (٢٦ سبتمبر - ١٤ أكتوبر



( ووفاء لدماء وتضحيات الشهداء الذين ناضلوا تحت رايات التحرر الوطني والوحدة، بيد ان ظروفًا إستثنائية حالت دون تحقيق ذلك الهدف الذي لم يتوقف النضال الوطني في سبيل إنجازه بعد الإستقلال و طوال سنوات التشطير. بوسعنا القول انه كان بإمكان الرئيس علي عبدالله صالح اختيار أي توقيت مناسب لإطلاق مبادرته الوحدوية الجسورة، غير ان اختياره يوم الإحتفال بعيد الإستقلال في الثلاثين من نوفمبر ١٩٨٩م ليكون نهاية لعهود التشطير، جسّد وفاءه للثورة اليمنية وتاريخها وأهدافها، وحرصه على اهمية تجسيد العلاقة العضوية بين الإستقلال والوحدة، وإصراره على مواصلة إعادة الإعتبار لتضحيات الشهداء الذين سطوروا بدمائهم الزكية ملاحم الكفاح الوطني ضد المستعمرين الذين كان احتلالهم للجزء الجنوبي من الوطن يشكل عائقاً امام تحقيق حلم شعبنا في بناء يمن حر ديمقراطي موحد. هكذا كان يوم الثلاثين من نوفمبر المجيد عيداً للإستقلال وإنطلاقة جديدة وحاسمة نحو الوحدة والديمقراطية، والدفع بمسيرة الثورة اليمنية الواحدة ( ٢٦ سبتمبر - ١٤ اكتوبر ) الى ذرى التاريخ.

وادي (عنة)

تدل القراءة المتبصرة لمسار الأحداث التي سبقت زيارة الرئيس علي عبدالله صالح لمدينة عدن، وتوقيعه اتفاق ٣٠ نوفمبر الوحدوي في ذروة الإحتفالات بالعيد الثاني والعشرين للإستقلال الوطني على ان الرجل كان يدرك جيداً الترابط البنيوي الوثيق بين الوحدة والديمقراطية كهدفين متماسكين يصعب بدونهما تجديد وهج الثورة اليمنية، وإعادة الإعتبار لتاريخها وأهدافها الوطنية العظيمة. بعض القراءات المستعجلة تخلص الى ان الرئيس علي عبدالله صالح فاجأ قادة الحزب الإشتراكي اليمني في الشطر الجنوبي آنذاك بقراره زيارة مدينة عدن، وإعلان عزمه على توقيع اتفاق وحدوي غير مسبوق اثناء تلك الزيارة. ربما لا تصلح قراءة كهذه لمعرفة الأبعاد العميقة لذلك الحدث النوعي الذي يندرج في سياق عمليات التغيير الثوري بكل ما تحمله من معنى.. فالرئيس لم يفاجئ قيادة الحزب الإشتراكي بمشروعه الوحدوي يوم اعلن في وادي (عنة) عزمه على زيارة عدن لتوقيع اتفاق وحدوي ينهي التشطير ويلقي الشخصيتين الدوليتين للجمهوريتين القائمتين فوق الأرض اليمنية، بل انه فاجأهم قبل ذلك بدعوته لجنة التنظيم



السياسي المشتركة للإنعقاد في تعز مطلع نوفمبر ١٩٨٩م، وهي اللجنة الوحيدة من لجان الوحدة التي لم تجتمع منذ إعلانها في طرابلس عام ١٩٧٢م بسبب حساسية القضايا الشائكة التي أنيطت بهذه اللجنة، وفي مقدمتها صيغة العمل السياسي والحزبي في دولة الوحدة المنشودة !!. وأتذكر أنني سألت الرئيس الأسبق علي ناصر محمد في بداية الثمانينات عن أسباب عدم إدراج هذه اللجنة ضمن برنامج تمت المصادقة عليه آنذاك من قبل قيادتي الشطرين لتنشيط عمل لجان الوحدة، فأجابني: "لأنها لو انعقدت ستسير فوق حقل ألغام!!" مناقشات مفتوحة خلال الفترة من ٣١ أكتوبر - ٢ نوفمبر ١٩٨٩م عقدت لجنة التنظيم السياسي المشتركة اجتماعات دورتها الأولى في مدينة تعز برئاسة الأخوين الدكتور عبدالكريم الأرياني والأستاذ سالم صالح محمد.. وبعد انتهاء الجلسة الأولى توجهت اللجنة إلى محافظة إب حيث أقام محافظها - آنذاك - الأستاذ صالح عباد الخولاني حفل غداء بوادي "عنة" بمديرية العدين على شرف المشاركين في اللجنة المشتركة، تبعه منتدى "قات" كبير في منزل الشيخ صادق باشا حضرته نخبة من المع الشخصيات السياسية والاجتماعية والثقافية ورجال الأعمال في المحافظة. سعد كاتب هذه السطور كثيراً بأنه كان واحداً من المشاركين في أعمال تلك اللجنة ومناقشات وادي "عنة" .. ولسوف يسجل التاريخ بأحرف من نور لمديرية العدين أنها احتضنت - ولأول مرة في تاريخ اليمن الحديث - أول نقاش حر ومفتوح اجمع المشاركون فيه على ضرورة الوحدة والديمقراطية التعددية وحرية الصحافة والتداول السلمي للسلطة، الأمر الذي أعطى اللجنة المشتركة زخماً قوياً عند عودتها إلى تعز واستئناف عملها في اليوم التالي، وأزال عن طريقها حاجز الخوف من حقل الألغام المتمثل في خيار التعددية الحزبية الذي كان عقدة كل الدساتير والأزمات والصراعات السياسية التي عصفت ببلادنا منذ قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ وتحقيق الإستقلال الوطني في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م. لا أبالغ حين أقول بأن نتائج عمل اللجنة المشتركة للتنظيم السياسي - التي انعقدت بمبادرة شجاعة من الرئيس علي عبدالله صالح وتحت رعايته - أزاحت عقبة كأداء عن طريق مشروع الوحدة الذي بادر به أيضاً الرجل نفسه.. ومما له مغزى عميق أن الرئيس اختار وادي

” عنّة ” الذي يمكن وصفه بوادي الحرية مكاناً لإعلان مشروعه  
الوحدوي الديمقراطي، بعد اسبوع واحد من مناقشات وادي ” عنّة  
” الحرة والعلنية حول سبل معالجة إشكاليات الوحدة والديمقراطية..  
في خاتمة هذه الورقة المتواضعة يحضرني لقاء جمعي قبل سنتين  
بالصديق صالح عباد الخولاني محافظ إب الأسبق لقاء ودي تذكرنا فيه  
ما جرى في وادي ” عنّة ” اثناء زيارة اعضاء لجنة التنظيم السياسي  
المشتركة بين شطري الوطن سابقا في اواخر اكتوبر ومطلع نوفمبر عام  
١٩٨٩ م.. ولفت انتباهي قول الخولاني في ذلك اللقاء أن الرئيس علي  
عبدالله صالح فاجأه - هو الآخر بزيارة محافظة إب بعد اسبوع من  
انتهاء عمل اللجنة المشتركة للتنظيم السياسي، وطلب منه ان يتناول  
طعام الغداء في وادي ” عنّة ” الذي احتضن اول مناقشة حرة ومفتوحة  
حول قضية الوحدة وقضية الديمقراطية برعاية فخامة الرئيس.  
والأهم من ذلك قوله - أي الخولاني - بأنه فوجئ مرة أخرى بعد الغداء  
بأن الرئيس أعلن في لقاء جماهيري لأول مرة وبصورة لم تكن متوقعة  
مشروعه الوحدوي الذي فاجأ به الجميع، مؤكداً في ذلك الخطاب أمام  
الجماهير الحاشدة في وادي ” عنّة ” عزمه على زيارة عدن في الثلاثين من  
نوفمبر ١٩٨٩ للمشاركة في احتفالات العيد الثاني والعشرين للإستقلال  
الوطني، وتصميمه على أن يجعل من هذه المناسبة إنطلاقة جديدة لمشروع  
وحدوي ديمقراطي جديد، ينهي عهود التشطير، وينقل البلاد الى ذرى  
الوحدة و الديمقراطية والتقدم والتنمية الشاملة.



• د/ بلقيس الحضرائي

# المرأة

## حضور ومشاركة

فتح المجال امام المرأة اليمنية  
للمشاركة الواسعة في البناء والتنمية





● لقد أكدت تجارب العالم الثالث أهمية الدور الانمائي الريادي للقيادة السياسية، فالقيادة هي التي تتحمل المسؤولية الاولى في وعي وتنفيذ التغييرات الايجابية اللازمة لتحقيق التقدم.. ومن هنا تبرز أهمية دورها في عملية التحديث والبناء وخصوصاً عندما تتخذ القيادة منهما هدفاً استراتيجياً لتجسيد رسالة تاريخية، ان تحقيق هذا التغيير الانمائي والقيمي يتطلب ارادة سياسية قادرة على استيعاب اللحظة التاريخية والعمل بمقتضاها للتعبير عن ارادة المجتمع واهدافه وطموحاته. ضمن هذه الرؤية نستطيع ان نقيم مواقف فخامة الرئيس المناضل علي عبدالله صالح وسوف اقتصر هنا على قضية باعتبارها رافعة التغيير النهضوي لأي مجتمع من المجتمعات وهي موقفه تجاه المرأة من خلال عدد من المحطات .. المحطة الاولى وهي مرحلة ما قبل قيام وتحقيق الوحدة المباركة حيث احتلت قضية النهوض بالمرأة والدفع بها للمساهمة في عملية بناء المجتمع والتنمية على طريق اطلاق قدرات المرأة وتمكينها معرفياً وعلمياً وثقافياً وتفجير طاقات المجتمع برجاله ونسائه في سبيل تحقيق الاهداف الوطنية والقومية.. فتحرير المجتمع لا يتم الا عن طريق تحرير المرأة من الجهل والخوف والمرض واطلاق قدراتها لابداع الحاضر والمستقبل الى جانب شقيقها الرجل.

ذلك الموقف الحضاري المستنير والتقدمي للمساهمة في عملية بناء الوطن «شريكته في القضية» هذا الهاجس وهذا التوجه تجسد من خلال المواقف الشجاعة والثورية للاح الرئيس تجاه المرأة منذ بداية الثمانينات والتي عايشت مرحلتها كاحدى المساهمات في الحركة النسائية حينها اي قبل اكثر من عقدين من الزمان. صحيح لقد كانت في سياق التغييرات الرمزية حينها وخصوصاً اذا ما أخذ بعين الاعتبار مخرجات التعليم النسائي المتدنية وتجربتها السياسية العملية والميدانية القاصرة نظراً لعدم ممارستها نتيجة الموروث المتخلف في العهد الامامي وانعدام النشاط العلني للأحزاب . اما بالنسبة لدول الجوار فنستطيع ان نقدر انعكاس قرارات تعيين وانتخاب النساء في المجالس البلدية وفي اللجان الاشرافية الانتخابية وقبلها . حضور الرئيس الى المركز ومطالبته لنا بترشيح انفسنا في اشراك عدد من النساء في عضوية المؤتمر الشعبي بالتعيين وعضويتها في اللجنة الدائمة . وقد كنا حينها نلمس مدى الضغوط التي تواجهها

القيادة السياسية من بعض القوى المحافظة.. لأريد ان اقول الرجعية فقد اصبحت الكلمة نسبية في الداخل والخارج وما زال اتذكر مدى التفاعل والتعقيدات التي رافقت قضية اقدم بعض الاخوات لمحاولة ترشيح انفسهن لعضوية مجلس النواب عام ١٩٨٨م وفق ماضمنه الدستور من مساواة بين الرجال والنساء وموقف القاضي عبدالكريم العرشي- رحمه الله- برحابة صدره ودمائة اخلاقه واللقاءات مع الاخ الدكتور عبدالكريم الارياني. هذه التوجيهات وهذه المواقف الثورية من خلال التغيير في المفاهيم الاجتماعية والثقافية الموروثة والسلبية التي تبناها الاخ الرئيس من خلال اتاحة المجال امام المرأة لخوض الحياة السياسية ومساواتها في كافة الحقوق دستوريا وقانونيا بشقيقتها الرجل لم تأت نتيجة للاملاءات الخارجية واجندة مايسمى بالاصلاحات السياسية الشرق اوسطية «الامر يكية» وانما جاءت وفق ارادة سياسية يمنية وبوعي يماني مستمد من الذاكرة التاريخية للعقل الجمعي اليمني الذي لايزال مسكونا بروح العبقورية الحضارية للشعب اليمني الذي صاغت بلقيس ملكة سبأ واروى السيدة الحرة ابرز عناوين الابداع في التاريخ العربي والاسلامي وكما استمدته من التاريخ اليمني فقد شكل الريف اليمني في وجدان وعقل علي عبدالله صالح ابن الريف اليمني بعلاقاته التي تقوم على العفوية والبساطة على التكاملية بين المرأة والرجل في البيت والحقل شكل خزاناً من ذاكرته، اضافة الى مبادئ ديننا الاسلامي العظيم المشرق الذي كرم المرأة وكان له السبق في منحها حقوقاً في جميع المجالات قبل «المؤمنون والمؤمنات بعضهم اولياء بعض» ...

المحطة الثانية: فهي المرحلة التي اعقبت قيام الوحدة المباركة في ٢٢ مايو ١٩٩٠م حيث جسدت الديمقراطية رديفاً للوحدة ومرتكزاً لتحقيق مبدأ المشاركة الشعبية وما تضمنته من تمكين للمرأة لأداء دورها حيث ان بناء الوطن هو مسؤولية ابناؤه وبناته دون استثناء فالديمقراطية خيارنا الوحيد الذي لن نحيد عنه ولن نفرط فيه ابداً وهي الخيار لتحقيق العدالة الاجتماعية وضمان المشاركة المتكافئة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية في ظل الالتزام الدقيق من قبل الجميع في السلطة وخارجها بمبادئ الشرعية الدستورية والتداول السلمي للسلطة وبكل القوانين والانظمة من ضمنها قانون التنظيمات السياسية كما جاء في البيان السياسي للاخ الرئيس بمناسبة العيد الوطني



الاول للجمهورية اليمنية في ٢١/٥/١٩٩١م وهو الامر الذي مكن المرأة من التواجد العملي والفعلي من خلال كل المواقع سواء في المؤسسة الرسمية او من خلال الاحزاب وفي الهيئات القيادية العليا والتنظيمات السياسية او من خلال منظمات المجتمع المدني الحديث وفي البيان السياسي بمناسبة اعلان الجمهورية اليمنية خاطب الاخ الرئيس جميع ابناء الوطن قاطعاً العهد بتعزيز وترسيخ الوحدة الوطنية وانهاء آثار التشطير ورواسبه لبناء الوطن والانسان والمستقبل الواعد والمزدهر من خلال مضاعفة الجهد لرفع مستوى حياة شعبنا اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً وازالة كل الفوارق وتطبيق العدالة الاجتماعية وتحقيق المساواة في الحقوق والواجبات. مما لا شك فيه ان تطور وضع المرأة هو مقياس لتطور المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً، كما ان التطور الذي حدث في القوانين والتشريعات اليمنية فيما يتعلق بالمرأة انما هو نتيجة لتطور المجتمع في مختلف السياقات والى تنامي الوعي ومدى ما حققته وما قطعتة على طريق العلم واكتساب المعرفة والقدرات اضافة الى مصادقة بلادنا على عدد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تتعلق بالمرأة وكما اشار الاخ الرئيس في خطابه الهام بمناسبة يوم المرأة العالمي في ٨ مارس، كما وضعت الحكومة عدداً من الاستراتيجيات الوطنية بهدف تضيق النوع الاجتماعي في مختلف مجالات التنمية الوطنية، وعملت على انشاء عدد من الآليات المؤسسية الداعمة للمرأة ومنها المجلس الأعلى للمرأة واللجنة الوطنية، وترجمت جدية كل التوجيهات عملياً باسنادها حقيبتين وزاريتين .. وتبوأ مواقع قيادية . مشيراً الى جملة من الفعاليات والانشطة الهادفة الى تهيئة الظروف المناسبة لتطوير قدرات المرأة اليمنية ومن ضمنها تحديد احتياجات تنمية المرأة في اهداف الالفية والاستراتيجية الوطنية للمرأة والخطة الخمسية الثالثة لقطاع تنمية المرأة وتفعيل محاور العمل في جوانب التعليم والسياسة والاقتصاد والصحة والبيئة والمجتمع المدني .

مؤكداً أننا في الجمهورية اليمنية نؤمن ايماناً عميقاً بدور المرأة الذي لا يقل اهمية عن دور اخيها الرجل في احداث التنمية الشاملة، حيث صارت المرأة تحتل مكانة رائدة في صدر الاهتمامات الوطنية والدولية بحكم مالمديها من امكانيات وقدرات تؤهلها لان تتبوأ أعلى مراتب المسؤولية في كافة الحقول والمجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، لقد

استوعب القائد أهمية التعليم والتدريب للمرأة واكتساب المهارات والوعي بذاتها وتطوير واقعها المجتمعي الصحي المعيشي في اطار تعزيز الممارسة السياسية للمرأة ولذا فقد ركز الاخ الرئيس في جميع خطابه على أهمية التعليم ففي كلمته على سبيل المثال عام ٢٠٠١م ركز على ماتحقق من انجازات وتطور و اشار الى أهمية رسم استراتيجية شاملة للتعليم تستوعب كافة المتغيرات واحتياجات التنمية.

مشيراً باعتزاز الى ان الملايين من الطلاب بنين وبنات الذين ينخرطون في كافة مراحل التعليم والذين يوفدون للدراسة الجامعية العليا في خارج الوطن في مختلف الجامعات في الدول الشقيقة والصديقة هم ايضا عنوان لقوة عطاء الثورة واستمراريتها وهي صورة تكشف الحالة الحضارية التي وثبت الى رحابها الواسعة الثورة المعطاءة خلال مراحلها الماضية. وفي كلمته عام ٢٠٠٢م ركز على أهمية بناء الانسان وتنمية قدراته وتأهيله للمشاركة في مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصاد.

الى ان يصل: وسنظل نولي المرأة اليمنية كل الاهتمام والرعاية وبما يتيح لهما المزيد من المشاركة في بناء الوطن وصنع تقدمه.

وللاسف الشديد لاتزال نسبة الامية بين الاناث في اليمن تمثل ٧٤٪ منها نسبة كبيرة في الحضر ونسبة اكبر في الريف وهو الامر الذي لابد ان يترك آثاره السلبية على دور ومشاركة المرأة في عملية البناء والتنمية. وانطلاقاً من هذا فقد كان التركيز على مشاريع الدراسات البحثية حول التعليم والصحة والوضع المعيشي في اتجاه السير لتحقيق الاهداف التي تعزز من النهوض باوضاع المرأة اليمنية وتمكينها. هو الامر الذي اشار اليه الاخ الرئيس في كلمته حيث قال: لقد شهدت المرأة خلال السنوات الماضية تحسناً كبيراً في مجالات الصحة والتعليم وفي ممارستها المرأة لحقوقها السياسية. ومشاركتها في الحياة ودعم قضاياها حيث راعي التشريع اليمني مسألة المساواة بين الرجل والمرأة في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية التي نصت على الحقوق وشروط التوظيف واتاحة الفرص المتكافئة في التعليم والتدريب المهني.

وهاهي احصائيات اللجنة الوطنية للمرأة تشير الى ان معدل التحاق البنات بالتعليم الاساسي عام ٢٠٠٣م ارتفع الى ٥١٪ في الحضر و ٥٩٪ في الريف فيما وصلت نسبة التلميذات في المرحلة الاساسية عام ٢٠٠٢م الى



٣٦,٨٪ مقابل ٦٢,٢٪ للتلاميذ، أما الفتيات الملتحقات بالتعليم الثانوي عام ٢٠٠٣م بلغت ٤٠٪ في الحضر و ٢٠٪ الريف فيما بلغت نسبة الطالبات الملتحقات بالتعليم الجامعي ٢٥٪ من اجمالي الملتحقين ان الاهداف الواردة في الاستراتيجيات التعليمية الهادفة الى معالجة الامية بحلول عام ٢٠٢٠م بلوغ نسبة البنات الملتحقات بالتعليم الاساسي الى ٩٠٪ عام ٢٠١٥م الى جانب الحد من ظاهرة التسرب وهي اكثر التحديات وضوحاً في مجال التعليم. اما المحطة الثالثة فمن خلال القراءة المتأنية لكل الخطابات والبيانات السياسية للاح لرئيس والاحاديث العامة التي ادلى بها او من خلال لقاءاته بالقوى الحية او بالحركة النسائية وهي احاديث حافلة بتلمس المشاكل والمعوقات التي تواجه المرأة اليمنية عاملاً وواعداً على تذليلها مشجعاً ومحفزاً المرأة للدفع بها الى توسيع المشاركة الشعبية الواسعة والاسهام الفعلي في بناء التنمية في كافة المفاصل وحقوق التنمية المستدامة للعمل على بناء اليمن الحديث الديمقراطي بسواعد وجهود وعقول ابنائهم وبناتهم. ففي عام ٢٠٠٢م تحدث قائلاً: كما اننا سنظل نولي المرأة اليمنية كل الاهتمام والرعاية وبما يتيح لها المزيد من المشاركة الفعالة في بناء الوطن وصنع تقدمه. وفي زيارته لحضرموت لتفقد عدد من المشاريع التنموية وعدداً من الوحدات العسكرية. دعا الاحزاب والتنظيمات السياسية لاتاحة الفرصة للمرأة لتكون شريكاً حقيقياً في العمل السياسي وليس مجرد ناخبة تدلي بصوت لهذا الحزب او ذاك عند الانتخابات وشدد في لقائه بمدينة المكلا بالقطاع النسائي على دور المرأة الحيوي لما لها من مكانة راقية في المجتمع ودورها في الحياة السياسية والعامة والاقتصادية كناخبة ومرشحة وعلى مختلف المستويات سواء في مجلس النواب او منظمات المجتمع المدني ونحن نشجع المرأة وندعمها في كافة المجالات فهي شريك للرجل.. مضيفاً .. نحن قادمون ان شاء الله بعد عام وستة اشهر على اجراء انتخابات محلية رئاسية وسيكون للمرأة دور هام كمرشحة وناخبة.. ونحن نعتز بأن المرأة موجودة اليوم في مؤسسات الدولة واعطيت حقها وسنعطيهما اكثر لما تلعبه من دور في عملية التنمية واثاء لقاءه في ١١ مايو ٢٠٠٦م باعضاء المجالس والمكاتب التنفيذية والشخصيات الاجتماعية في مديريات تعز تم ايضاً مناقشة دور المرأة في مسيرة البناء والتنمية قال:



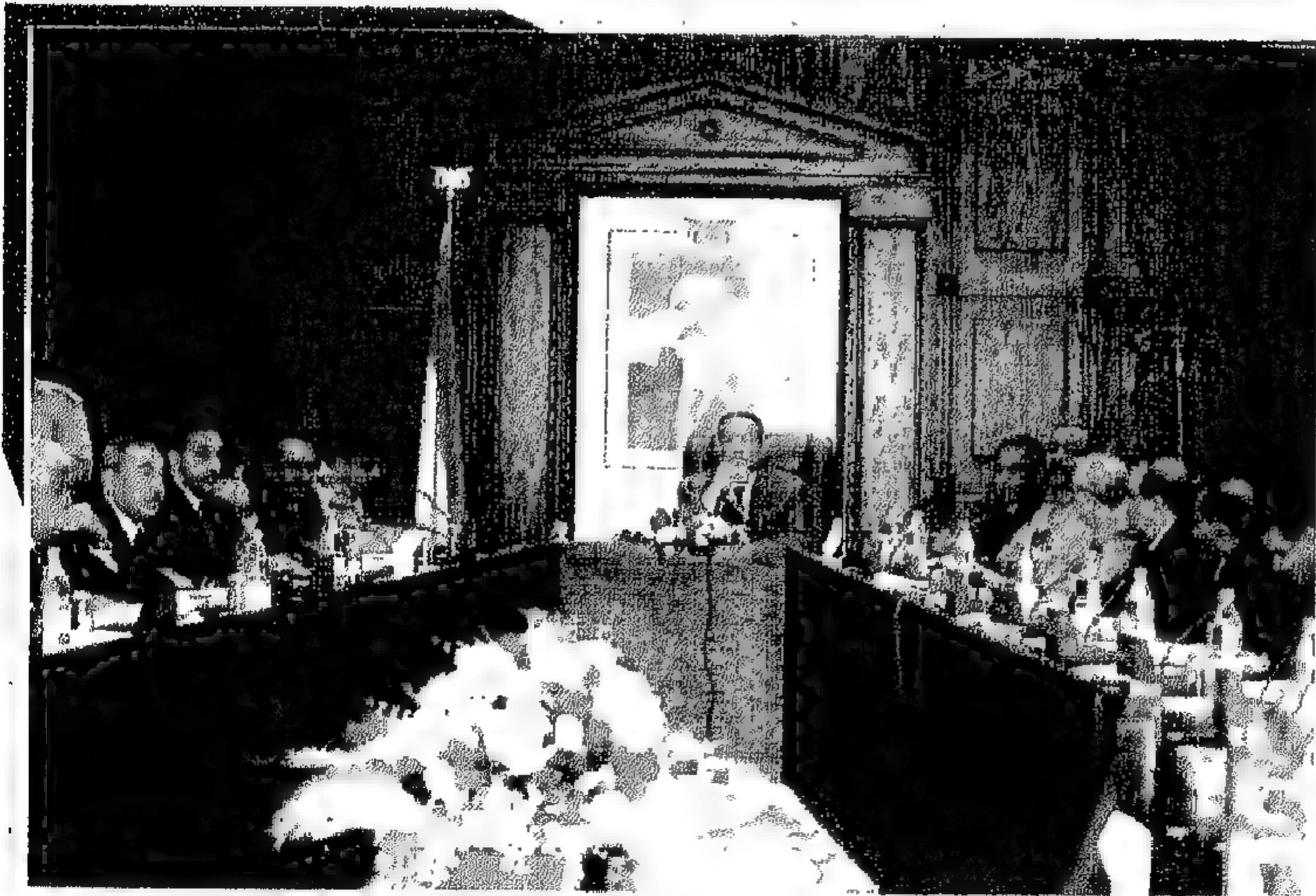
مازلنا نؤكد بان المرأة هي نصف المجتمع وندعم مشاركتها لتكون فاعلة في كافة مناشط الحياة السياسية . فهي الام والاخت والزوجة والابنت .. مؤكداً ان الدستور والقانون يكفلان للمرأة اليمنية حقوقاً متساوية مثل اخيها الرجل وان عليها واجبات مثل الرجل كل منها مكمل للآخر . فمن خلال السنوات الماضية تعززت فيها مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية كناخبة ومرشحة وذلك ما أكد بأنه شعب عظيم .

المحطة الرابعة : وهي ضرورة التركيز على ان يكون تحرير المرأة ومنحها حقوقها منطلقين من ان تحرير المرأة جزء لا يتجزأ من تحرير المجتمع واطلاق كافة قدراته وامكانياته وهو الامر الذي اكدت عليه ادبيات حزبنا حزب البعث العربي الذي اكد ان قضية تحرير المرأة يجب ان تكون مبنية على الوعي وعلى العلم والمعرفة وعلى فهم الخصائص الوطنية والقومية للبلاد وعلى الالتزام بمصالح الجماهير وتحمل مسؤوليات النضال ضد الامبريالية والصهيونية وفي سبيل تحقيق الاهداف الوطنية والقومية .. هذه الحرية هي القدرة على تفجير طاقات المرأة في الاتجاه الصحيح الذي يبني وطناً حراً وقوياً وموحداً ومتقدماً .. مؤمنين بدور المرأة المتوازن والمتكافئ في علاقتها مع الرجل ضمن المجتمع الجديد .. من خلال بناء تجربة خاصة بنا لا من خلال استتساخ تجارب الآخرين دون اسقاط الاستفادة منها عندما يكون ذلك في اطار المصلحة الوطنية بعمقها القومي وبابعادها الانسانية . وهو ما يلتقي معه التوجه والفكر الاستراتيجي الوطني الذي طرحه الاخ الرئيس في كلمته في العيد الاربعين للثورة عام ٢٠٠٢م عندما قال : إن الروح الوطنية العالية المتميزة بالروح القومية الوثابة والوفاء بالتزامات الوطن اليمني قومياً وانسانياً هي التي جعلت من الثورة اليوم مشكلة مضيئة في الحياة العربية ، لذلك كله فان انجازات التحولات العظيمة والانتصارات الكبيرة والعملاقة التي تؤدي الى الرقي الحضاري والتغيير الحاكم والجذري مما ينبع من عمق وجدانها الاصيل وفيض ارادتها الوطنية الحرة والواعية ومن صراع العقول المستتيرة والايادي المقتدرة والقرارات الحكيمة . واخيراً ان ما تحقق من انجازات للمرأة على مختلف الاصعدة والتوقيع على العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في اطار الانفتاح والتفاعل واستيعاب المتغيرات الدولية في اطار مصلحة الوطن .. وليكن شعارنا لخدم كل ما هو عالمي كل ما هو يمني .»

ان مانخشاه هو تشكيل نخب نسائية ترتبط بالغرب اي نخب مستغربة كما نجح الغرب قبل ذلك في الحاق بعض النخب من المثقفين الرجال في كل ساحات الامة بالارتباط بمحيطه والدوران في فلكه في عملية استلاب للارادة الوطنية والهم الوطني القومي والتشويه الانساني كي يحولهم الى مثقفين دون هوية وانتماء تحت ذريعة العولمة وعالمية الانتماء وغيرها من العناوين البراقة التي تخفي تحتها في كثير من الاحيان تشوهات وكيانات هلامية مسخ. اما المحطة الاخيرة التي اهتم بها فهي مناشدة للاخ الرئيس وللقوى الحية في المجتمع باسم نساء اليمن بالمزيد من الدعم والتمكين للمرأة للمساهمة في عملية اتخاذ القرار على جميع الاصعدة وتوسيع مشاركتها في المجالس النيابية والمحلية ولعل اقصرها واطمنها هو الكوتا اي تخصيص نسبة من المقاعد للمرأة من خلال تعديل قانون الانتخابات وهذه الاسهل والاسرع من الانواع الاخرى من الكوتا مثل الكوتا الدستورية وقد قام الزعيم العربي جمال عبدالناصر بتعديل الدستور عام ١٩٤٦م ووضع نسبة معينة للنساء لشغل مقاعد في البرلمان المصري وتمكينها من المشاركة في العملية السياسية والتنمية. ولا يزال وضع المرأة في وطننا العربي وبلادنا جزءاً لا يتجزأ من هذا الواقع الذي لا يزال وضعاً محكوماً بالكثير من السياقات والتراكمات الموروثة والسلبية تجاه المرأة مع ان الدين الاسلامي المشرق قد كرمها واعطاها جميع الحقوق التي تساوي بينها وبين شقيقها الرجل محافظاً على كرامتها وانسانيتها ولكن المسألة او الفجوة الحادثة اليوم هي في كيفية التأويل والتفسير وفي غياب المرأة او ندرة تأهيلها وتمكنها في مجال الفقه والشريعة، مما جعل عملية التأويل والتفسير تنحصر في الرجل. اعود فاناشد الاخ الرئيس باسم نساء اليمن اللواتي يمثلن نصف المجتمع الدفع بقضية الكوتا عن طريق التعيين ولفترة مؤقتة وقصيرة حتى تتمكن المرأة من تجاوز الصعوبات والعراقيل ويتم تطبيق مفهوم المساواة الذي تغير في العقود الاخيرة من مفهوم المساواة في تكافؤ الفرص الى مفهوم التكافؤ في النتائج. وفي اعتقادي ان تأتي الكوتا في اطار التعيين لافي اطار تخصيص الدوائر المغلقة خصوصاً وان معيار النجاح لن ينحصر فقط في الثقل الجماهيري للاحزاب، اضافة الى الاشكالية التي ستبرز عند اغلاق الدوائر امام من يريد ترشيح نفسه من المستقلين. تحية وفاء وعرفان لـ الاخ المناضل علي عبدالله صالح حفيد بلقيس واروى



والتحية موصولة لشعبنا اليمني بقواه الحية تحية للمرأة اليمنية المكافحة  
والمثابرة في الريف او في المدينة.







د، يحيى المتوكل

# اليمن

## ففي موكب العصر

رأى التنمية وبناني النهضة  
اليمنية الحديثة.



●● الاعتذار عن عدم اعداد ورقة كاملة تغطي كامل مسيرة التنمية خلال الحقبة نتيجة ضيق الوقت واستلام الدعوة قبل يومين بعد عودتي من مهمة خارجية والتأكيد على أن مدخل التقييم يجب أن يكون موضوعياً وليس نابعاً من العواطف، لأهمية التطورات والأحداث التي ظهرت وللأمانة التاريخية التي يتحملها من عاصر تلك التطورات. وتأتي هذه المداخلة لتعيد تسليط الضوء على العديد من الوقائع التي سبقت الإشارة إليها من قبل الأوراق والمتحدثين الذين سبقوني، ولكن من منظور تنموي والذي قد يبدو للبعض أقل أهمية - كما أن هناك محطات سياسية هامة لا يمكن إغفالها، فإن هناك أيضاً منعطفات تنموية كان لها الدور الأساسي في توجيه مسيرة التنمية للجمهورية اليمنية، وهنا أطرح أمثلة تبين القرار الحاسم في الوقت الصعب والرؤية البعيدة في الأوقات المناسبة - اولها: شهدت الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤ تدهوراً واضحاً في مؤشرات الاقتصاد الوطني تمثل في توسع الاختلالات المتمثلة في عجز الموازنة الى حوالي ١٧٪ من الناتج المحلي الاجمالي، وتجاوز التضخم حدود الـ ١٠٠٪ في بعض السنين، والتراجع المستمر لسعر الصرف وتناسي التزامات اليمن الخارجية بحيث بلغت تلك المؤشرات مستويات غير مسبوقة. وقد تطلب التعامل مع هذا الوضع اتخاذ قرار استراتيجي وتبني برنامج اصلاح اقتصادي والمالي والاداري يعيد النظر في الفلسفة الاقتصادية للدولة وانتهاج آلية السوق وتحمل التبعات التي تنتج عن ذلك بهدف تجاوز المنعطف الخطير والذي كان يمكن ان يؤدي بالاقتصاد الوطني ويأخذ به الى الانهيار التام. ورغم التشكيك بنجاعة البرنامج منذ مراحله الأولى، إلا ان الالتزام به قد ساهم في تجاوز الاقتصاد مرحلة الخطر او الانعاش والانتقال الى مرحلة استقرار نسبي يمكن من الاعداد لمرحلة اعادة هيكلة الاقتصاد وفق مزاياه النسبية وبما يحقق استدامة النمو. وتظهر المؤشرات الاقتصادية للخطوة الخمسية الثانية تحقيق متوسط نمو ٤,١ ٪ في الناتج المحلي الاجمالي والذي يتجاوز معدل نمو السكان ويساهم في تحسين معيشة السكان، كما يظهر تحسناً في القطاع المالي والنقدي وفي مؤشرات القطاع الخارجي. ورغم الطموح لتحقيق نتائج أفضل، إلا ان تلك النتائج تشكل قاعدة يمكن البناء عليها واستثمارها في الخطط القادمة.



- ثانياً: ترتب على التحديات العديدة الماثلة أمام التنمية في اليمن، والإحباط الذي ساد الأجواء جراء أحداث النصف الأول من التسعينات، ان تعمل القيادة السياسية ممثلة بفخامة الاخ رئيس الجمهورية على خلق اجواء تدعم التنفيذ وتبث الطموح وتوفر التحفيز. وقد كان تبني الرؤية الاستراتيجية لليمن ٢٠٢٥ وقعا قوياً على صناع القرار ومنفذيه، وعلى المجتمع بمستوياته المركزية والمحلية، حيث خطت الرؤية معالم التنمية للمرحلة القادمة بما يعطيها زخماً قوياً ومدخلاً للتكامل مع التطور السياسي والاجتماعي.. كما اعطت الرؤية الاستراتيجية فرصة للتفكير الإبداعي واستجلاء فرص الاقتصاد في النمو من خلال التعامل مع معوقات التنمية بصورة متجددة تعتمد الآتي:

- النظر في التوازن بين السكان وموارد البلاد الاقتصادية، وبالتالي إيلاء المناطق الساحلية اولوية في إقامة البنية التحتية القادرة على جذب الاستثمارات اليها وانعاش اقتصادياتها.

- تحفيز القطاعات الاقتصادية الواعدة مثل الأسماك

- والصناعة التحويلية والسياحة ونتاج الغاز.. الخ.

- تحديد مشاريع استراتيجية كبرى تواجه الركود الاقتصادي وتتعامل مع كافة معوقات التنمية، وعلى رأسها الطريق الدائري لليمن والذي يساهم في كسر عزلة العديد من المناطق، وكذلك مضاعفة القدرة التوليدية للطاقة الكهربائية باعتبارها أساسية للتنمية، وتعزيز فرص العمل ومكافحة البطالة من خلال مجموعة مبادرات مثل توزيع اراضي على الشباب والتركيز على المشاريع كثيفة العمل.. الخ، اذ لايمكن تحقيق تنمية مستدامة دون معالجة اوضاع الفقر والبطالة.

- ثالثاً: السعي للانضمام الى مجلس التعاون لدول الخليج العربية ينبغي هنا التقييم الذي يبرز حكمة معالجة قضية الحدود مع كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان بعد سنوات طويلة من الخلاف الذي اثر على العلاقات معهما. ودون سرد للمبررات التي ساندت توقيع تلك الاتفاقيات التاريخية، الا ان اتفاقية جدة فتحت دون ادنى شك صفحة جديدة في العلاقات، ومكنت كلا الطرفين من النظر بشكل سليم لخصوصية العلاقات وتحديد مكانها السليم. كما وجدت تجاوباً بناء لطلب اليمن الالتحاق بأشقائه في منظومة مجلس

التعاون لدول الخليج العربية وبما يحقق المصالح المشتركة للجميع. وقد اثمرت مبادرة الاخ الرئيس وتواصله المستمر مع قادة المجلس وخاصة قبيل مؤتمر قمة الملك فهد في ديسمبر ٢٠٠٥، الى بدء مسارات لعملية الاندماج تتمثل في تبني دول المجلس قضية تأهيل اليمن وكذلك مسار تشجيع الاستثمارات فضلاً عن مواصلة مواءمة التشريعات وكذلك الانضمام الى هيئات اضافية والذي يشكل دعماً اضافياً للحوار مع الجيران لتحقيق الأهداف المرجوة.









محفوظ شماخ

الداعم الاول للإستثمار



● قلما اهتم احد ممن حكم اليمن في التاريخ الحديث بالقطاع الخاص التجاري والصناعي بالقدر الذي أولاه الرئيس القائد علي عبدالله صالح.. وأبرز صور ذلك الاهتمام هو التشجيع الذي طالما اتحف به كل من اقام مشروعا تنمويا من القطاع الخاص إلى حد أنه كان دائم الحرص على انتاج تلك المشاريع بنفسه.. ايضاً فان اهتمامه بالبنى التحتية مثل: الطرقات والموانئ شاهد عيان على ادراكه في وقت مبكر بأن القطاع الخاص لا يمكنه ان يندفع نحو التنمية الا اذا وجد ان البنى التحتية اصبحت في وضع يسهل له التحرك. ولنا تجربة شخصية معه هو عندما اقمنا اول مصنع دباغة للجلود في الحديد حرسنا على ان يقوم بافتتاحه هو ومكث في تفقد الآلات الانتاج وقتاً طويلاً رغم ان الكثير ممن رافقوه في هذه الزيارة أثروا الانسحاب إلى خارج المصنع حيث ان الروائح المنبعثة من الجلود ليست عطرية.. ليس هذا فحسب بل قال في إحدى اللقاءات معه: «لقد ازحتم عن كاهلي هما كبيراً حيث كنت أشاهد الجلود ترمى في السوائل والقمامة فأتحسر لأنها ثروة قومية».. بهذا الشعور والإدراك كان يعامل القطاع الخاص ويشجعه وكنا في القطاع الخاص كلما واجهنا عراقيل ناتجة عن مصدر في الإدارة التنفيذية نلجأ إلى فخامته وبتوفيق من الله يقترح حلولاً مرضية للجميع. هذا على المستوى الداخلي وهي شذرات بسيطة، ودعونا نتناول بعضاً من جهوده الخارجية.. فكان هو اول من أصر على ان تصحبه في رحلاته الخارجية الرسمية وفود من القطاع الخاص.. وكان يشجعهم على استثمار تلك الزيارات لمصلحة مشاريعهم وللإستفادة من تجارب الآخرين في الدول التي يزورها.. وكان غالباً ما يطلب من تلك الدول معونات تصب كلها في قنوات التنمية وتطوير اليمن.. وكانت له شخصيته الفريدة التي يكسب بها كل من يزوره من زعماء العالم. كذا فإننا كلنا ندرك موقفه الحازم الحاسم فيما يتعلق بالعملية الوطنية وكيف وضع إصراره على تثبيت العملة من التدهور كمبدأ لا يحيد عنه رغم أن الضغوط وآراء الكثير من الخبراء الاقتصاديين أن يترك العملة لتأخذ حجمها الحقيقي في التبادل.. غير أنه فضل أن تترث عجلة التنمية قليلاً ولا تنهار العملة.. فكان موقفه ورأيه هو الصائب. أما فيما يتعلق بالمستثمرين من الخارج حيث تملأ أسماعهم أصوات الانهزاميين عند قدومهم إلى اليمن.. فكان يحرص على لقاءهم شخصياً



ويشجعهم ويبيدي استعداداه بان يكون هو شخصياً الداعم والحامي لهم..  
نأتي بعد ذلك للنهج الاقتصادي لليمن حيث رجع بعد الوحدة المباركة  
انه لا مناص من انتهاج اليمن مبدأ الاقتصاد الحر وليس غير ذلك  
من الخيارات الأخرى.. فعمد بعد ان ترسخت الوحدة إلى محو  
آثار النظام الاشتراكي في الجنوب وانتهاج سياسة واضحة هي  
ان الدولة لا يمكن ان تكون تاجراً أو صانعاً جيداً بل لا بد من ترك  
ذلك للقطاع الخاص.. وذلك رويدا رويدا بعيدا عن التهور والاندفاع..  
وعندما بدأت المشاكل الخارجية تتفرج، عمد إلى جذب استثمارات المشاريع  
العملاقة مثل الحديد والصلب والاسمنت والمصافي وصوامع الغلال ومطاحن  
الحبوب، بل ان الامر تعدى ذلك إلى دراسة امكانية قيام القطاع الخاص  
ببناء موانئ متطورة يقوم بتشغيلها لصالح الحركة التجارية في البلاد..  
نأتي بعد ذلك إلى توجهات فخامته الحالية بأن يستقطب  
استثمارات خارجية لمشاريع تنموية وليس لقروض مستهلكة  
وإصراره على ان تتكون شراكة فعالة بين القطاع الخاص اليمني  
والمستثمرين من الخارج كما هو الحال مع الصين وباكستان.  
اما في قطاع الخدمات فقد سمح وشجع قيام المستشفيات الخاصة  
والمدارس وكلليات المجتمع والجامعات الخاصة والبنوك الخاصة والاتصالات  
والمواصلات، اما عن اهتمامه المتواصل وإدراكه بخطورة المرحلة التي تتطلب  
أيادي عاملة ماهرة فهو يحث ليل نهار على اقامة المعاهد المهنية، بل ان  
جل طلباته من الأشقاء في الدول المجاورة ان يكون تركيزهم على ذلك.  
ولعل من يتابع خطابه وخطواته سيدرك بأنه قد صار  
على علم ودراية تامة بمعطيات التنمية ومتطلباتها  
ادراكاً قد يعجز عنه الكثير من المنظرين الاقتصاديين.  
واختتم ما اورده بحقيقة ماثلة هو اننا في القطاع الخاص لم نسمع يوماً  
منه أي كلام خارج عن القطاع الخاص في الوقت الذي سمعنا الكثير من  
غيره.



• هاجع الحجاڤي

الترويج لليمن وجذب  
الاستثمارات في مقدمة  
اهتماماته .





استهلال: بالعودة إلى الوراء قليلاً وتحديداً فترة السبعينيات وبعدها نتذكر أن عالمنا الثالث عانى كثيراً من سياسات اقتصادية سلبية للغاية انعكست بوضوح في تأخره وتخلفه بل ما تزال آثارها تسحب نفسها على اقتصاديات الكثير من الدول حتى اليوم. ومن أسوأ هذه السياسات تلك المتمثلة بموجة التأميمات التي اجتاحت بلدان العالم الثالث ذات التوجهات الاشتراكية أو القومية والتي انطلقت من نظرة عدائية للاستثمار الأجنبي لارتباطه بالاستعمار أساساً، ومن ثم لجأت معظم هذه الدول إلى القروض وخاصة من الدول الاشتراكية ثم تحول بعضها للاقتراض من البنوك والمؤسسات المالية الدولية والدول الغربية إلى أن بدأت مواقف تلك الدول تتغير لتعود للاستثمار الأجنبي وأصدرت قوانين خاصة بالاستثمار كمصر عام ١٩٧٤م والصين عام ١٩٧٨م وفي الثمانينات وبفعل تطبيق برامج التصحيح والتكيف الهيكلي، تسابقت الدول في إعطاء الامتيازات للمستثمرين إضافة إلى التسارع للحصول على القروض وتنفيذ مشاريعها الكبرى. وبحسب إحدى الدراسات للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين فإن الأرقام تشير إلى أن حجم الاستثمار الأجنبي في العالم ارتفع سريعاً من ٢٨ مليار دولار سنوياً في عقد السبعينيات إلى ٥٠ مليار دولار سنوياً في النصف الأول من الثمانينات ثم إلى ١٤٢ مليار دولار سنوياً في نصفها الثاني ليصل خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٦م إلى ٢٤٣ مليار دولار سنوياً، ويلاحظ أن هذه الفترة قد تراكمت فيها الأموال السائلة وتوظيفات المضاربة بالعملات والأسهم وشراء ودمج الشركات، أي أن هناك كتلاً من الأموال الباحثة عن الربح في كل مكان، مع إدراكنا أن الاستثمار الأجنبي لا يخضع لمبدأ الربح فقط كما هو الحال بالتبادل التجاري وإنما يتأثر بعوامل أخرى إستراتيجية وسياسية وغيرها مثل اختراق الأسواق والسيطرة عليها أو ضرب منافس قديم أو التأثير السياسي وغيرها.. أما حصة العالم الثالث من مجموع الاستثمار الأجنبي فقد بلغت حوالي ٣١٪ عام ١٩٦٧م ثم انخفضت تبعاً - بفعل سياسات التأميم والانغلاق - إلى ٢٦٪ وإلى ١٩٪ في الأعوام ١٩٧٣م و ١٩٨٩م ثم ارتفعت إلى ٣٥٪ عام ١٩٩٥م. ومما سبق يتضح أن بلادنا لم تكن غائبة عما يحدث في العالم وفي محيطها، يضاف إلى ذلك عوامل التشطير والصراعات والأزمات الداخلية والحروب والاقتتالات التي أوجدت حالة من عدم الاستقرار ووجهت الكثير من

الإمكانات والقدرات الاقتصادية في مسارات ومجالات لا تخدم التنمية، ومع ذلك كان هاجس الوحدة الوطنية هو الشغل الشاغل لكل اليمنيين لاعتقادهم وإدراكهم الأكيد أنه المقدمة الطبيعية للاستقرار والتنمية ومواجهة التحديات ومواكبة المتغيرات العالمية. ومن المفارقات العجيبة في تاريخ اليمن الحديث أن التشطير رغم كل عيوبه ومساوئه، إلا أنه كان بالنسبة للكثير من رجال الأعمال والمستثمرين الملاذ الآمن لحفظ أموالهم واستثماراتهم ومن ذلك أن الذين كانوا أمام سياسات تأميم طاردة في جزء من الوطن، وجدوا أنفسهم أمام أياد مفتوحة في الجزء الآخر، فشككت بذلك انطلاقة ناجحة لاستثمارات صناعية وتجارية وعقارية للرأسمال الخاص الوطني. ورغم المحاذير والتوجسات التي سادت أوساط القطاع الخاص آنذاك، المنطلقة من مخاوف تكرار سياسات التأميم أو ما شابهها فيما كان يسمى الشطر الشمالي، إلا أنه منذ العام ١٩٧٨م وما تلاه وجد أصحاب الرأسمال الوطني أنفسهم يتنفسون الصعداء من جديد ويتطلعون إلى سياسات واستثمارات أكثر جدية.

ربع قرن من التحولات الاقتصادية والاستثمارية:

رغم أن المجال لا يتسع كثيراً للحديث عن هذه التحولات إلا أن ما أنا بصدد الحديث عنه يجعلني أتطرق إليها قليلاً.. فلا يختلف اثنان على أنه مع مجيء فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية إلى سدة الحكم عام ١٩٧٨م، شهد الوطن الكثير من التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهي حتى يومنا هذا تظهر في اتساع حركة البناء والأعمار والتي وصلت إلى ظهور مدن جديدة، وشبكة من الطرق الأسفلتية التي تغطي معظم أرجاء البلد، وعشرات الآلاف من المرافق التعليمية والصحية وخدمات الكهرباء والهاتف والمياه والصرف الصحي والنقل والتعليم العالي والجامعي.. ولا يختلف اثنان أيضاً على أن الطموحات والآمال ماتزال أكثر اتساعاً كما أن الأجواء الديمقراطية التي تعد من أهم المنجزات المحققة، قد مكنت هذا الطرف أو ذاك من التقليل مما أنجز وتصوير الأوضاع بشكل سوداوي، ومع ذلك اعتقد أن علينا أن نتعامل مع كل ما يجري بإيجابية باعتبار ما يحدث يعكس حراكاً سياسياً واقتصادياً لوطن يخطو نحو الإمام. ولكنني هنا أتمنى ونحن نقيم تجربة ربع قرن من التحولات الاقتصادية والاستثمارية أن نفرق بين جهود ورؤى وسياسات



رئيس الجمهورية كشخص وبين جهوده ورؤاه كنظام، لإدراكي و يقيني أن أي شخص -خصوصا عندما يكون في موقع المسؤولية والقرار- لا يمتلك عصا سحرية يصنع بها مجتمعا مثاليا خاليا من العيوب والفساد، ومن هنا تأتي مسؤوليتنا جميعا لإنجاح وتعزيز الإصلاحات ومحاربة الفساد، ويحسب لرئيس الجمهورية انه كان ومازال السباق في الدعوة إلى ذلك.

الداعم الأول للاستثمار

أن تقييم تجربة فخامة رئيس الجمهورية في دعم الاستثمار خلال ربع قرن من الزمن، يجعلنا أمام شخص يتميز بمواكبة الأحداث والاستشعار المبكر للتحويلات والمتغيرات وامتلاك روح وزمام المبادرة.. بل أن العديد من المحللين والباحثين والمهتمين بالشؤون الاقتصادية، يرجعون إلى شخصه الكثير من المبادرات الاقتصادية والاستثمارية. وقبل أن ادخل إلى لفة الأرقام، أوضح أن من أهم نتائج الاستبيان الذي أجريناه في مجلة (الاستثمار) أواخر عام ٢٠٠٥م في الأوساط الاقتصادية والمهتمة، أظهرت أن كل الترشيحات والآراء، أجمعت على أن فخامة الرئيس علي عبدالله صالح كان ابرز شخصية اهتمت وشجعت الاستثمار وعملت على الترويج لليمن من خلال الزيارات الخارجية أو من خلال مجهودات شخصية لجذب رجال أعمال ومستثمرين عرب وأجانب، وكذلك في معظم أحاديثه ولقاءاته الإعلامية والصحفية والتوجيهية وبذلك فان مهمة جذب الاستثمارات تكون قد تصدرت اهتماماته وبرامجه وخططه. وعلى الصعيد المحلي تصدرت قضايا الاستثمار كل لقاءات وزيارات وتوجيهات رئيس الجمهورية، بل انه عمل على متابعة المستثمرين شخصيا وتذليل الصعوبات أمامهم وكان من الأمور الجيدة بالنسبة للمستثمرين القرار الذي قضى بدمج أكثر من جهة مختصة في هيئة واحدة لاجل تبسيط إجراءات الاستثمار والعمل بنظام النافذة الواحدة.. وبالتالي فان رجال الأعمال والمستثمرين والاقتصاديين الذين استطلعنا آراءهم في (الاستبيان) اجمعوا ان جهود رئيس الجمهورية أثمرت انتعاشا استثماريا كبيرا في البلد ويظهر ذلك في حجم التدفقات الاستثمارية الأجنبية وفي المشروعات الصناعية والسياحية الكبرى التي يتم تنفيذها من قبل مستثمرين محليين أو عرب أو أجانب.. فهو بدون شك حقق الكثير، وحدث انتعاشا استثماريا غير مسبوق في البلد وحقق حلمه تحويل في اليمن إلى وجهة استثمارية وسياحية بارزة من خلال استغلال



كل القدرات والإمكانات والمميزات والثروات التي تزخر بها اليمن لصالح خير الجميع.

### القيادة والمتغيرات

لا شك أن ربع قرن من حكم الرئيس علي عبدالله صالح قد أثمر الكثير والكثير في المجال الاستثماري والذي يشكل عصب الحياة في كل العالم، ومثل قيام الوحدة اليمنية المباركة في ٢٢ مايو ١٩٩٠م، البداية الفعلية لتقنين وشرعنة العملية الاستثمارية، وهي بداية منطلقة أساساً من إدراك القيادة السياسية للظاهرة الاستثمارية التي اجتاحت الكثير من دول العالم إقليمياً ودولياً، ولولا نباهة وفطنة الرئيس وحنكته لظلت اليمن متأخرة عما حولها، خصوصاً بعد أن أصبحت التكتلات الاقتصادية والاقليمية سمة أساسية من سمات النظام الاقتصادي الدولي الجديد التي من أهمها: (السوق الأوروبية الموحدة - منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي (APEC) - منظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA - السوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى - رابطة بلدان جنوب شرق آسيا (آسيان) - مجموعة الكونفادور - مجموعة الثماني - مجموعة الاندين - السوق المشتركة لأفريقيا الشرقية والاستوائية (الكوميا) - المجموعة الاقتصادية لدول أفريقيا الغربية (اكواس) - مجموعة الساحل والصحراء الأفريقية - الشراكة الأوروبية المتوسطية - والتجمعات الاقتصادية في الدول العربية). كما أن بلادنا رغم مشاكلها الداخلية بداية تسعينيات القرن الماضي استطاعت تجاوز الكثير من الأزمات والأهم من ذلك الصمود أمام التحديات الخارجية وعلى رأسها العولمة والتي شكلت مصدراً للأمل والخوف معاً، على اعتبار أن العولمة تمس التنمية من جهات عديدة منها: (نمو التجارة، وتدفقات رؤوس الأموال، والمناطق الصناعية والاستثمارات الخارجية الأجنبية).

### التحولات الاستثمارية في أرقام

المتغيرات الاقتصادية العالمية جعلت الكثير من الدول تقدم تسهيلات استثمارية وتسعى لإنشاء مناطق حرة وصناعية وإقامة مشروعات استثمارية وعقارية عملاقة وأسواق للأوراق المالية وشركات لتوظيف الأموال، واليمن في ظل قيادتها الحكيمة سعت إلى مواكبة ما يحدث وأوجدت لنفسها مكاناً بين الأمم، بل أن كل المؤشرات تقول أن اليمن قادم بقوة. ومن هذا المنطلق

أنشئت الهيئة العامة للاستثمار في مارس ١٩٩٢م وفقاً لقانون الاستثمار رقم (٢٢) لعام ١٩٩١م كجهة مسؤولة عن تنظيم وترويج الاستثمار والتي تعمل كنافذة واحدة من خلال مكاتب للجهات الحكومية ذات العلاقة بالاستثمار في مركزها الرئيس وفروعها.. كما تم إنشاء المنطقة الحرة بعدن وميناء الحاويات والمدينة الصناعية وجميعها مثلت وتمثل مؤشرات لمرحلة جديدة. واليوم وبعد ١٦ عاماً منذ قيام الجمهورية اليمنية وفي ظل القيادة الحكيمة للرئيس علي عبدالله صالح شهدت الحركة الاستثمارية حراكاً ملموساً، حيث بلغ إجمالي عدد المشاريع المسجلة والمرخصة من الهيئة العامة للاستثمار منذ عام ١٩٩٢م وحتى نهاية شهر مارس ٢٠٠٦م بحسب السجلات الرسمية أكثر من ٥٦٧٩ مشروعاً في مختلف محافظات الجمهورية وبتكلفة استثمارية بلغت أكثر من ١٧٤ ألف عامل وعاملة، شملت العديد من القطاعات الزراعية والسمكية والحيوانية والصناعية والسياحية والخدمية وغيرها، كما أن ٥١ جزيرة يمنية باتت تتهياً للاستثمار وتوفر نحو ٤٦٠٠ فرصة استثمارية تستوعب ربع مليون فرصة عمل ويتميز قانون الجزر اليمنية أنه يقدم امتيازات للمستثمرين لا توجد في قوانين دول أخرى.. أما قانون الاستثمار اليمني المعدل رقم ٢٢ لعام ٢٠٠٢م فإنه يعد من أفضل القوانين في العالم حيث يحق بموجبه للمستثمر الأجنبي أن يملك الأرض أو المشروع ١٠٠٪ بدون وكيل أو شريك يمني، وينص أيضاً على عدم تأميم المشروعات وعدم الاستيلاء عليها أو حجز أموالها أو مصادرتها أو تجميدها أو التحفظ أو فرض الحراسة عليها إلا من خلال حكم قضائي والاهم من ذلك أن الجمهورية اليمنية منذ قيامها وخلال ستة عشر عاماً لم تشهد أية حالة مصادرة أو تأميم لممتلكات المستثمرين. بل إن الحكومة تعتبر المصادرة مخالفة لتوجهاتها الاقتصادية كما أن الجمهورية اليمنية وقعت ٤٢ اتفاقية استثمارية ثنائية لحماية وتشجيع الاستثمارات بالإضافة إلى عدد من الاتفاقيات الأخرى التي تمت الموافقة عليها. ولكن رغم كل ذلك فقد لمسنا أن المستثمرين يشكون من بعض المعوقات والأمور الإجرائية وبالذات ما يتعلق بمشاكل الأرض وتجهيزات البنية التحتية، وهي أمور لاشك تدركها القيادة السياسية وتسعى لإيجاد الحلول لها.

ديبلوماسية جذب الاستثمارات:

رغم أن الجمهورية اليمنية عملت على تحديث قوانينها وبالذات المتعلقة بجذب الاستثمارات، إلا أن الحاجة كانت ملحة إلى الترويج الخارجي، ولهذا يعد فخامة الرئيس علي عبدالله صالح هو صاحب دبلوماسية جذب الاستثمارات وهي تعود إلى فترات مبكرة منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي ولعل استخراج النفط وإعادة بناء سد مأرب أحد ثمار ذلك، ونشطت هذه الدبلوماسية بشكل أكثر منذ النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي وحتى عامنا الحالي ٢٠٠٦م، من خلال رحلات مكوكية قام بها فخامته إلى العديد من الدول الأوروبية الآسيوية والأمريكية مثل بريطانيا وألمانيا وفرنسا والصين والولايات المتحدة وكندا واليابان وإيطاليا والفاتيكان وتركيا وقد نجحت حتى الآن في جذب استثمارات ومستثمرين أجانب، حيث كانت دعوة الاستثمارات، والمستثمرين تتصدر كل هذه الزيارات. ومن مؤشرات مستقبل هذه الدبلوماسية إقامة مشاريع إستراتيجية عملاقة في اليمن مثل: • الكثير من الفرص الاستثمارية المتاحة أمام الاستثمارات اليابانية ومنها إمكانية إقامة عدد من المصانع اليابانية وبخاصة السيارات والالكترونيات في المنطقة الصناعية بالمنطقة الحرة عدن وبالشراكة مع الجانب اليمني وبحيث يغطي إنتاجها منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا. • مؤشرات لبدء استثمارات ضخمة لرجال اعمال اترك لعل ابرزها المشروع السياحي والتجاري الضخم الذي تنفذه مجموعة شاليك في عدن. • اظهر رئيس الجمهورية اهتمامه الشخصي بالاستثمارات الصينية وزار الصين عام ١٩٩٩م وعام ٢٠٠٦م لجذب الاستثمارات الصينية وأبرزها مشروع السكة الحديد والميناء متعدد الأغراض وإقامة محطات الطاقة الكهربائية الغازية، واستخراج المعادن وجميعها ستنتقل اليمن مستقبلاً نقلة نوعية وتاريخية. • أبدى الكثير من المستثمرين الألمان والبريطانيين والفرنسيين والأمريكان اهتماماً ملحوظاً في السنوات الأخيرة بالاستثمار في اليمن وجزرها ولاشك ان هناك مشاريع كبيرة مرشحة لذلك مستقبلاً وبالذات في السياحة والصناعة. الفرص الاستثمارية: فوق ماسبق تؤكد الجهات ذات العلاقة على وجود المزيد من الامكانيات الاستثمارية الاستراتيجية.. فهناك الكثير من الفرص الاستثمارية في مجال انشاء المناطق الصناعية او اقامة المشاريع الاستثمارية في ثلاث مناطق صناعية هي: • مثلث عدن - لحج - ابين. • منطقة الحديد الصناعية. • منطقة حضرموت الصناعية.



• كما قامت الهيئة العامة للاستثمار باعداد كتيب اشتمل على (٥٢) فرصة استثمارية لمشاريع استراتيجية متاحة امام اصحاب رؤوس الاموال في مجالات صناعة الزجاج والاسمنت والاسمدة النيتروجينية والاجهزة الكهربائية وصهر الحديد والبلاط والنشأ والصناعات الجلدية وغيرها من المشاريع الصناعية والخدمية والسياحية والزراعية والسمكية وهي فرص تضاف الى استثمارات هامة قائمة مثل الخدمات الفندقية التي ازدهرت في مختلف المحافظات واشتملت على العديد من فنادق الخمسة نجوم الى جانب اقتحام القطاع الخاص لصناعة الاسمنت وكذلك اقامة احداث وازدخم المستشفيات الاستثمارية ومصانع الحديد والصلب وحديد التسليح وقطاع الاتصالات النقالة الذي ازدهر كثيراً، الى جانب اقتحام القطاع الخاص لمجال انشاء المدن السكنية وصوامع الغلال والصناعات الغذائية وصناعة الادوية والمواد البلاستيكية والاثاث والديكور.. وهاهو القطاع الخاص بصدد اقتحام صناعات تكرير النفط والبتروكيماويات مستقبلاً بدعم من الدولة وبتشجيع رئيس الجمهورية شخصياً.

التأهيل والاندماج خليجياً:

استطاعت اليمن تجاوز محنة حرب الخليج الثانية وعودة نحو مليون مغترب، وبفضل حنكة الدبلوماسية اليمنية المستمدة من توجهات وتوجيهات رئيس الجمهورية تم حل جميع مشاكل الحدود وتحسين العلاقات مع دول الجوار واجتذاب رؤوس الاموال المهاجرة والخليجية والتي اثمرت خلال السنوات الماضية اقامة العديد من المشاريع الاستثمارية الهامة. وهاهي دول الخليج قد استوعبت اليوم اهمية ومكانة اليمن وضرورة ادماج وتأهيل اليمن في اقتصاديات المنطقة، ولعل مؤتمر المانحين الذي سيعقد في نوفمبر القادم ومؤتمر ترويج فرص الاستثمار في اليمن فبراير ٢٠٠٧م اللذان سيعقدان في لندن بمشاركة اوروبية خليجية فيهما الكثير مما يمكن ان يقال حيال الاستثمارات الخارجية في اليمن بل ومستقبل الاقتصاد اليمني بشكل عام في اطار دول الجزيرة العربية. خلاصة: مما سبق يمكن القول إن سياسة دعم الاستثمارات إنما تنطلق اساساً من رؤية القيادة السياسية المرتكزة على ضرورة توسيع القاعدة الانتاجية للاقتصاد وتنويع مصادر الدخل القومي وتنمية موارد النقد الاجنبي وخاصة بعد ان ادركت اليمن منذ قيام دولة الوحدة خطورة الاعتماد على مورد النفط في توليد الناتج

المحلي وتوفير مصادر النقد الاجنبي وبالتالي فان الخيار الوحيد للنهوض الاقتصادي واحداث تنمية اقتصادية واجتماعية متواصلة ومستدامة، كنهج حضاري، يضع اليمن على طريق الدول الصاعدة اقتصادياً وصناعياً، وذلك بالطبع يقوم على اساس توسيع الطاقة الانتاجية ورفع القدرات التصديرية وتنمية الموارد الاقتصادية المتاحة والكامنة ورفع معدلات النمو الاقتصادي، والتي تمثل الاستثمارات ركيزتها الاساسية خصوصاً ان اليمن تمتلك مخزوناً فريداً ورصيذاً متنوعاً من الامكانيات والمقومات الاستثمارية والصناعية والزراعية والسمكية والمناخية والبيئية والسياحية وعناصر الجذب السياحي، والتاريخية والجغرافية والحضارية والبشرية.. كما ان اليمن مازالت بحاجة الى المزيد من التسويق والترويج الخارجي وهذا ما أكده لي رجال اعمال ودبلوماسيون اجانب والذين اشادوا بما يقوم به رئيس الجمهورية من جهود واكدوا على ضرورة التقاط هذه الخطوات من قبل الحكومة والجهات ذات العلاقة وتحويلها الى برنامج عمل لتسويق اليمن وترويجها خارجياً، وعلى ما يبدو ان الفترة القادمة ستشهد جهوداً حكومية في هذا الاتجاه. وفي الأخير لا بد من أن نعتز جميعاً بأن القدرات الكارزمية لرئيس الجمهورية كانت حاضرة وفاعلة فيما شهدته الوطن من خطوات استثمارية والتي ستسجلها الأجيال اليمنية المتعاقبة، خصوصاً أن قيادة الأوطان ليس بالأمر الهين، ويزداد الأمر تعقيداً في بلدان العالم النامي.

#### ● المراجع:

- قانون الاستثمار، ووثائق صادرة عن هيئة الاستثمار. ● أعداد مجلة الاستثمار. ● حوارات وتصريحات لقيادات ومسؤولين ذوي علاقة.
- اصدارات صحفية متنوعة داخلية وخارجية. ● قضايا التنمية السياحية ودور المجالس المحلية في تنفيذها «ورقة عمل». ● استراتيجيات تنمية قطاع السياحة في اليمن-دراسة- د. يحيى الحاوري. ● التحديات التي تواجه تنمية الصناعات العربية في ظل العولمة وكيفية مواجهتها -ورقة عمل- المهندس/ علي العبادي. ● المناخ الاستثماري- مؤشرات ايجابية -ورقة عمل- عادل الاشطل. ● شبكة الانترنت.

نائب رئيس تحرير مجلة «الاستثمار»



• علي باقي

حضر موت والرئيس ..  
وفاءً بوفاء





تسلم فخامة الاخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية مقاليد الوطن في الـ ١٧ من يوليو ١٩٧٨ في ظل اوضاع يمنية معقدة وغير مستقرة وعصيبة ورغم ذلك كان فخامته يحمل مشروعا نهضوياً عصرياً رائداً لتنمية ونهضة اليمن. ● وقد قال شاعرنا الكبير عبدالله البردوني في كتابه "اليمن الجمهوري": (فقد جاء فخامة الرئيس علي عبدالله صالح الى الرئاسة من انقى الشرائح الشعبية، ومن اكثرها انتاجاً لانه من طبقة الفلاحين الذين عجنت تربتهم انامل الاشعة وقبلات المطر، ودرج (علي عبدالله صالح) على الارض التي يرويها العرق الانساني وعبير السنابل، وتتكى عليها اهداب المجرات). ● وخلال الاعوام ١٩٧٨-٢٠٠٦م شهدت اليمن عموماً من اقصاها الى اقصاها نهوضاً تنموياً شاملاً، ولهذا لم يكن غريباً ان ينال الرئيس علي عبدالله صالح جائزة رجل التنمية الدولية قبل عدة اعوام نظير الانجازات العملاقة في مضمار التنمية وتطوير القدرات الاقتصادية، وسعيه الدؤوب لتحقيق الرخاء والرفاهية والحياة الكريمة لشعبه. ● وعند الغوص والحديث عن دور فخامة رئيس الجمهورية على مدى ٢٨ عاماً في ارساء دعائم التنمية الدولية قبل عدة اعوام نظير الانجازات والتنمية المستدامة في بضع وريقات، فالانجازات بحجم الوطن، والعطاء راسخ وكبير، وان ماسنستعرضه في هذا المقام ليس سوى قطرات في بحر زاخر من العطاء والانجازات لهذا الرجل الذي حمل هم أمة. ● وسنخصص هذه الورقة للحديث عن محور الرئيس علي عبدالله صالح رائد التنمية وباني النهضة اليمنية الحديثة (محافظة حضرموت انموذجاً) لعدة أسباب لعل من أبرزها ما عاشته هذه المحافظة من حرمان وظلم وتجن خلال أعوام ما قبل الوحدة المباركة وما شهدته وتشهده هذه المحافظة اليوم من نهضة تنموية شاملة برعاية واهتمام خاصين من قبل فخامة الرئيس علي عبدالله صالح (حفظه الله).

● لقد كانت محافظة حضرموت عشية تحقيق الوحدة المباركة تعاني من صعوبات شتى.. فمشاريع الكهرباء والطرق محدودة والعجز شبه الكلي في توليد الكهرباء يشمل ساحلها وواديها، وبرامج وخصص صرف مياه الشرب للمواطنين في المحافظة محدودة ومقننة ومشاريع التربية والتعليم والصحة رغم انتشارها الا انها تعاني بعض الاخفاقات هذا كان بايجاز شديد وضع محافظة حضرموت عشية الوحدة المباركة.

● ففي اول زيارة له بعد تحقيق الوحدة المباركة لمحافظة حضرموت القى فخامة الرئيس علي عبدالله صالح خطاباً تاريخياً شهيراً في مهرجان جماهيري كبير شهده ملعب الفقيه بار ادم بالمكلا في شهر يونيو ١٩٩٠م خاطب الاخ الرئيس ابناء حضرموت قائلاً: (انني اتحدث معكم من القلب الى القلب حول القضايا التي تهم المواطنين في محافظة حضرموت وبقية محافظات الجمهورية، ونحن نعدكم في القيادة والحكومة اننا سنعمل مخلصين وبكل المسؤولية وبكامل الجدية علي معالجة كل القضايا التي تهم المواطنين والتي كانت تركة ثقيلة وورثتها من الاستعمار البغيض والحكم الامامي واثار التشطير). ● واردف قائلاً: (اننا لانحمل عصا سحرية لكي نحقق كل شئ في اربع وعشرين ساعة ولكن سنعمل على معالجة كافة القضايا والمطالب سواء أكانت في مجال الاصلاح الزراعي او في مجال الاسكان او في اي مجال آخر وسنواصل المشوار لمعالجة ماتبقى من تلك التركة الثقيلة).

● وبدأ مشوار الخير لبشير الخير: ● من يومها بدأ قطار العطاء والانجاز بمحافظه حضرموت يسير بقيادة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح حاملاً بين ثناياه انبعاثاً حقيقياً شاملاً ليس لمحافظة حضرموت فحسب بل على امتداد المحافظات الجنوبية والشرقية التي شهدت عقوداً من المعاناة والحرمان من ابسط مقومات الحياة. ● ولان المعاناة كانت شديدة على ابناء محافظة حضرموت، فقد اتخذ الرئيس قرارات عاجلة بعودة الحقوق لاصحابها الشرعيين على قاعدة احترام الملكية الخاصة وتوفير مناخات ملائمة ومهياة لتنشيط حركة الاستثمار وجذب رؤوس الاموال الوطنية الى ارض الوطن لتشارك في بناء الوطن، اضافة الى كل ذلك فقد اولى الاخ الرئيس اهتماماً ورعاية مشهودة لحضرموت وابنائها، لتعويضها عن سنوات الحرمان والظلم، والشواهد على تلك الرعاية الكريمة جلية كان اخرها تشريف محافظة حضرموت بانعقاد الدورة الـ ١٧ لمجلس التنسيق اليمني السعودي بحاضرتها المكلا وهو تشريف يعكس مكانة ومقدار حضرموت في وجدان الرئيس وله العديد من الدلالات والمعاني فاختيار رئيس الجمهورية محافظة حضرموت مكاناً لانعقاد مجلس التنسيق اليمني السعودي جاء ليؤكد ذلك العمق التاريخي والاستراتيجي لمحافظة حضرموت في اليمن ودورها الريادي في جذب رؤوس الاموال الوطنية



والعربية والاجنبية الى الوطن، فضلاً عن ابراز تلك المكانة التي يجب ان تتبوأها حضرموت بصفتها جزءاً لا يتجزأ من الوطن اليمني الموحد وهي المكانة الطبيعية التي كان يجب ان تحتلها محافظة حضرموت منذ امد بعيد وهذا ما أدركه فخامة الرئيس وأكدّه غير مره في خطابه المتوالية، فضلاً عن أن حضرموت شهدت خلال سنوات الوحدة المباركة نقلات نوعية في بنيتها التحتية ونمواً تجارياً وصناعياً مطرداً في القطاعات الصناعية والتجارية والاستثمارية والسياحية حيث غدت مؤهلة لاستضافة انعقاد الدورة (١٧) لمجلس التنسيق اليمني السعودي، والتي انعقدت في عاصمتها المكلا الشهر الجاري. انجازات بحجم الوطن: • وتعد الانجازات التي تحققت لبلادنا تحت قيادة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية كبيرة وشاملة في كافة المجالات وعلى اسس وخطط تنموية منظمة.. ففي عام الوحدة المباركة اعطى الاخ الرئيس توجيهاته للحكومة بتنفيذ خطط خمسية جديدة تشمل كل ارجاء الجمهورية اليمنية، حيث وضعت الخطة الخمسية الاولى ١٩٩٦-٢٠٠٠م، والثانية ٢٠٠١-٢٠٠٥م واشتملت على زيادة الكلفة الاستثمارية التي تجاوزت في الخطة الأولى ٨٠٠ مليار وتجاوزت في الثانية ٥٠٠ ترليون ريال واعتبرت الخطة الخمسية الأولى في عهد الوحدة تأشيرية وركزت على اعطاء دور كبير للقطاع الخاص في تمويلها وسعت الخطة الأولى الى تحقيق نمو سنوي في المتوسط قدره ٧,٢٪ واتسمت هذه الخطة بكونها تعالج مشكلات اقتصادية متفاقمة تقتضي إعادة النظر في الاستراتيجيات السابقة، وتبنت الحكومة بتوجيهات ورعاية من فخامة الاخ رئيس الجمهورية برنامج الاصلاح الاقتصادي والمالي والإداري الشامل منذ مارس ١٩٩٥م وكان من نتائج هذا البرنامج خلال السنوات الخمس ما بين ٩٧-٢٠٠٢م، تحقيق معدل نمو سنوي بحدود ٥,٢٪ وانخفاض المديونية الخارجية من (١٠) مليار دولار الى اقل من ٩,٤٪ مليار دولار بعد مفاوضات ناجحة مع نادي باريس، وتحققت زيادة في الاستثمارات المحلية الموجهة الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية من ٢٢١ ملياراً عام ٩٧م الى ٢٢٧ مليار ريال عام ٢٠٠٢م، وتحقق الاستقرار في الوضع الاقتصادي وسعر صرف الريال، ونجحت الحكومة بتوجيهات فخامة الاخ الرئيس في احتواء الآثار السلبية الخطيرة لاحداث ١١ سبتمبر والاعمال الارهابية التي استهدفت تقويض التنمية

والسياحة والاستثمارات واعتماد بدائل أخرى. حضرموت لوحة بديعة من الانجازات: • لقد تحققت في محافظة حضرموت خلال ١٦ عاماً من عمر الوحدة المباركة انجازات استراتيجية هامة في البنى التحتية، وشهدت المحافظة حراكاً «تتموياً» متسارعاً في النشاط التجاري والاستثماري برعاية واهتمام فخامة الاخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية -حفظه الله- • وباستعراض سريع لما تحقّق من انجازات في المحافظة خلال (١٦) عاماً من عمر الوحدة فان عدد المشاريع التي تم تنفيذها قد بلغ ٢١١٥ مشروعاً، بكلفة اجمالية بلغ ٢٣٩, ٢٨٧, ٢٩١, ٤٠٠ ريالاً، و٢١٢, ٣٤٠, ١٠١ دولاراً امريكياً ساهم في تمويلها الى جانب الحكومة مصادر التمويل الاخرى الخارجي والخاص والذاتي والأهلي، كما تم تنفيذ ٧ مشاريع مشتركة مع محافظات اخرى بلغت كلفتها الاجمالية ٩١٠, ٠٠٠, ٨٦٠, ٢١ ريال و ١٧٠, ٠٠٠, ٠٠٠ دولار امريكي. • حالياً يتم تنفيذ عدد من المشروعات في المجالات كافة وفي عموم مديريات المحافظة ويبلغ عددها اكثر من ٤١٢ مشروعاً وكلفة اجمالية تقدر باكثر من ٧٨٥, ٤٥٥, ٧٨ ريال و ٤٢, ٨٥٢, ٠٧٨ دولاراً امريكياً، فضلاً على ما شهدته عاصمة محافظة حضرموت المكلا من مشاريع في مجال البنية التحتية لجعلها في مصاف المدن التي تجتذب السياح، كما يجري العمل على تنفيذ مشروع المياه والصرف الصحي لمدينة المكلا الكبرى وغيل باوزير بكلفة تزيد عن سبعة مليارات ريال، ومشروع المياه والصرف الصحي لمدينتي سيئون وتريم بكلفة ٥١ مليون دولار، ومشروع المياه والصرف الصحي لمدينة الشحر بتمويل الماني بكلفة تزيد عن ١٣ مليون يورو، وكذا العمل على زيادة الطاقة الكهربائية في وادي وساحل حضرموت واستكمال دراسة الربط بينهما. • كما يجري العمل في المشروع السكني السياحي «درة المكلا» ويتبع المجموعة اليمنية للتنمية بكلفة اجمالية تصل الى ٦٠ مليار ريال، وينفذ على ثلاث مراحل والعمل جار في المرحلة الأولى منه المقدّر كلفتها بـ ١٢ مليار ريال، وشركة اسماك اليمن للمهندس الشيخ عبدالله بقشان بكلفة لمرحلتها الاولى ٣٠ مليون دولار، وقد استكملت هذه المرحلة العام الماضي، ومشروع مصفاة النفط بمنطقة (ضبه) بكلفة لمرحلتها الأولى ٢٠٠ مليون دولار، وتأسّس الشركة اليمنية للاسمنت بالمكلا في ١٦ اكتوبر ٢٠٠٤م بكلفة تزيد عن ٢٦٠ مليون دولار، كما تم انجاز كورنيش المكلا والمحضر



الاول بكلفة تقدر بمليار ونصف المليار والثاني بكلفة مليار و ٤٧٠ مليون دولار، فضلاً عن مشروع خور المكلا الذي غدا اليوم معلماً سياحياً هاماً بحاضرة حضرموت المكلا بكلفة اجمالية بلغت ١٢ مليون دولار، فضلاً عن مشاريع الاسماك التي بلغت كلفتها ٣٥٠ مليون دولار. • وشهدت محافظة حضرموت تطوراً «ملحوظاً» في بناء الطرق الاسفلتية الحديثة، وتنفيذ عدد من مشاريع الربط بين مديريات المحافظة وقد بلغ عدد المشاريع التي تم تنفيذها خلال الفترة من عام ١٩٩٠-٢٠٠٤ (٧٨) مشروعاً بكلفة اجمالية تقدر ٢٥,٤٧٠,٠١٢,٩٨٥ ريالاً ومن أبرزها تجديد طريق المكلا سيئون بطول ٣٦٠ كيلو متر، كما تم تنفيذ طرق ربط استراتيجية كطريق (صافر- حضرموت) بطو ٣١٠ كيلو متر الذي يربط العاصمة صنعاء بالمحافظة وطريق تريم ثمود شحن الذي يبلغ طوله ٥١٠ كيلومترات وطريق المكلا، سيحوت، نشطون حيث يعتبر هذا الطريق بوابة شرقية ومنفذ تجاري يربط محافظة حضرموت خاصة واليمن عامة بسلطنة عمان ودول الخليج العربي ويعتبر اخر حلقة ربط اسفلتي في الطرق الدولية للمشرق العربي حيث يبلغ طوله ١٦٢ كيلومتر بتكلفة ١١,٢ مليار ريال ويشمل «٤» انفاق تشق جبال فرتك بمحافظة المهرة. • وشهدت محافظة حضرموت خلال (١٦) عاماً من عمر الوحدة المجيدة تنفيذ مشاريع عديدة في قطاعات التربية والتعليم والصحة والسكان والصناعة والمواصلات والخدمات الاجتماعية والنفط والثروات المعدنية والكهرباء والمياه والصرف الصحي والسكان والزراعة والنقل والمواصلات والثقافة والسياحة والتعليم الفني والتدريب المهني والشباب والرياضة والشؤون الاجتماعية والتعليم الجامعي، حيث شهدت محافظة حضرموت خلال الفترة الماضية من عمر الوحدة انشاء صرحين علميين كبيرين هما جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا وجامعة الاحقاف الاهلية اللتين ساهمتا في توفير الفرص امام ابناء المحافظة لنيل المعارف في مختلف التخصصات العلمية والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية، حيث اولى فخامة الرئيس اهتماماً متزايداً بجامعتي حضرموت والاحقاف فجامعة حضرموت تم تنفيذها (٢٨) مشروعاً بكلفة اجمالية بلغت ١,٥٣١,٤٣٠,٦٩٨ ريالاً و ١٢,٨٥٧,٥٥٣ دولاراً ومن ابرز هذه المشاريع بجامعة حضرموت مشروع مبني كلية الهندسة والتكنولوجيا، ومشروع مبني كلية الطب والعلوم الصحية وقد شهدت مؤشرات التعليم



العالي خلال الفترة من ١٩٩٦ - ٢٠٠٤م تطوراً حيث زاد عدد الكليات من ٦ كليات الى ١٤ كلية والأقسام من ٢١ قسماً الى ٥٠ قسماً كما زاد عدد الطلاب من ٢٠٥٢ طالباً الى ٧٦٤٠ طالباً وطالبة.

الوادي والصحراء وجه جديد:

● مديريات الوادي والصحراء بمحافظة حضرموت بعد ١٦ عاماً صنعت لها الوحدة وجهاً جديداً من مشاريع شتى فقد بلغ حجم النفقات الرأسمالية والاستثمارية منذ عام ١٩٩٠م حتى ٢٠٠٥م حوالي ٨٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال شملت مشاريع في مجال الزراعة والتنمية الريفية والكهرباء والمياه ومياه الريف والصحة والسكان والتربية والتعليم والسياحة التي بلغت مشاريعها المنجزة كلفة ٣٠٠,٠٠٠,٠٢٨,٠٠٠ ريال، وجميع المشاريع المنجزة خلال ١٦ عاماً وصل عددها ٤٨٩ مشروعاً بكلفة ٨٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال و ١٤٠ مشروعاً قيد التنفيذ هذا العام بتكلفة ٢٨,٣٢٢,٥٤١,٠٠٠ ريال. بصمات المجالس المحلية بمديريات حضرموت: ● استطاعت محافظة حضرموت على الرغم من التجربة المحدودة المكتسبة للمجالس المحلية أن تخطو خطوات طيبة في الطريق الصحيح نحو اللامركزية وإدارة السلطة المحلية وشئون التنمية، فخلال هذا العام ٢٠٠٦م استكملت افتتاح مكاتب المالية، والوحدات الحسابية بمديريات المحافظة كافة لممارسة صلاحياتها وفقاً وقانون السلطة المحلية والتي من خلالها برزت بصمات المجالس المحلية في المديريات والمحافظة في عملية البناء والتنمية من خلال الإعداد الجيد للبرامج والخطط والموازنات النابعة من احتياجات سكان المحافظة، وقد تم إعداد خطة وموازنة المحافظة وحشد الموارد المحلية لها وطرحها موضع التنفيذ وقد اثمرت تلك الجهود مجتمعة مضيئة الكثير من الإنجازات والمشاريع الخدمية المنتشرة في كافة مدن وقرى المحافظة ويبرز ذلك من خلال المشاريع التي جرى تنفيذها، منها سفلتت الشوارع ورصفها وإنشاء ٥ حدائق بالمكلا والعمل جارٍ لإنجاز الدراسات لمشروع الحديقة الكبرى بالمكلا وإجاز حديقة الوحدة بسيئون وحديقة الأطفال بغيل باوزير وحديقة كبري بالغيل مكرمة من فخامة الرئيس بكلفة تزيد عن نصف مليار ريال وقد منحت قيادة محافظة حضرموت كل الصلاحيات الإدارية والمالية للمجالس المحلية بالمديريات، ومن خلال منح هذه الصلاحيات قامت بدورها على صعيد إنجاز مشاريع التنمية الحضرية.

## حضر موت سياحية:

بعد ١٦ عاماً من الوحدة المباركة ازدهر قطاع السياحة بمحافظة حضر موت وانتعش بصورة غير مسبوقة، وتدفقت رؤوس الأموال الوطنية والعربية إلى محافظة حضر موت بهدف الاستثمار الاقتصادي والسياحي في هذه المحافظ التي تستند إلى إرث تاريخي ومقومات سياحية هائلة وعادات وتقاليـد وتراث نابض بالحياة وما تنعم به المحافظة من أمن واستقرار وما يتمتع به مواطنوها من طيبة وترحاب بالزوار وميل شديد لسيادة النظام والقانون وليس أدل على نمو هذه القطاع من انتشار الخدمات السياحية في كل المدن الرئيسية، فعشية الوحدة المباركة كان عدد الفنادق في حضر موت لا يزيد عن ٥ فنادق ليرتفع اليوم إلى ٨٠ فندقاً منها (٢٠) فندقاً على مستوى ٣ - ٥ نجوم، وآخر الفنادق التي قام فخامة رئيس الجمهورية بافتتاحها فندق البستان بالمكلا احتفاءً بالعيد الوطني الـ ١٦ للجمهورية اليمنية ومن أبرز المقومات السياحية في حضر موت السياحة البحرية والبيئة والعلاجية والصحراوية وتنظيم السلطة المحلية بالمحافظة سنوياً عدة مهرجانات منها: - مهرجان البلدة بالمكلا. - مهرجان الهجن بثمود. - مهرجان النخيل والسدر. • حضر موت حاضنة فعاليات دولية: خلال السنوات الماضية ونظراً لاستكمال البنى الخدمية لمحافظة حضر موت والتطور والحدثة التي شهدتها المحافظة برعاية فخامة رئيس الجمهورية كانت حضر موت وحاضرتها المكلا وعروس الوادي الأخضر مدينة سيئون حاضنة للعديد من المؤتمرات الدولية، فقد احتضنت مدينة المكلا عاصمة محافظة حضر موت خلال الفترة من ١٠ - ١٢ يناير ٢٠٠٤م فعاليات الندوة العالمية حول التتبع وجودة وحماية بيئة المنتجات السمكية بالمنطقة العربية (انفوسمك) بمشاركة خبراء وطنيين ودوليين ممثلين عن (٩٠) شركة أسماك عالمية من ٢٢ بلداً عربياً وأسيوياً وأوروبياً وهدفت الندوة إلى تحقيق الشراكة بين شركات الأسماك الخاصة في بلادنا ومختلف شركات دول العالم. كما احتضنت حضر موت (مؤتمر العلوم) عام ٢٠٠٣م (ومسابقة الشطرنج العربية) ومؤتمر (اتحاد المحامين العرب ٢٠٠٥م) انعقاد الدورة الـ ١٧ (لمجلس التنسيق اليمني - السعودي) في شهر يونيو ٢٠٠٦م ولقد شهدت مدينة المكلا نقلة نوعية عظيمة جعلتها من أجمل المدن اليمنية، وقدمت نموذجاً رائعاً ثقافياً وفنياً عندما احتضنت الاحتفال

بالعيد الوطني الـ(١٥) للجمهورية اليمنية حيث شهدت المحافظة مشاريع تطويرية هائلة استقطبت الكثير من الأيدي العاملة من مختلف محافظات الجمهورية جسدت لوحة رائعة للوحدة الوطنية ولا زلنا نتذكر كلمة فخامة الرئيس حين قال: "لقد تقرر أن يقام الاحتفال بالعيد الوطني الخامس عشر للجمهورية اليمنية في حضرموت تكريماً لأبنائها، حضرموت الثقافة - الحضارة والعلم، وما أشاهده من لوحة جميلة في حضرموت من ترابط كل أبناء الوطن في إخاء وتعاضد لمسيرة والضمانة لسيرة التنمية والوحدة الوطنية. الرئيس وصناعة التاريخ: • إن زيارات فخامة الأخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية لمحافظة حضرموت التي أحبها وأحب أبنائها الأوفياء الذين بادلوه الوفاء بالوفاء والحب بالحب أثمرت إعادة تأهيل وبناء ليمن عمومياً وحضرموت بموجه خاص لمقومات العصر الحديث في مبادرة تاريخية ملخصها البناء والتأهيل ولا شيء غير ذلك فضافت المساحة بين الحلم والواقع وخرج بالوطن اليمني من دولتين شطريتين متعثرتين في التسعينيات من القرن الماضي إلى طريق النما والافتتاح والتحديث والتطور من ضباب العزلة الموحشة والاحتراب إلى دولة موحدة قوية تحظى بالاحترام العربي والدولي بإرساء حكم المؤسسات على أسس راسخة، ودفع بالديمقراطية والمشاركة إلى آفاق لم تكن قائمة وفتح المجال أمام الصحافة الحرة على مصرعية وأنقذ الوطن من مأزق خطيرة، ومزالق كارثية ومتاهات خبيثة ولهذا نحن نحب ونقدر فخامة الرئيس (علي عبدالله صالح) رئيس الجمهورية الذي أتقن صناعة التاريخ في اليمن ووضعها على عتبة التاريخ. • إننا لا نعبر هنا عن عواطف طارئة سرعان ما تزول بقدر ما نعبر عن حب وتقدير وانحياز ناضج منا لفخامته وما يمثله من ثوابت تدافع عن المصلحة العامة مصلحة الملايين من اليمنيين من أبناء الوطن مصالح وطنية غالية حققها فخامته للوطن عامة وحضرموت خاصة. • إننا نحاول أن نعبر عن رؤى ثابتة وعن مصالح وطنية حققها فخامته وعن تطوير ونماء شامل لا يتوقف عن ثقة الشعب في رئيسيه، وعن تنمية مستدامة وعن حاضر ترضى به، ومستقبل لا نخاف منه، وعن ماض نتخلص من أعبائه ولا تتعلق بأطرافه وعن تحديث عصري وعن عملية إعادة تأهيل شاملة كان صانعها فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية في عالم لا يرحم ولا ينتظر أحداً. المدير العام للإدارة

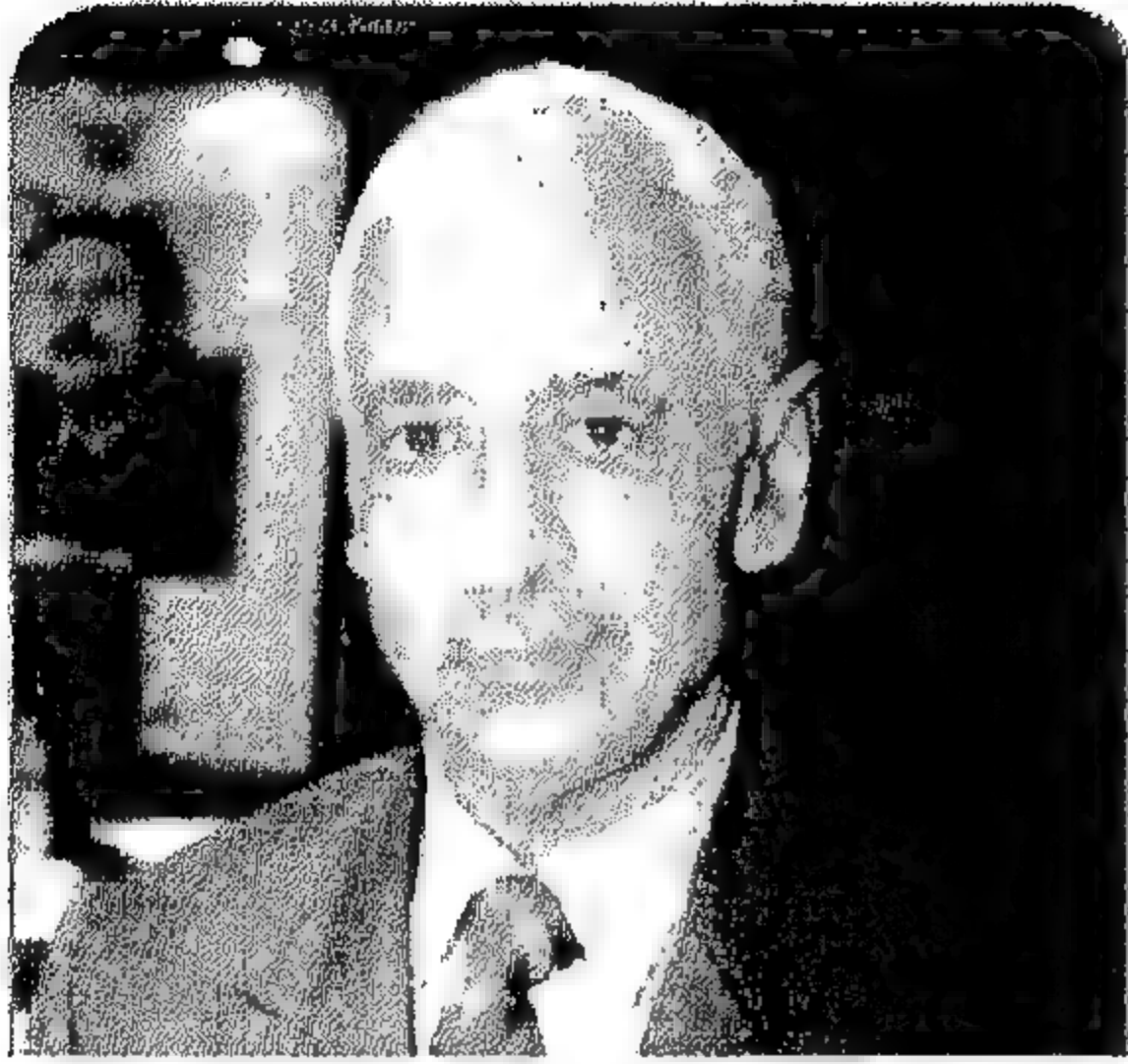


العامّة للإعلام والعلاقات م/ حضرموت

● المراجع:

-كتاب المرحوم / عبدالله البردوني (اليمن الجمهوري). - علي  
عبدالله صالح قائد ومسيرة إصدار خاصة بمناسبة ربع قرن من العطاء  
(صحيفة ٢٦ سبتمبر). - حضرموت الوحدة.. بشائر الخير إصدارات  
صحيفة ٢٦ سبتمبر. - تحت صحيفة الثورة اليمن اليوم الصادر الجمعة  
٢٠٠٦/٥/١٩م.





• أ.د. غيلان الشرجبي

# اليمن والأمن الأقليمي

رؤية الرئيس علي عبدالله صالح لتعزيز  
الأمن والاستقرار في منطقة القرن  
الأفريقي والبحر الأحمر

انتصار الإرادة الجماعية  
على العواطف المتوترة





●● بسم الله الرحمن الرحيم

القائل: «فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ (٣) الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ (٤)» سورة: قريش-

وأصلي وأسلم على رسول الإسلام.. فالإسلام دعوة للسلام.. أما بعد:  
فإن الآية أعلاه تضع منهجاً استراتيجياً لحاجة إنسانية أساسية وهي (الأمن الغذائي: أطعمهم من جوع) و(الأمن أو السلم الاجتماعي: آمنهم من خوف).. وإذا كانت هذه العلاقة الجدلية قد من الله بها على قريش قوم الرسول عليه الصلاة والسلام.. وتستدعي طاعته وعبادته شكراً لنعمه واعترافاً بأفضاله وهي كثيرة- بل وتحمل أزلية دعوة سيدنا إبراهيم عليه السلام «وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ» سورة: البقرة- الآية: ١٢٦..

فإن من لا يشكر الناس لا يشكر الله، وبالتالي فإن هذه العلاقة الجدلية الأزلية تصلح لتحديد العقد الاجتماعي الذي تتعاهد عليه المجتمعات، لتعزيز علاقة الحاكم بالمحكوم ووظيفة الدولة تجاه المجتمع.

والموضوع الذي نحن بصدده يدور في رحاب هذه الوظيفة.. والتي تمثل (قطب الرchy) للمرحلة السياسية التي نعيشها.. وحجر الزاوية في الفكر السياسي الذي انبثق عنها منذ اللحظات الأولى لتولي الأخ الرئيس القائد علي عبدالله صالح السلطة ليمثل الأمن والاستقرار (الوصفة السحرية) التي استخلصها مع بداية تجربته في إدارة البلاد للانتقال من دوامة العنف والدمار إلى (ساحة الحوار) فظلت حاضرة في ذهنه عبر متواليات المسار..

ولن استعرض حيوية تلك النقلة الحضارية، والتي شهدنا تحولاتها جميعاً فذاك محور خاص خارج سياق حديثي، ولكن يكفي أن اختصر المسافات والتفاصيل والحيثيات بالتأكيد عل وصف هذه المرحلة بأنها مثلت بداية الانتقال من (الشرعية الثورية) إلى (الشرعية الديمقراطية) على أنقاض نص دستوري يحرم الحزبية شمالاً.. ويعتبر أن ( لا صوت يعلو فوق صوت الحزب) جنوباً، ومن ثم إقامة أول نظام تعددي رسمي في اليمن.. فالتجربة المؤتمرية دشنت ل(تعددية داخلية) و(عمل وطني جبهي) توحدت فيه القوى الوطنية، وبتوافق الاجماع تم صياغة (الميثاق الوطني) وبنجاح التجربة ومصداقية العلاقة وما وفرتة من شروط التكامل

الوحدوي والتنوع الفكري والتعاور بدلاً من التناحر، والعيش المشترك بدلاً من العداء المتبادل، للانطلاق إلى تحاور جاد بثقة لا لبس فيها أو محاذير للتعجيل بالحلم اليمني الكبير بإقامة (الجمهورية اليمنية) ..

وتلك مقدمة كان لابد منها كمدخل لرؤية إستراتيجية تنطلق من الداخل لتتعامل مع الخارج ف(فاقد الشيء لا يعطيه) ولا يمكن لزعامة أن تدعي النجاحات الخارجية وحصونها مهددة من الداخل- إن لم يكن العكس هو الصحيح- فالأمن الإقليمي يدعم الأمن المحلي ويعززها، لذلك قيل (ما أصبح بدار جارك أمسى بدارك) وهكذا انطلقت رؤية اليمن بقيادتها السياسية بقناعة راسخة (أن بناء علاقات تفاهم وتنسيق مع دول الجوار ضرورة تكاملية لأمن مشترك واستقرار متبادل) ..

وهي نظرة إستراتيجية لها جس أمني- يتجاوز حدود الأوطان والدول- فهذه الدولة العظمى (أمريكا) ما فتأت تثير الجدل بالحديث عن (أمنها الإقليمي) الذي تجاوز القارات والمحيطات- مع فارق أخلاقي بين من يبني سلامته على أساس الحرص على سلامة الجميع، ومن يتعامل مع الأمن الإقليمي برؤية أحادية تغلب الأطماع الاستعمارية والمصالح الأنانية على القيم الإنسانية والمصالح المتبادلة. وعلى ذكر الحدود فلا بد من الإشارة إلى أن اليمن قبل عهد علي عبدالله صالح لم تكن تملك مواصفات دولة إلا مجازاً .. ولن نتحدث عن هشاشة النظام وتعدد الرؤوس داخل الدولة والوجهات التي ألغت الوجود الاعتباري للدولة- بقدر ما نكتفي بتحديد الشروط الاصطلاحية للدولة، وفي مقدمتها: (نظام سياسي ينبثق عن إرادة شعبية، ومجتمع وطني يرتبط بنظام سياسي ينظم علاقاته بالتزام قوانين متعارف عليها، وحدود سياسية واضحة المعالم لفرض النظام والأمن فيها، وضبط وتنظيم العلاقات والحقوق والواجبات في أوساط رعاياها وبحدود اختصاصاتها والتزاماتها الدستورية، وتوفير موارد والبحث عن مصادر ثروة للاضطلاع بتلك المسؤوليات)، وهي أمور كانت شبه غائبة .. حيث كانت حتى المرتبات والخدمات تعتمد على المعونات والقروض الخارجية وتحويلات المغتربين ..

فإذا اعتبرنا أن جهود بناء أسس الدولة محسوبة للأخ الرئيس القائد/ علي عبدالله صالح لمرحلة ما قبل الوحدة- دون التكرار لإسهامات الآخرين في ذلك- فلكل خصوصياته و(لكل زمان دولة ورجال)، فإن قيام الجمهورية



اليمنية والدفاع عن مشروعاتها خصوصية لا يمكن إلا أن تصب في رصيده الوطني التاريخي مع التأكيد على دور القوى الوحدوية، فلكل إسهاماته النسبية..

ولأن الأمن والاستقرار ضرورة مجتمعية وحاجة إنسانية فإن الاطمئنان إلى الأوضاع الداخلية قد فتح آفاقاً واسعة للإنفتاح على دول الجوار (بترسيم الحدود مع الجارتين عمان والسعودية) ليظل الحوار والحلول السلمية عنواناً للمرحلة بـ (التحكيم الدولي للخلاف مع الجارة اريتريا في النزاع حول أرخبيل حنيش) ثم (التسويق مع كل من السودان وأثيوبيا) من خلال (تجمع صنعاء) لتحقيق الأمن في القرن الأفريقي، بالإضافة إلى (مجالس التنسيق الثنائية) وتعميم هذه السياسة البناءة في التعامل مع المتغيرات الدولية ولكل من هذه المحطات جدواها، لعل أهمها:

١. إن ترسيم الحدود مع الجيران الأشقاء قد أزاح كابوس عقود من التربصات المتبادلة، وشيد على أنقاضها هذا التفاعل الإيجابي المطرد القائم على الثقة والتعاون والتسويق والتكامل - كما أن الترسيم للحدود إنجازاً له مآبعده - ولا ندري كيف كان يمكن لدول متماهية الحدود أن تضطلع بدورها في (محاربة الإرهاب) وإغلاق ومراقبة أراضيها لإيقاف التهريب والتخريب، بالسيطرة على الظاهرة أو محاصرتها بجهود مشتركة، يضطلع كل طرف فيها بضبط حدوده، بالتنسيق مع الآخر.

٢. أن أزمة أرخبيل حنيش فتحت الأبواب على كافة الاحتمالات - ومازلنا نتذكر الخطاب التحريضي لبعض القوى والذي لولا حكمة وحكمة القيادة السياسية بعدم الانجرار خلف تلك التحريضات لدخلنا في نفق مظلم، وعواقب لاتحمد ومصير مجهول - أكدت الأيام أن الانسياق لمثل هكذا (مطب) كان أشبه بتورط العراق في الكويت بكل ما أسفر من تداعيات وتدخلات دولية.

٣. لقد ظل القرن الإفريقي ومضيق باب المندب محل أطماع دولية تاريخية فبافتعال الأزمات تتحرك الأساطيل وتحتل الأرض ويفرض الانتداب.. الخ - واستيعاباً لهذه الحقيقة فقد ركزت بتقريب وجهات النظر بين (اريتريا والسودان) (اريتريا وأثيوبيا) وكذا الجهود المتواترة لحل الأزمة المزمنة بين الفصائل الصومالية المتصارعة وتحمل الكثير من تبعاتها إلى الحد الذي يصح معه أن نعتبر أن الأخ الرئيس علي عبدالله صالح يعتبرها (الشغل

الشاغل) لدوره الإقليمي ومن منطلق الهم المشترك الذي يفرضه واجب الجوار وانعكاس ذلك على الأمن الإقليمي وأخطاره المحتملة محليا .  
وإذا كانت بعض الأصوات النشاز تحاول تصوير هذه الجهود وكان دوافعها نفعية بحتة- وليست بدافع تعزيز المصالح المشتركة- فيزعمون بان القيادة السياسية تلهث خلف الانضمام لمجلس التعاون الخليجي والاتفاقات الثنائية مع دوله بهدف الحصول على الدعم والمعونات والمساعدات فان رصيد(التبادل التجاري البيني) ومقارنة حجم الصادرات والواردات يدحض تلك المزاعم فالمصالح إذا مشتركة ولصالح أي طرف كان فهي الأجدى من التبادل الخارجي لتظل علاقة الجوار الحسن والإخوة الأصيلة مكسبا للجميع توطيدا لهذه الروح الأخوية التجاورية المتجذرة والعريقة يبقى أن أشير إلى أن:هذه الرؤية الإستراتيجية للأخ الرئيس علي عبدالله صالح قد احتلت بؤرة العقلية السياسية للتعامل مع المحيط الإقليمي ليس فقط بمشاريعه المتتالية لإصلاح الجامعة العربية وحل الخلافات العربية- العربية سلميا وإنما تلك التي حسبت على اليمن ودفع ثمنها غاليا بتفرد اليمن في رفض التدخلات الأجنبية في الصراعات العربية- العربية سواء بين(الكويت والعراق) أو غيرهما وإدانة الاحتكام للقوة لحل الخلافات بين الأخوة الأشقاء- وهو موقف متوازن لو بلغ العقول الواعية لانتصرت الإرادة الجماعية على العواطف المتوترة ولما دفع الجميع ضريبة تلك الورطة التاريخية.. وهكذا .

سيسجل التاريخ للحكمة اليمانية شهادة التميز في المواقف القيادية الأصيلة المتجذرة في أعماق الأرض اليمانية كاستحقاق فكري وسلوكي لرئيس بحجم علي عبدالله صالح لتظل شخصيته مثلاً أعلى للشخصية اليمانية الحضارية الأصيلة



• اسماعيل الوزير

# الحدود

## جسورا لاء والتعاون

جعل من الحدود جسوراً  
للإخاء والتعاون والشراكة.





شكراً للاخ رئيس الجلسة وشكراً للاخوان في صحيفة «٢٦ سبتمبر» على إعطاء هذه الفرصة للحديث عن احد مجاور هذه الندوة التي تعقد بعنوان «الرئيس علي عبدالله صالح وأتقان صناعة التاريخ»، وهذا العنوان يتفق مع الحقيقة باعتبار ان الاخ الرئيس امضى حتى الآن ثمانية وعشرين عاماً وحتماً لابد ان يكمل الحد الأدنى للرئاسة بالنسبة له وهو ثلث القرن نظراً لما انجزه واصبح فعلاً جزءاً من تاريخ اليمن وجزءاً من تاريخ المنطقة وكل ما مرت به من احداث ومتغيرات.

وبالنسبة للمحور الذي سأحدث عنه والمتعلق بالحدود التي استطاع ان يحولها الاخ الرئيس الى جسور للإخاء والتعاون اقول: ان هذا فعلاً هو الذي يستهدفه كل الجيران في اي بلد من البلدان بأن تكون الجسور متواصلة عبر الحدود وان تكون هذه الحدود مصدراً للإخاء والتعاون. ومن الطبيعي ان يكون الحوار بين الدولتين او بين البلدين اساس وجود علاقات متميزة اكثر مما هو بين هذا البلد مع بلدان اخرى غير مجاورة.. غير ان وجود خلاف بين دولة ما مع دولة اخرى على تحديد الحدود بينهما يصبح مصدراً للتوتر والصراع الذي قد يتطور احياناً الى حروب تترك وراءها الكثير من الآثار السلبية على علاقات الشعوب والدول.. ونعرف جميعاً ان اهمية الحدود ازدادت في القرنين الاخيرين بصورة كبيرة عما كان عليه الوضع في الماضي نظراً لتطور مفاهيم وتنوع مظاهر السيادة.. وممارسة كل دولة لسيادتها الامر الذي يتطلب تحديداً دقيقاً لخط الحدود الذي تمتد اليه ممارسة سيادتها على الافراد والعابرين وانتقال البضائع ونفاذ قوانينها وامتداد سلطات اجهزة الضبط القضائي فيها واستخدام اجوائها وكذا استغلال ثرواتها الطبيعية في باطن الارض وفي سطحها وغير ذلك من المهام المعروفة لممارسة هذه الدولة.. وهذا يتطلب ان يكون هناك حدود فاصلة ومحددة باحداثيات دقيقة.

بينما كانت القضية في الماضي اذا كان هناك يحدث بين اي بلد وآخر كانت في الواقع مشاكل تخوم متقاربة او متقابلة واكثر منها قضية حدود دقيقة يحكمها خط حدودي فاصل باحداثيات دقيقة.. ولأن الانتقال في ذلك الوقت لم يكن يتطلب جوازات سفر لانتقال الافراد وتراخيص لانتقال البضائع وايضاً لم يكن يتطلب جمارك وكانت قضايا الرعي والكلأ والاحتطاب تحكمها العادات القبلية والعادات السائدة لدى سكان تلك

التخوم.

وقد تطور الامر تطوراً كبيراً في ظل مفهوم الدولة الحديثة الى ضرورة ان تكون هناك نقاط محددة وان يكون هناك خط حدودي فاصل بمجموعة احداثيات دقيقة تشكل في مجموعها خط الحدود الفاصل بين دولة واخرى ، وعندما نتحدث عن دبلوماسية الرئيس القائد علي عبدالله صالح في معالجة قضايا الحدود لابد ان ندرك انه ما كان يمكن ان يحقق النتائج الباهرة التي توصل اليها في معالجة مجمل قضايا الحدود مع الجيران في الشرق او في الشمال والغرب، الا لأنه انتهج معالجات حكيمة واتبع خطوات مدروسة واسلوباً دبلوماسياً تطلب الكثير من الجهد والمثابرة سواءً على المستوى الداخلي او الخارجي.. وكان الموضوع متصلاً بشكل مباشر بالسياسة الداخلية والسياسة الخارجية للفترة الماضية كاملة.. باعتبار ان السياسة الخارجية هي انعكاس للوضع الداخلي وكل ما كنت قوياً في الداخل كلما امكن ان تحقق بناء دولة واستقراراً ويختلف الوضع في تفاوضك مع الآخرين حول قضايا حساسة مثل قضايا الحدود .

ولابد ان نستحضر عندما نتحدث عن مشاكل الحدود انه وان كان يمتد اقدم هذه المشاكل حضوراً لدى الجيل الحالي والجيل الذي سبقه الى ٦٦ عاماً ، فإنها في الحقيقة تمتد الى اسباب ومعطيات ترجع الى زمن طويل وارتبطت في نشأتها بأوضاع دولية متغيرة وبأوضاع داخلية غير مستقرة.. الامر الذي يفرض علينا القول: ان مشاكل الحدود اليمنية ليست مسؤولية الجيل الحالي او جيل بعينه .

وبقدر ما كان نتاجاً لغياب الوحدة اليمنية ارضاً وانساناً ووجود عوامل التجزئة والتفكك لليمن الطبيعية اصلاً.. وكذلك نتيجة لاختلالات الاوضاع الداخلية وضعف الدولة المركزية وبروز عوامل وقوى محلية في الاطراف.. ولذلك كله فإن مجمل هذه العوامل كاملة الدولية والداخلية يعود الى ضعف الدولة المركزية وغيرها ونشوء قوى محلية واستمرارها لممارسة السلطة في مناطقها وكذلك وجود مصالح لها مع البلدان المجاورة.. هذا كله شكل مجمل الوضع الذي احاط بقضية الحدود اليمنية والذي برز حضوره في أثر الجيل الحالي والسابق في إطار محدود .

هذه اللمحة حول مشكلة الحدود في الحقيقة تعطينا فكرة لندرك ان ملف الحدود ومشاكلها لم يكن بالامر السهل وخاصة وقد تراكم حولها



قصور كبير في فهم وطبيعة حقيقة كل مشكلة.. وذلك ما يعطي لدبلوماسية الاخ الرئيس علي عبدالله صالح قدراً كبيراً من التوفيق وحكمة بالغة في التعاطي مع كل مشكلة بما يتناسب مع خلفيتها واختيار الاسلوب المناسب لمعالجتها.. ويكفي ان نعرف ان المعاهدات التي كانت تربطنا مثلاً فيما يتعلق بقضية الحدود مع الاخوة في المملكة العربية السعودية ولا تصور ان هناك ١٪ من المثقفين قد اطلع على نصوص هذه الاتفاقية بالكامل وحلها.. يمكن يكون هناك عشرون الى خمسين فرداً او حتى مائة فرد من المثقفين الذين اجهدوا انفسهم في ان يطلعوا على نصوص هذه الاتفاقية وعلى معاشية خلفيتها وقد نجد البعض يقول: ان اتفاقية الطائف وقعت في الطائف في تهامة، وهذا منتهى الجهل.. فكان هناك جهل كامل بقضايا الحدود.

ولا بد ان نبرز هنا ونحن بصدد الحديث عن دبلوماسية الاخ الرئيس علي عبدالله صالح الخطوات التي انتهجها لمعالجة قضايا الحدود.. وما يتم استعراضه من خطوات التزم بها وانتهجها الاخ الرئيس علي عبدالله صالح، وهذا ليس في إطار المدح، وقد قال عدد من الاخوان: ان الرئيس في غنى عن المدح وعن تدبيج الوصف والكلام.. ولكن هناك خطوات عملية انتهجت فعلاً في معالجة قضايا الحدود.

وكان الاساس الذي حكم كل هذا هو انتهاج سبيل الحوار.. فكان تناول قضية الحدود لدينا كما نعرف على المستوى الرسمي او حتى على المستوى الشعبي والمقاييل الخاصة اشبه بالكفر ان تفكر في قضية الحدود او في كيف ان نحلها والسبب في الاساس هو الجهل بقضية الحدود.. صحيح كان هناك غيرة وطنية لكن لا يحكمها في الاساس المعرفة او الاطلاع.. ولذلك كانت اول مشكلة برزت في الساحة هي المشكلة التي حدثت في المناطق الشمالية عندما بدأ خط شرورة يمضي هناك، وحصلت اشكالات بين قبائل وائلة ويام وحصل تجمع قبلي كبير من كل اليمن مع قبيلة وائلة والاخ الرئيس بادر بارسال وفد الى نجران للتفاهم مع الاخوة في السعودية.. ولكن قبل ذلك اللقاء مع القبائل في داخل البلاد، حيث كان تجمعهم.. وفعلاً ذهب الوفد وكنت انا احد اعضائه والتقينا مع القبائل وتفهمنا المشكلة ومطالبهم وكانوا ينظرون الى هذه المشكلة كمشكلة قبلية ولكنها في الحقيقة مشكلة بين دولتين.

بعد ذلك كان اللقاء مع الجانب السعودي ، وطلب منهم ازالة بعض الاحداثيات التي كانوا قد انشأوها ، وهذه اثار حفيظة قبائل وائلة ودعوتها للنكف القبلي كما هو معروف في القبائل الاخرى.. وان هذه مصادر اشكالات واننا نعاني من مشاكل تخريب هنا وهناك ونواجه نظاماً له نهج آخر في جنوب اليمن وقال الاخوة في السعودية : اننا انشأنا هذه الاحداثيات لأغراض أمنية وليس لأغراض سياسية ويمكن ان نسلمكم وثيقة بهذا.. لكننا ضغطنا واعترضنا فقالوا: اذا كنتم تريدون ازالتها على اساس ان هذه في ارض يمنية فنحن نقول بأنها ارض سعودية.. واذا كان الموضوع قائماً على اساس تفاهم اخوي وهذا الكلام كان من الامير احمد بن عبدالعزيز نائب وزير الداخلية الذي قال: « انا يمكن اتجاوز صلاحياتي واعدكم بان انسفها ولا تخرجون من هذا المكتب الا وقد نسفت لكن بشرط واحد وهو ان تقبلوا مبدأ التفاوض والجلوس على طاولة المفاوضات وليس انتم كوفد وانما من بعد العودة الى قيادتكم .. نريد القبول بمبدأ ان نتفاوض بحل قضايا الحدود » .

اذا لم يكن لدينا وقتها قرار سياسي وليس هناك استيعاب للمشكلة وقد تحول وضعنا الى وضع محرج لأنه عندما نقبل التفاوض على اي اساس يكون هذا القبول لا تريدون اتفاقية الطائف نقبل بالقانون الدولي .. المهم اقبلوا مبدأ التفاوض والجلوس على طاولة المفاوضات وطبعاً كان هذا مستحيلاً ان نقبل بهذا الشيء .. ومن هذا الموقف تبين الاخوة وتبين الاخ رئيس أننا امام شيء لا بد ان يكون محل دراسة .. ومن هنا انتهج الاخ الرئيس خطة جمع الوثائق والدراسة والتمحيص للخلفية التاريخية للظروف ولكل النصوص التي تحكم الموضوع على المستويين الداخلي والخارجي واستعرض مختلف البدائل للتعامل مع هذا الموضوع سواءً على الاساس التاريخي او على اساس المعاهدة القائمة او على اساس معاهدة جديدة ودراسة كل البدائل والمعطيات والمتطلبات لكل بديل .

وظل هذا الموضوع محل دراسة ونتيجة لأن معالجته لا يتم الا بالحوار وعدم الانفراد بالقرار في قضايا حساسة وهامة من هذا النوع، ولذلك فقد كان الاخ الرئيس يشرك الكثير من اصحاب الرأي والاختصاص حتى وصل الامر الى ان تم عرض الموضوع برمته على مدى ثلاثة ايام متصلة في لقاء شمل المجلس الاستشاري ومجلس الوزراء والقيادات العسكرية



والأمنية في محاولة لاستيعاب المشكلة وكيف هي وما خلفيتها وأين نحن وماذا نريد؟ كان هذا في عام ١٩٨٧م.

جانب آخر وهو رفض أي تفاهم حول قضايا الحدود إلى أن يتم الوصول إلى اتفاق حول قضية الوحدة اليمنية وكان هذا من أهم الجوانب التي كانت تعطي مبرراً منطقياً بأن قضية الحدود لا يمكن أن ينفرد بها أي جانب وكان هناك تفاهم على هذا الشيء مع الأخوة في الجنوب .. وإن لم يكن مكتوباً .. ولكنه في الأخير ثبت في ٢٠ نوفمبر عام ١٩٨٩م باتفاق موقع ومكتوب عليه التزام الطرفين بهذا، ويومها كان هناك فاصل بين هذا الاتفاق وإعلان قيام الوحدة في ٢٢ مايو ١٩٩٠م.

وقد تم الاتفاق على هذا في وثيقة بان لا يتم البت في أي قضية من قضايا الحدود إلا بتفاهم قيادتي الشطرين أو في ظل قيادة دولة الوحدة .. وكان اتفاق القاهرة حول إعادة الوحدة قد نص أيضاً على أن يحدد الدستور حدود الجمهورية اليمنية الجديدة .. فكان هناك التزام بربط قضية الحدود بالوحدة اليمنية وهذا قد أكسبنا كثيراً من الأمور بما في ذلك التأييد المطلق وغير المتوقع المتناهي الذي صدر في تصريح رسمي للملك فهد بن عبدالعزيز عندما التقى به الأخ علي عبدالله صالح في حضر الباطن قبل إعادة تحقيق الوحدة بفترة قصيرة على اعتبار أن الوحدة اقتربت وأنه في هذه الحالة سنتعامل مع قضية الحدود.

ولهذا فقد ظلت هذه القضية محل طرح مستمر مع المؤسسات الدستورية وأول حكومة للوحدة قدمت بيانها إلى مجلس النواب التزمت فيه بمعالجة قضية الحدود مع الأخوة في المملكة وعمان ولم تكن مشكلة الحدود البحرية قد نشأت مع إريتريا رغم أنها كانت قضية وملفاً قائماً وموجوداً في وزارة الخارجية ومع كل الرؤساء السابقين ولكنه لم يتم التمعن فيه في كيف يمكن أن يكون عليه الوضع والتفاهم مع إثيوبيا سابقاً ثم إريتريا فيما بعد وظل الموضوع مشكلة .. إذا فقضية الحدود أثارت الحرب ونشوب الحرب أكثر من مرة وحدثت مناوشات كثيرة واشكالات كبيرة بالنسبة لقضية الحدود .. مع سلطنة عمان كان الأخوة في الشطر الجنوبي سابقاً قبل الوحدة قد بدأوا نوعاً من التفاهم ولكن لم يكن قد تم التوصل إلى اتفاق وبنفس القدر كان قد تم استحضار كل الوثائق ومعرفة كل الخلفية والدراسة وطرح الموضوع على المؤسسات الرسمية ثم أيضاً على المؤسسات



الدستورية والقوى السياسية .. ثم طرحه مع القبائل المعنية بالموضوع في الحدود سواء في المهرة او في وائلة الأمرين معاً على القبائل الممتدة على خط الحدود وتم المقابلة واللقاء مع مقادمة المهرة واعيانها وتم طرح كل البدائل والحلول الممكنة التي ستتم لكي تكون هناك قناعة شعبية بالموضوع وهذا ماتم ..

اما قضية الحدود البحرية مع ارتيريا فأنتم تعرفون خلفيتها وكما قلت كان ملف الحدود البحرية قائماً منذ وقت مبكر ولكنه لم يكن محل تناول الى ان انفجرت المشكلة في جزيرة حنيش واتبع الاخ الرئيس تلك المعالجات الحكيمة في الاتصال بالمؤسسات الدولية والقبول بالتحكيم الدولي وتم في هذه الحالة حشد عشرات الآلاف من الوثائق الخاصة بقضية الجزر والحدود البحرية من الداخل والخارج والتي افادت كثيراً امام المحكمة الدولية التي حسمت الموضوع.

كذلك كان لابد من حشد الموقف الدولي وطرح القضية مع كل الوفود الزائرة لليمن او مع كل وفد يزور البلدان الأخرى حول مشكلة الحدود سواء مع الشمال والرغبة الصادقة في الوصول الى حلول مبنية على اساس لا ضرر ولا ضرار وكان هذا هو المبدأ الأساسي والشعار الذي افهم الكثيرين في التعامل بان نحل المشكلة لكن لا ضرر ولا ضرار .. لانريد ابدا ان نتضرر ولا يمكن ابدا ان نتجاهل حقائق دائمة او التزامات سابقة .. وكان لابد لهذا الموضوع ان يرافقه بناء القوات المسلحة والأمن وان يرافقه بناء الدولة وكل ماتم انجازه وكان الحوار في الواقع هو الأساس الى جانب محاولة ترسيخ الوحدة الوطنية والحوار وهو الميثاق الوطني وكل التعاملات التي تمت وترسيخ الامن والاستقرار كأساس للداخل حتى يتم التعامل مع قضايا الخارج وفي القضايا الحساسة مثل الحدود .. وشكراً .



• د/محمد بن محمد الحميدي

اليمن

والأمن القومي

صمام أمان للأمن القومي اليمني •





● عانى المجتمع اليمني خلال العقود الأربعة الماضية اضطرابات سياسية وأمنية شديدة انعكست سلباً على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هددت الأمن القومي بصورة خطيرة.. فتورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م (في الشمال) افضت الى حرب اهلية مفتوحة طيلة سبع سنوات انقسمت جرائها اللحمة الوطنية وخلقت مشاكل اقتصادية وأمنية واجتماعية لازالت آثارها قائمة حتى الآن. وخلال مرحلة السبعينات وبعد ان استقل الشطر الجنوبي من الوطن دخلت اليمن بشطريها مرحلة جديدة من مراحل الصراع العسكري والسياسي على السلطة وكيفية إدارة شؤون الدولة. وتعلت وتيرة الصراع المسلح بين نظامي صنعاء وعدن على اثر ثلاثة زعماء. الاول: الرئيس ابراهيم الحمدي في ظروف غامضة، والثاني الرئيس احمد الغشمي بحقيبة ملفومة انفجرت في مكتبه بعد ان ارسلت اليه بواسطة مندوب كان يُعتقد انه يمثل الرئيس الجنوبي سالم ربيع علي الذي لقي حتفه هو الآخر على اثر انقلاب حزبي صغير داخل المكتب السياسي للحزب الاشتراكي ولغرض الاستحواذ على السلطة. وكانت المحصلة للأوضاع والظروف السابقة: سيادة العنف السياسي وضعف شرعية السلطة وتدهور التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدرجة كبيرة. واستمرت الاحوال على ما هي عليه متدهورة حتى ظن المراقبون والمتابعون للشأن اليمني من داخل الوطن وخارجه ان الأمن القومي لليمن بشطريه معرض للانتكاس والاهتزاز والحرب الاهلية لاشك قادمة. وشاءت الاقدار ان تخيب هذه الظنون وان يبدأ المجتمع اليمني صفحة من اهم صفحاته التاريخية بعد ان تحقق له الانتقال من واقع الحروب والاغتيالات السياسية والصراع الدموي على السلطة الى واقع السلم والاستقرار النسبي وتحقيق الامن الاقتصادي وبالتحديد في شمال الوطن جاء ذلك التغيير بعد ان وافق الرئيس علي عبدالله صالح -حفظه الله- على تحمل اعباء الوطن الثقيلة واستلام زمام السلطة في ظل ظروف أمنية وسياسية واقتصادية غير مشجعة تزامن معها الخوف من فراغ دستوري في البلاد عندما اتضح ان أياً من القيادات العسكرية أو الشخصيات الوطنية لم تجرؤ على استلام السلطة. وقد شبه الرئيس علي عبدالله صالح ذلك الإجراء - أي عندما تسلم الحكم - بأن من يحكم اليمن في تلك الظروف الخطيرة يشبه من يقف على رؤوس الثعابين.

في المقابل اعتقد البعض ان الرئيس الجديد للجمهورية العربية اليمنية لن يصمد اشهرًا بل اسابيع معدودة وان الرجل يحمل كفته بيديه، والبعض الآخر راهن ان هذا الرئيس متحمس للسلطة ولا يدري ما يجري على الساحة اليمنية وقليل الخبرة بالاوضاع المتزامنة ولا يعلم مصيره، في حين رأى آخرون ان المقدم الشاب الذي كان حينها قائداً للواء تعز مندفع ومتلهف على الحكم وغير آبه بالواقع المؤلم الذي تعيشه البلاد ومن الصعب عليه مواجهة الظروف السياسية والاقتصادية والأمنية المتدهورة التي لم تستطع اي من الزعامات السابقة منذ قيام الثورة وحتى مجيئه السيطرة عليها او التقليل من حدتها.

غير أن الواقع جاء معاكساً للرهانات السابقة فقد استطاع القائد المنتخب (في تلك الظروف الخطيرة الذي وصفه الكثير من زعماء العرب والعالم بأنه أمل الأمة اليمنية ومنقذها) بذكاء وحكمة غير معهودة وشجاعة مطلوبة حينها التعامل مع المعطيات المؤلمة والتخلص من افرازاتها شيئاً فشيئاً حتى أمكن تثبيت الامن والاستقرار وتحقيق قدر لا بأس به من التنمية الاقتصادية وإعادة اللحمة الوطنية التي تفككت على مدار عقدين من الزمن في اعقاب ثورة ٢٦ سبتمبر وما نتج عنها من صراع عقائدي وعسكري بين الملكيين والجمهوريين وللأمانة والمصادقية الموضوعية فإن الرئيس علي عبدالله صالح هو اذكى واجراً واشجع حاكم في تاريخ اليمن الحديث استطاع تحقيق منجزات عدة سياسية واقتصادية واجتماعية للبلاد، وتمكن في الوقت نفسه من التغلب على عقبات وتحديات صعبة وإغلاق ملفات هامة كانت تهدد الأمن القومي وظلت على مدار من الزمن سبباً من اسباب الاضطرابات السياسية والعسكرية في البلاد.

لذلك وبناءً على ما سبق سوف نتطرق وبايجاز الى قيادة الرئيس علي عبدالله صالح في مواجهة الأزمات والتحديات التي واجهت الوطن منذ توليه مقاليد السلطة وحتى الحاضر على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي واثر هذه السياسة في تحقيق الأمن القومي.

أولاً: مرحلة ما قبل التوحيد (١٩٧٨-١٩٩٠م)

عندما تولى الرئيس علي عبدالله صالح -حفظه الله- مقاليد السلطة كان الوضع اليمني: الأمني والسياسي والاقتصادي مهزوزاً بصورة عالية جداً، وهو الأمر الذي جعل اهم الشخصيات العسكرية والسياسية والقبلية



حينها تتراجع وتتباعد عن كرسي الحكم الذي أدرك فخامته انه مفخخ ويتطلب بداية تثبيته -اي تأمين السلطة- وضبط الامن والاستقرار وبناء الدولة الذي يستلزم قبل ذلك استقرار النظام بحيث يتمكن من مواجهة المخاطر والتحديات المحيطة به وبالوطن عامة، لذلك كان التوجه قوياً وفورياً نحو إعادة اوضاع وترتيب اجهزة الامن والدفاع وبصورة يجعلها قادرة على تأدية المهام المنوطة به على اكمل وجه، وفي الصدد نفسه تم اختيار العناصر المخلصة والموثوق بولائها الوطني لقيادة وتنظيم اجهزة الأمن والدفاع والاستثمارات وبحكم متطلبات الامن ذاتها.

وفي المقابل تم تطهير مؤسسات الجيش والأمن من العناصر المخربة والمشكوك في ولائها الوطني. خاصة بعد ان تم اجهاض اكبر محاولة انقلابية جرت ضد الرئيس علي عبدالله صالح في اكتوبر ١٩٧٨م من قبل بعض العناصر العسكرية والامنية (من الناصريين) المدعومة من نظام الجنوب وقتها.. وتمكن النظام بقيادة الرئيس علي عبدالله صالح بعد هذه المحاولة من تثبيت نفسه والمحافظة على اركان الحكم في ظل ظروف شديدة الخطورة، مما اثار دهشة الكثير من الداخل والخارج الذين راهنو على فشل قيادة الرئيس علي عبدالله صالح وتوقعوا انهيار نظامه بصورة مماثلة للأنظمة والقيادات التي سبقته، وفي الحقيقية استطاع الرئيس علي عبدالله صالح -حفظه الله- احكام السيطرة على اجهزة الدولة الامنية والعسكرية والاستخباراتية بصورة كافية ومطلوبة حينها لاستقرار النظام والدولة.. ومن منطلق رؤيته ان استقرار النظام وتأمين دائرة السلطة هو الركيزة الاساسية والاولى لتحقيق الامن القومي للدولة. ولا يمكن صنع الاستقرار واحداث التنمية الاقتصادية وتنمية الاحوال الاجتماعية في ظل نظام مهزوم ومعرض للسقوط في أية لحظة على غرار ما حدث للأنظمة السابقة، في مقابل هذه الشدة وقوة الاحكام الامنية والعسكرية، فمنهج الرئيس -حفظه الله- سياسة مرنة يغلب عليها السماح والعفو بحق من تحفظ على حكمه وعمل على مواجهته. أبدى القبول للتفاوض مع كل من يختلف مع سياسته ونظامه سواء من الداخل اليمني او من خارجه.. وتمكن بهذه الحكمة والدبلوماسية العقلانية من اقناع الخصوم قبل المناصرين له بأنه امل الأمة اليمنية ومنقذ الوطن من محنته ومأزقه الدورية منذ قيام الثورة في ١٩٦٢م وحتى مجيئه.



بعد ذلك قرر الرئيس علي عبدالله صالح تأمين الجبهة الجنوبية التي كانت مستقلة على أثر مصادمات الحدود الشطرية مع الجنوب في فبراير ١٩٧٩م، فقد تم التوقيع مع نظام عدن على بيان الكويت الوحدوي (مارس ١٩٧٩م) وبالشروط الجنوبية مع علمه التام بأن هذه الخطوة كانت لاثثير فرح القوى التقليدية والمحافظة في الداخل اليمني والجوار الخليجي. خصوصاً إذ كان الماركسيون حجر الزاوية في الوحدة. غير ان الرئيس علي عبدالله صالح كان يدرك ان موافقته على البيان تتيح له كسب الوقت وتدعيم مواقفه الداخلية.

ثم تفرغ خلال هذه الفترة لمواجهة آخر عقبات الامن والاستقرار في البلاد والمقصود بها حرب العصابات الماركسية في المناطق الوسطى في شمال اليمن من خلال محاورة قادة هذه القوى ومجابهتهم في الآن معا طيلة الفترة ١٩٧٩-١٩٨٢م وكانت المحصلة إحتواء نشاط هذه القوى وإدماج أهم قاداتها في بعض اجهزة الدولة ليتم اغلاق ملف من اهم ملفات تهديد الامن الوطني للدولة، حينها وبعد ان تحقق الأمن النسبي للجمهورية العربية اليمنية، حرصت القيادة السياسية ممثلة بزعيمها الرئيس علي عبدالله صالح اعطاء التنمية البشرية والاجتماعية أولوية هامة فقد شهدت البلاد في عهده للمرة الاولى تأسيس مشاريع هامة اساسية في دعم متطلبات الامن الاقتصادي والاجتماعي مثل بناء السدود (كان من اهمها بناء سد مارب) وتوسيع شبكة الطرقات في مختلف ارجاء المدن اليمنية وبناء المدارس والمعاهد والجامعات الحكومية وكذا التوسع في خدمات الطبابة والمياه والكهرباء والتلفنة والمواصلات، البرية والجوية، تزامن مع هذه المنجزات افساح المجال للديمقراطية وتفعيلها على الساحة اليمنية وكانت البداية أوائل الثمانينات (١٩٨٢م) مع انشاء المؤتمر الشعبي العام الذي ضم مختلف القوى السياسية في البلاد وكان له اثر بالغ ومهم في استيعاب الصراعات السياسية بين تلك القوى في اطار مؤسسي معترف به وتحويلها من صراعات مع الدولة ونظام الحكم مباشرة الى صراع تنظيمي وحزبي، وهو الامر الذي استنفذ طاقة تلك القوى وتحويلها بعيداً عن المواجهة المباشرة مع الدولة.

واجمالاً وبناء على ما سبق يمكن القول ان اليمن حققت في ظل قيادة الرئيس علي عبدالله صالح قبل التوحيد انجازات مهمة في مجال الامن

والدفاع والاقتصاد والثقافة والتعليم وغيرها من المجالات والغايات التي جعلت لليمن وضعاً سياسياً مهماً داخل المنطقة العربية وعلى مستوى الدائرة العالمية، وخاصة بعد ان أصبح اليمن عضواً فاعلاً ومتفاعلاً في النظام العربي بعضويته في مجلس التعاون العربي الذي تأسس عام ١٩٨٩م وضم في عضويته كل من مصر والعراق والاردن.. وكذا بقدرته على لعب ادوار هامة في المصالحة العربية كما فعل في وساطته الناجحة لاحتواء الازمة المصرية - الليبية عام ١٩٨٧م، ومساعيه الناجحة الداعية الى عودة مصر الى النظام العربي، في الوقت نفسه كانت القيادة السياسية اليمنية تعمل بدقة بالغة على اقامة علاقات يمنية متوازنة وفاعلة مع العالم الخارجي في الشرق والغرب وهو الذي اكسب اليمن احترام ودعم المنظومتين الشرقية والغربية معاً، وهذا المكسب ماكان ليحدث مع أية دولة اخرى خلال الحرب الباردة بعد ان توزعت اطراف العالم ووحداته فيما بين الغرب الرأسمالي والشرق الاشتراكي في حين كان لليمن اسلحة ومعدات عسكرية وخبراء من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية في الوقت نفسه، ولعل هذا الامر كان يعكس السياسية الحكيمة والخبرة القيادية لالاخ الرئيس علي عبدالله صالح -حفظه الله- الذي استطاع احتواء الخصوم وتوحيد اللجنة الوطنية في الداخل وفي الخارج اقامة علاقات متوازنة وجيدة مع اقطاب العالم المتباينة ثقافياً وسياسياً.

وبموجب ماسبق تحقق الاستقرار السياسي والتطور الاقتصادي والامني الاجتماعي للجمهورية العربية اليمنية وهو الامر الذي كان له اثر بالغ في الدفع بعجلة اعادة تحقيق الوحدة اليمنية التي تمت في ٢٢ مايو ١٩٩٠م بعد حوارات ومباحثات وخطوات ديمقراطية وعلى مدى عقد من الزمن (١٩٧٩-١٩٨٩م).

ثانياً: مرحلة ما بعد التوحيد (١٩٩٠-١٩٩٤م)

١- على الصعيد المحلي:

كان من المفترض بعد تحقيق الوحدة اليمنية وزوال مجمل التحديات والمخاطر التي كانت تهدد قيامها ان يتحقق الامن القومي على نحو مثالي، وعلى اعتبارات اولها: ان عوامل التشطير والتجزئة وما رافقها من ازمت واضطرابات سياسية وعسكرية قد انتهت وثاني هذه الاعتبارات: ان الوحدة تحققت بوسائل سليمة وحوارات ديمقراطية بناءه استمرت عشر سنوات

اعتبرت اللجنة الاولى لقيام دولة ديمقراطية والخطوة الاولى في تاريخ اليمن للتداول السلمي للسلطة. وثالث هذه الاعتبارات كون اليمن يمتلك القاعدة البشرية الواسعة والثروات المعدنية الوفيرة والموقع الجغرافي المتميز والقوة العسكرية القادرة على حماية الوطن ومصالحه.

غير ان الواقع جاء مغايراً لما كان يفترض ان يكون بعد ان عصفت بالبلاد بعد العام الاول للتوحيد أزمة سياسية حادة بين اطراف القرار الوحدوي الشجاع (حزب المؤتمر الشعبي العام- الحزب الاشتراكي اليمني) كانت اسبابها في مجملها تتعلق بقضايا امنية تزامنت مع موجة من العنف والاغتيالات السياسية طالت رموزاً وشخصيات من الاحزاب الحاكمة. وقضايا اخرى تتعلق بدمج الجيش والاجهزة الامنية التي لم تدمج بسبب تقديم موعد اعلان الوحدة ستة اشهر عن الموعد الذي كان مقرر قيامها فيه (نوفمبر ١٩٩٠م).

(غير ان هذا العامل لم يكن السبب الرئيسي لعدم استكمال عملية الدمج فقد اتضح لاحقاً ان عملية الدمج لم تتم بسبب حسابات وتصورات امنية رسمية كل حزب لنفسه في مواجهة الآخر) فضلاً عما سبق لاحت بوادر خلاف بين الحزبين الحاكمين حول امور تتعلق بعوائد النفط.. وتمديد فترة الفترة الانتقالية، وموقع القوى المحافظة في السلطة.

ثم تعممت الازمة السياسية الى ازمة اقتصادية واجتماعية وامنية سرعان ما تحولت الى مواجهة عسكرية صيف ١٩٩٤م بين القوات الشرعية والقوى الاشتراكية ما لبثت ان تطورت الى حركة انفصالية فاشلة تولى مسؤوليتها الطرف الثاني في صنع الوحدة (الحزب الاشتراكي اليمني).

غير ان الانفصال انهار لأن غالبية اليمنيين اجمعوا على التكرار له ولأن القيادة السياسية بزعامة الرئيس علي عبدالله صالح رفضته بقوة وعملت بحزم على اجهاضه بعد ان تحقق النصر الكامل لقوات الوحد.. ليتم اغلاق ملف الانفصال وتحسم الازمة بصورة كاملة.. وبرغم ان الامن القومي حينها تعرض لهزة وشرخ عميق -اقتصادياً واجتماعياً- مازالت اثاره حاضرة حتى اليوم.

الجدير ذكره ان القيادة المؤتمرية بقرار من رئيسها الرئيس علي عبدالله صالح حرصت منذ بداية الازمة على اتباع اسلوب التهدئة والمرونة المبنية على الحاذير والاستعداد لأية احتمالات طارئة بما فيها المواجهة



العسكرية.

فقد قدم الرئيس وحزبه تنازلات تلو التنازلات في سبيل إحتواء الازمة وتجنب البلاد خطر الحرب والتشطير من جديد. والواقع ان التنازلات المؤتمرية للاشتراكي كانت قد بدأت منذ قبل الازمة منذ وافق الرئيس علي عبدالله صالح على مناصفة الاشتراكي في السلطة برغم الفارق الديمقراطي الكبير (١٦ مليوناً - ٢ مليون) وبرغم ان الاشتراكي قبل التوحيد بأسابيع معدودة كان على حافة الانهيار ولايشكل قوة تذكر في الحقل الدولي في اعقاب إنهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك الانظمة الشيوعية، وكان يبحث عن مخارج وحلول لبقائه على الخارطة السياسية والوحدة افضل خيار والمنفذ الوحيد لنجاته.

واستمرت التنازلات المؤتمرية للاشتراكي طوال الفترة الانتقالية بدءاً بالموافقة على اقرار دستور الجمهورية بالشكل الذي يريده الحزب الاشتراكي وبرغم معارضة قاعدة شعبية عريضة على بعض بنوده، وانتهى بالموافقة على تمديد الفترة الانتقالية، وعلى التفاوضي عن الكثير من التجاوزات الاشتراكية التي تتعلق بقضايا مالية وقانونية وادارية وأمنية كان اخطرها المظاهرات الشعبية الخطيرة والكبيرة وحدث الشغب الواسعة نهاية العام ١٩٩٢م التي تورطت فيها قوى اشتراكية هددت الامن العام وتضررت فيها مصالح ومؤسسات عامة وخاصة ولم تتوقف الا بتدخل الجيش والوحدات الخاصة، ثم ترسخت تنازلات الرئيس علي عبدالله صالح للحزب الاشتراكي وقيادته بعد الانتخابات البرلمانية الاولى ابريل ١٩٩٣م التي هزم فيها الحزب الاشتراكي وحرم بموجب نتائجها من المناصفة في السلطة ولكن بقرار من الرئيس الشرعي للبلاد ظلت القيادات الاشتراكية في مكانها وبنفس الاهلية السابقة لعل ذلك يرضيها ويطوي الازمة التي هددت الامن الوطني ويجنب البلاد والعباد خطر الحرب والفتنة ويحافظ على المنجز الوجدوي الذي اعتبره الرئيس علي عبدالله صالح اهم منجز في تاريخ الشعب اليمني وفي تاريخه الشخصي ويستحق التضحية وأية تنازلات مهما كانت مؤلمة.

لكن الواقع والحال كان يتجه باتجاه تصعيد الازمة وتقريب خطر الحرب ولحسابات رسمها الاشتراكي في نفسه لعل اهمها أن المواجهة العسكرية المحدودة قد تفضي الى تدخل اقليمي ودولي يعقب ذلك ضغط سياسي

عربي وعالمي يؤيد قرار الانفصال ما دام الازمة قد وصلت الى المواجهة العسكرية التي تهدد الامن والاستقرار الاقليمي والعالمي، حينها يتمكن الاشتراكي من حكم الجزء الذي كان يحكمه من قبل ويسيطر على ثرواته التي قد رأى أنه بها سيصبح في مصاف الدول الخليجية.

ولابد ان الرئيس - حفظه الله - كان يعرف نوايا الاشتراكي خاصة بعد ان خسر موقعه السياسي الكبير الذي كان يمثله قبل اجراء الانتخابات، فعمل على تحريك الوساطات المحلية والاقليمية والعالمية لتجاوز الازمة وخطر الحرب الوشيكة التي كان يخشى من وقوعها الاضرار بمصالح البلاد والعباد، لكن كل المحاولات فشلت بما فيها المحاولة الشهيرة التي تبنتها مجموعة القوى السياسية المنبثقة من الاحزاب الحاكمة والمعارضة على حد سواء، والتي تم احيائها في ١٢/١١/١٩٩٣م، بموافقة السلطة واصرار الحزب الاشتراكي، وتبلورت مبادرتها بوثيقة العهد والاتفاق التي تم التوقيع عليها في عمان برعاية الملك حسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية رحمه الله (فبراير ١٩٩٤م) وسط حضور شخصيات رفيعة المستوى محلياً وعربياً ودولياً.

بعد ذلك بات خيار المواجهة العسكرية هو الخيار الاكثر حظاً وتأكد ذلك بعد لقاء صلالة الاخير بين الرئيس علي عبدالله صالح ونائبه علي سالم البيض برعاية السلطان قابوس (ابريل ١٩٩٤م) واشترط النائب عودة القوات المسلحة للطرفين الى حدودها السابقة قبل التوحيد وهو ما اعتبرته السلطة المركزية بداية التشطير ولا يمكن قبوله واعقب ذلك مصادمات عسكرية محدودة وواسعة بين بعض الوحدات العسكرية للطرفين لتشمل الحرب الشاملة في الرابع من مايو ١٩٩٤م لتنتهي بذلك كل الامل السلمية والتطلعات الديمقراطية لحل الازمة والحرب التي تطورت الى حركة انفصالية فاشلة بقرار شمولي من القيادات العليا للحزب الاشتراكي في ذكرى العيد الرابع للتوحيد اليمني، لكن الرئيس الشرعي للبلاد ظل ينادي بالحوار والتفاوض بشرط ان يكون المرتكز لذلك الوحدة اليمنية وأبدى الاستعداد للعضو اذا تم الرجوع عن قرار الانفصال والاحتكام للحوار والايمان بنتائج الانتخابات البرلمانية والعمل سوياً على تحقيق الامن للبلاد والعباد.

هذه المبادرة كانت في ظل تحقيق انتصارات باهرة للجيش الشرعية



تؤكد هزيمة القوات الاشتراكية وسرعة الحسم تزامناً مع اصدار قرار العفو عن الجنود والضباط المغرر بهم وجميع القيادات الاشتراكية باستثناء القيادات العليا التي تولت ادارة الازمة وحولتها الى حركة انفصالية، ترافق ذلك ايضاً مع قرار الرئيس القائد علي عبدالله صالح بمعاملة الجنود الاشتراكيين معاملة حسنة من حيث المعالجة للمصابين منهم وطريقة استسلامهم وتسريحهم وتأمين رجوعهم الى عوائلهم وهذا القرار كان له اثر بالغ في استسلام الكثير واصطفاف بعضهم ضمن الوحدات الشرعية، الامر الذي ساعد على سرعة النصر وبسهولة لم تكن متصورة لتترسخ بعد ذلك الوحدة وتقف على ارضية صلبة.

٢- على الصعيد الخارجي:

في المحصلة العامة حققت اليمن خلال الفترة الانتقالية (١٩٩٢م) انجازاً هاماً في المجال الجغرافي، فقد تم التوقيع على ترسيم الحدود اليمنية - العمانية وبموجب رؤية الرئيس علي عبدالله صالح (لا ضرر ولا ضرار) وتم اغلاق ملف الحدود الشرقية الجنوبية.

كما واجهت اليمن بعد اسابيع معدودة من قيام الوحدة اليمنية ازمة اقليمية خطيرة هي ازمة الخليج الثانية وتطور ذلك التحدي الخطير بعد اندلاع الحرب بين العراق والقوات الامريكية - البريطانية وحلفائها من العرب والعجم.

وبعد النصر الذي تحقق للفريق الاخير عوقب اليمن سياسياً واقتصادياً من قبل بعض الاطراف الخليجية والولايات المتحدة الامريكية التي رأت ان السياسة اليمنية كانت معادية لهما ومساندة للعراق برغم انها سياسة متزنة وحريصة كل الحرص على المصلحة العربية العليا مضمونها ان يحل الخلاف داخل الدائرة العربية وتستبعد الحلول الخارجية ويعاد النظر في القرار الذي تم اتخاذه في القاهرة في ١٠ اغسطس ١٩٩٠م والذي يسمح بتدخل اجنبي لمعالجة الازمة.

لكن اليمن تعرض لضغط سياسي واقتصادي خطير كان من الصعوبة تحمله لولا سياسة التهدئة والاتزان التي مارسها القيادة السياسية لتستطيع اليمن الخروج من ذلك المنعطف الخطير ويستطيع الشعب تحمل وامتنصاص التحدي الذي شكل حينها مصدراً خطيراً لتهديد الامن الوطني برمته.



وأجمالاً يمكن القول ان الفترة الممتدة من (١٩٩٠م - ١٩٩٤م) كانت اهم الفترات في تاريخ الشعب اليمني، ففي بدايتها تحقق حلم وطني كبير تمثل بتحقيق الوحدة اليمنية وفي أواخرها تعرض هذا المنجز لتهديد بليغ على اثر الحرب ومحاولة الانفصالية صيف ١٩٩٤م والواقع يشهد والتاريخ يسجل اهمية دور الرئيس علي عبدالله صالح في ادارة الازمة ومعالجتها خطوة بخطوة بحكمة بالغة وبصيرة نافذة ادت في نهاية المطاف الى المحافظة على منجز الوحدة اليمنية صمام الامان للامن القومي اليمني، كما نستطيع القول ايضاً ان قرار المواجهة العسكرية الذي اتخذه الرئيس علي عبدالله صالح برغم سلبياته الاجتماعية والاقتصادية كان القرار الامثل لانه أحبط مسيرة الانفصال واغلق اهم ملف هدد الامن الوطني في تاريخ اليمن الحديث وكان الخيار الاخير الذي فرض فرضاً عليه وتحمل مسؤوليته في سبيل المصالح العليا للبلاد والعباد. ويجدر بنا هنا ان نذكر حديث الرئيس علي عبدالله صالح بصدد ذلك «لم نكن نريد الحرب، والوحدة تستحق بنظرنا كل التضحيات، كنا نريد ان تسوى الامور بطرق سلمية وبذلنا جهوداً حثيثة في هذا الاتجاه واعطينا كل الفرص اللازمة للحلول السياسية تجنباً للحرب.

اجبرنا على دخول الحرب لاننا نعتبر الوحدة قضية القضايا في اليمن، فهي مستقبلنا الوطني وعندما نبني وطننا نبنيه ليس فقط للجيل الحالي وانما لكافة الاجيال القادمة.. والوحدة تخدم مصالح كل اليمنيين.. والانفصال يضر بمصالح كل اليمنيين، ولو نجح الانفصال لاصبح اليمن مريضاً من جديد بسرطان التشطير، ولتطلب الامر عشرات السنين للعودة الى الوحدة.

تخلصنا من مرض التشطير عام ١٩٨٩م فأراد البعض ان يعود له من جديد، نجحنا في تجنبه وسنعمل على تحصين انفسنا ضد التشطير مع كل ابنائنا في كل المحافظات، شرقاً وغرباً وجنوباً وشمالاً، لقد عاد التاريخ اليمني لينسجم مع الجغرافيا ولن يحدث انفصال بينهما بعد اليوم».

هذا الحديث مقتبس من لقاء صحافي للرئيس علي عبدالله صالح بعد حرب الانفصال مع الصحافي العربي البارز فيصل جلول.

ثالثاً مرحلة ما بعد حرب ترسيخ الوحدة (١٩٩٥م - ٢٠٠٣م)

عرفت الفترة الممتدة من عام ١٩٩٤م - ٢٠٠٣م تحولات هامة فيما يتعلق

بأمن اليمن الوطني على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي وعلى ضوء تطور الازمة الاقتصادية الخانقة التي واجهت البلاد بعد الحرب والتحديات الامنية الحادة التي مرت بها البلاد بعد ان شهدت اليمن ممارسات عنف وارهاب منظم لاسباب ودوافع سياسية وعقائدية متعلقة بالمحيط الداخلي والخارجي بدأت منتصف التسعينات وتطورت بشكل خطير في اعقاب احداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م في الولايات المتحدة الامريكية، وتورطت فيها قوى معارضة للنظام في الداخل والخارج، وبعض الجماعات الاسلامية المناهضة للوجود الامريكية وسياسته تجاه الامة العربية والاسلامية.

ووسط هذه التحديات قادت سياسة الرئيس علي عبدالله صالح المتميزة الى نتائج هامة في الشأن السياسي والاقتصادي والاجتماعي والامني نحاول ذكر اهمها فيما يلي:

١- كان للقرار الاقتصادي الشجاع الذي اتخذته الحكومة الائتلافية (حكومة المؤتمر الشعبي العام - وحزب التجمع اليمني للاصلاح) بزعامة الرئيس علي عبدالله صالح بضرورة الارتباط والشرابة مع صندوق النقد والبنك الدوليين لتصحيح الاوضاع الاقتصادية المنهارة انعكاسات ايجابية بعد ان تم السيطرة على حدة الازمة الاقتصادية نسبياً على ضوء انخفاض العجز في الميزانية العامة عما كان عليه بعد الحرب وتمكنت الدولة من تثبيت سعر الصرف وتسديد جزء كبيره من مديونية اليمن الخارجية واستكمال بعض المشاريع التنموية المجمدة، كما توسعت في الوقت نفسه مشاريع في التنمية الاجتماعية وفي البنية التحتية وخاصة في المحافظات الجنوبية والشرقية (التي كانت فيما مضى محرومة من التنمية) ومنتظر ان تتوسع مسيرة البناء الاقتصادي في المستقبل القريب في حال تقيدت الحكومة ببرامج الاصلاحات الاقتصادية بدقة متناهية والتزمت في الوقت نفسه بمحاربة الفساد والافساد والاهدار للمال العام ومعالجة الاخطاء الاقتصادية الماضية ووضع التصورات والحلول الكفيلة بمواجهة تحديات الاقتصادية العالمية المتمثلة بالعولمة والتكتلات الاقتصادية العالمية.

٢- التزمت القيادة السياسية بممارسة الديمقراطية نهجاً وسلوكاً بعد ان اعتقد البعض أنه من السهل على الرئيس علي عبدالله صالح ونظامه العودة الى الشمولية في ظل النصر الذي تحقق له بعد حرب ترسيخ

الوحدة صيف ١٩٩٤م.

٣- قادت سياسة الرئيس علي عبدالله صالح الهادئة والمرنة الى تحقيق انتصارات باهرة فيما يتعلق بتحديات حدود اليمن البرية والبحرية بعد ان استطاعت اليمن رسمياً وبموجب موثيق دولية التأكيد على احقية وسيادة جزر حنيش للاقليم اليمني وتم انسحاب القوات (المعتدية) الارتيرية منها بدون استخدام وسيلة القوة والحرب التي كان يراد لها ان تكون لغرض زعزعة الامن والاستقرار في المنطقة، كما استطاعت اليمن في الوقت نفسه وبنفس النهج والاسلوب السياسي المتميز للرئيس علي عبدالله صالح التوصل مع الاشقاء في المملكة العربية السعودية التوصل الى اتفاق ينهي مشكلة الحدود المزمنة للبلدين وعلى ضوء اتفاق جدة الاخير الذي تم التوقيع عليه في ١٢ يونيو ٢٠٠٠م بحضور الرئيس علي عبدالله صالح واخيه خادم الحرمين الملك فهد بن عبدالعزيز و الذي مثل انتصاراً لسياسة السلم والحوار والدبلوماسية الذكية التي نهجها الرئيس علي عبدالله صالح بصدد هذه القضية التي استمرت اكثر من سبعة عقود من الزمان تهدد امن واستقرار البلدين.

٤- نهجت القيادة السياسية اسلوب مزدوج لمواجهة تحديات العنف والارهاب التي واجهت البلاد، فمقابل القوة والحزم ضد الجماعات والقوى التي تورطت في اعمال ارهابية استهدفت الأمن والاستقرار المحلي والمصالح والوجود الاجنبي في اليمن، التزمت القيادة السياسية بالعدالة والمرونة بحق من يشتبه بانتمائهم لهذه القوى ولم يتورطوا في اعمال مخلة بالامن والاستقرار في البلاد، فقد تم مؤخراً الافراج عن الكثير من المنتمين لهذه الجماعات بعد التأكد من التزامهم فك الارتباط بهذه القوى فكرياً وعملياً واستعدادهم العمل مع باقي افراد المجتمع وبما يؤدي الى تحقيق امن المجتمع وتطوره، في الوقت نفسه استطاعت الاجهزة الامنية السيطرة على التحديات الامنية التي تمثلت فيما سبق بظواهر الخطف وقطع الطرق والتفجيرات التي استهدفت المصالح اليمنية والاجنبية في آن معا.

٥- ارتبطت اليمن مؤخراً مع الولايات المتحدة الامريكية بروابط امنية ضرورية لأمن واستقرار البلدين وقد كان لهذا القرار اهمية عالية فقد جنب البلاد مؤامرات وقرارات خطيرة كان يراد لها ان تكون استهدفت الامن اليمني على ضوء الاتهامات المغلوطة لبعض الدوائر الامريكية



والصهيونية المتشددة (التي تتحفظ على سياسة اليمن القومية تجاه القضايا العربية) بأن اليمن متساهلة في مكافحة الارهاب وملاذ آمن لافراد تنظيم القاعدة، كما حققت اليمن من هذا التعاون استفادة هامة من حيث الخبرة والتكنولوجيا والمعلوماتية، في الوقت نفسه جنبت البلاد التدخل والمس بالسيادة اليمنية.

٦- على صعيد التضامن العربي في مواجهة التهديدات الاقليمية والدولية اكدت اليمن بلسان قائدها على ضرورة زيادة التضامن والتفاعل بين وحدات النظام العربي للبحث عن حلول ومخارج لحالة الانحسار والانكسار القائمة، والتشرذم الذي تعيشه الامة العربية في ظل التحولات الامنية والاقتصادية العالمية الحاضرة، وقد تحققت اولى هذه الخطوات بموافقة جميع الدول العربية على الغاية اليمنية بضرورة دورية انعقاد القمة العربية لمناقشة القضايا والتحديات التي تواجه الامن القومي العربي.

٧- فيما يتعلق بسياسة اليمن الدولية حرصت اليمن على اتباع سياسة التعاون العالمي وتعميق الترابط بين اليمن ومختلف دول العالم وخاصة التي ترتبط مع اليمن بروابط اقتصادية هامة لتقويم وتصحيح مسارها الاقتصادي.

كما حرصت اليمن في الوقت نفسه على تأكيد التزامها بالمواثيق الدولية وكذا الاعلان العالمي لحقوق الانسان وكل ما يسهم ويؤدي الى تحقيق الامن العالمي والتأكيد كذلك على دور الامم المتحدة في تسوية مشاكل الشعوب وتحقيق الامن والعدالة للمجتمع الدولي بأكمله.

واخيراً يكشف ما سبق ان سياسة الرئيس علي عبدالله صالح الماضية والحاضرة هي بمثابة صمام امان للامن القومي اليمني، فقد حققت لليمن الكثير من المنجزات في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية، وشقت الطرق للانتقال نحو مزيد من التقدم والتطور وبما يخدم الامن الاقتصادي ويحقق التنمية البشرية والاجتماعية ويرسخ مكانة اليمن الرائدة في المجتمع الدولي ويحفظ للبلاد سيادتها واستقلالها وأمنها.

وهو الامر الذي يعني ان قيادة الرئيس علي عبدالله صالح - حفظه الله - لليمن غاية وطنية ومصلحة قومية وضرورة حتمية.





• السفير/محي الدين عبدالله الضبي

اليمن

على المسرح الدولي

مكانة متميزة وحضور اقليمي ودولي





- الإخوة الحاضرون جميعاً.. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،  
اسمحوا لي في بداية الحديث أن أتقدم بخالص شكري للأخ العميد  
الركن/ علي حسن الشاطر مدير دائرة التوجيه المعنوي رئيس تحرير  
صحيفة ٢٦ سبتمبر على دعوتي لهذه الندوة متمنيا له في البداية كل  
الصحة ومزيد من التقدم لصحيفة ٢٦ سبتمبر تلك الصحيفة المرموقة  
التي يعود له ولكل زملائه في الصحيفة كل الفضل في تحقيق ما وصلت  
اليه من مكانه. عنوان المحور الذي دعيت الى التحدث عنه هو «اليمن على  
المسرح الدولي: اليمن في ظل قيادة الرئيس علي عبدالله صالح.. حضور  
دولي ومكانة متميزة التحدث عن السياسة الخارجية اليمنية وحضور  
اليمن على المسرح الدولي موضوع كبير للغاية ومتشعب وليس من السهل  
الامام بكل ابعاده في مثل هذه الندوة خاصة مع تداخل عدد من محاور هذه  
الندوة وترباطها حيث تأتي تحت اطار السياسة الخارجية اليمنية. تمثل  
السياسة الخارجية اليمنية واحدة من ميادين النجاح الكبيرة التي قادها  
فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح منذ تسلم الرئاسة.. ورغم تياراتها  
وامواجهها العاتية الا ان الحكمة والاصرار على النجاح في وضع اليمن  
على خارطة الاقليمية والدولية كان منهاجا واضحا وجليا في فكره..  
حيث سعى الى ان تكون على خارطة السياسية والاقليمية والدولية لعلمه  
الاكيد ان ذلك هو احد اهم العناصر المساعدة للاستقرار الداخلي.. بل  
يمكن القول ان الهدف ليس فقط الحضور بل الحضور الفاعل المشارك  
انطلاقا من مسؤولية ورؤية تحلى بها منذ بداية تسلمه الرئاسة. ظلت  
اليمن حتى نهاية سبعينات القرن الماضي في حالة انكفاء على الذات ولم  
تكن اكثر من مجرد رقم هامشي على مسرح السياسة الاقليمية والدولية  
في منظور الآخرين ولعل السبب يعزى الى انشغالها باوضاعها الداخلية  
ورواسب الصراعات التي شهدتها مسارها السياسي فضلا عن اوضاعها  
الاقتصادية بما جعلها تتعامل بسياسة رد الفعل الباهت لاسياسة الفعل  
المؤثر تجاه التطورات التي مرت بالمنطقة فبدت مهمة الحضور السياسي  
الفاعل على مسرح الاحداث الاقليمية غاية شاقة وغدت كنقش في صخر  
متصلب يحتاج الى جهود استثنائية وصبر في ديمومة وزاد من صعوبة  
الامر ان اللاعبين الاقليميين الفاعلين لا يرحبون بل لاعب جديد يشاطرهم  
الدور المؤثر على خارطة التطورات في المنطقة خصوصا اذا كان هذا

اللاعب مجرد تابع لهذه القوى وهو الامر الذي يتطلب بالضرورة تصميمًا لا يقبل التراجع وعزمًا لا يرجح التردد و حكمة امام تباين الارادات وتلاطم السياسات للقوى الفاعلة في المنطقة هذا الامر تجسد في مواطن متعددة صنع نجاحها وتدفق تراكمها المكانة المشهودة لليمن على المستوى الاقليمي والدولي. تأسست البداية على التزام السبل التي تكفل استقلال نهج السياسة الخارجية والخروج من عباءة التبعية السياسية والأقطاب الإقليمية، بحيث لا تبقى اليمن مجرد حديقة خلفية لأي هذه الأقطاب. وهذا النهج اكتشفته صعوبات بالغة ومعروفة خال معها الكثير من المراقبين حينئذ أن اليمن يسلك رهانا تتضاءل فيه احتمالات النجاح إلى درجة العدم وفي ضوء ذلك صار النجاح في استعادة استقلال القرار السياسي، إنجازًا شاقًا يدخل دائرة الاستثناء، خاصة أن موضوع الوحدة اليمنية، والصراع بين الشطرين كان هو السمة الرئيسية للتحرك الخارجي الدولي وكان البعض يستهويه أن يرى اليمن في هذا الإطار الإقليمي فحسب. وأثمر هذا النهج باكورة قطوفه بمد جسور التعامل المباشر مع الولايات المتحدة، دون وسيط ورأت واشنطن حينئذ أنها بحاجة كذلك إلى التعامل المباشر لترجمة سياستها تجاه اليمن من منظور الصراع الدولي الكائن حينها، وقد أذن التعامل المباشر بين الدولتين بإمكانية استثمار المعطيات والتطورات التي شهدتها المنطقة عندئذ لاستقدام الشركات الأمريكية العاملة في مجال النفط بغية العمل على استخراجها في اليمن عام ١٩٨٤م، الذي قال حينها أن مستقبلًا واعدًا أمام اليمن بعيدًا عن أمواج الخليج المتلاطمة حيث كانت الحرب العراقية الإيرانية في أوجها، ومع أن استخراج النفط قد شكل عاملاً إضافياً في سياق تعزيز أهمية اليمن على خارطة السياسة الدولية، إلا أنه لم يكفل وحده لليمن حضورها الدولي ومكانتها المشهودة ذلك أن الحضور الدولي لأي دولة هو الوجه الآخر لدورها المؤثر، والدور المؤثر لهذه الدولة هو نتاج معادله ذات عناصر ثلاثة: أولاً: توجه محسوب يتبعه بثبات الخطى في الفعل ويوظف كل عناصر القوة الداخلية ليستفيد من الظروف الإقليمية والدولية. ثانياً: سياسات تراكمية تبرز طبيعة وديمومة الحراك. ثالثاً: قبول من الآخرين تسبقه لديهم معرفة مستوى التأثير، أي ان الدور الفاعل تصنعه الدولة بفعلها وديمومة حراكها لا بما لديها فقط من عناصر قوة أو تميز ولا شك أن مكونات هذه المعادلة تبين صعوبة



الطريق التي شقها فخامة الرئيس بعزيمة الرجال الذين لا يتراجعون في منتصف الطريق حتى حققت اليمن مكانتها كدولة نالت احترام العالم بتأسيس تلك المكانة على محاور نوعية في سياق عملية تراكمية، ولذلك فإن الاخ الرئيس لم يتوقف عند نمو العلاقات المباشرة في مطلع الثمانيات مع الولايات المتحدة، ولم يجعل هذه العلاقة على حساب علاقات اليمن مع الاتحاد السوفياتي كدولة عظمى ولم يغفل أهمية العمل على خلق علاقات مثمرة مع الدول المؤثرة الأخرى.. بل إنه ظل يتلمس الدروب التي تكفل تحقيق تلك الغايات في اتجاهات متعددة، امتد رحابها من الاتحاد الأوروبي التركيز على الدول الفاعلة فيه كفرنسا وألمانيا إلى شرق آسيا بالتركيز على عواصم صنع القرار في تلك القارة كاليابان والصين والهند وكوريا. فتعززت الجسور مع تلك الدول بتكثيف الزيارات المتبادلة ولم ينته عقد الثمانينات حتى تحولت اليمن من بلد كان مجهولا إلى بلد صار رقما معلوما لا يغفله الآخرون في مسار سياستهم في المنطقة. والحق أن الحراك الدؤوب في سياسة الأخ الرئيس الخارجية لم يسهم فقط في خلق المكانة التي تحتلها بلادنا اليمن ولم يثمر توسيع شبكة المصالح اليمنية مع الخارج بل إنه شكل عاملا مهما في تشخيصه العقبات الدولية التي كانت تحول دون تحقيق الوحدة اليمنية وتحديد سبل التغلب عليها. فالحرب الباردة التي دارت رحاها بين القوتين العظميين آنذاك قد دفعت كلا القوتين إلى الحيلولة دون إعادة وحدة التراب اليمني من منطلق توجس كليهما من جنوح دولة الوحدة في خندق الآخر، وبمجرد أن لاحت في الأفق شواهد أفول تلك الحرب حتى قبل أن تضع أوزارها بصورة كلية وبمجرد أن ظهرت ملامح العناء على الاتحاد السوفيتي بما ينبئ بتراجع عن عملية الصراع كقوة عظمى أدرك الاخ الرئيس ان بواغث الاعتراض الدولي على إعادة تحقيق الوحدة قد اعتراها ضعف بين وتعززت احتمالات تراجعها، فالتقط الفرصة في لحظة تاريخية هامة، فتمثلت النتيجة في المباركة الدولية لإعادة تحقيق الوحدة كإنجاز تاريخي عزز من مكانة اليمن. على إثر ذلك تتابعت المحطات البارزة لسياسة الأخ الرئيس التي كفلت المكانة المحترمة لليمن، فقد عكس الأخ الرئيس من خلال إعطاء الوحدة بعدا مثمرا استشعره المحيط الإقليمي والدولي بفتح الأبواب التي كانت مغلقة أمام ترسيم الحدود مع الجيران وفق حلول ودية ترك نجاحها - وما رافقها

- انطبعا مثمرا لدى الآخرين بأن اليمن بلد ينشد لنفسه ولغيره السلام وأن نهجه يسهم بفاعلية في استقرار المنطقة. وتجلت هذه الحقيقة بصورة أكثر وضوحاً عندما أثر اليمن الاحتكام إلى وسائل سلمية في شأن اعتداء أرتيريا على جزيرة حنيش اليمنية ولم يغره ضعف الخصم وتأجج مشاعر الداخل، أو الحق المشروع في دفع الاعتداء بالقوة أي باللجوء إلى رد فعل مماثل للفعل نفسه وذلك من منطلق الحرص على أمن أهم ممر مائي تتدفق عبره المصالح الدولية والإقليمية من وإلى المنطقة. لقد استطاع الأخ الرئيس أن يبنى مكانة اليمن على الساحة الدولية والإقليمية لبنة إثر لبنة ليس فقط بما شملته تلك المحطات التي تعنى اليمن بصورة مباشرة ولكن أيضا بما عبرت عنه لبنات أخرى في قضايا تهم المجتمع الدولي ككل تعكس الدور الإيجابي لليمن كما هو الحال مع جهود اليمن لتحقيق المصالحة بين الفصائل الصومالية المتصارعة حتى بات دورها هو الدور الأكثر قبولا لدى هذه الفصائل. وكما هو الحال مع سياسة تجفيف منابع الإرهاب حتى صار اليمن شريكا مهما في مواجهة الآفة الخطيرة، وكما هو الحال مع ما تسهم اليمن به من جهد ورؤية في مناطق أخرى.

أهم المعالم التي تجسد مكانة اليمن على الساحة الدولية ولكي لا نوغل في الحديث عن الحضور الدولي لليمن في إطار المنطلقات والأهداف والسياسات.. ولسنا هنا بصدد تقييمها أو بلورة آلياتها وأدواتها.. ولكن يمكن الاستدلال على هذا الحضور بمجموعة من الفعاليات والإسهامات للسياسة الخارجية اليمنية توضح تلقائيا مدى ذلك الحضور وأهميته: x الوحدة اليمنية وانعكاساتها على الدور اليمني. x تفاعل اليمن الإيجابي مع كل الأحداث العربية والإقليمية وتقديمها لمبادرات متتالية وأوراق عمل مثل: تطوير أعمال الجامعة العربية وميثاقها وهيكلها وهيئاتها. ولعل أول ثمرة لتلك الجهود اليمنية الحثيثة التي تابعها الأخ الرئيس شخصيا حتى وصل العرب إلى رؤيته بضرورة انعقاد القمة العربية بصورة سنوية دورية. x الموقف السياسي اليمني الواضح من حصار الشعب العراقي ومن ثم الحرب عليه.. ومن ثم الرؤية اليمنية الواضحة بأن أولى خطوات استتباب الأمن في العراق يكمن في انسحاب القوات الأجنبية وتقديم مبادرة بذلك الصدد. x الموقف اليمني الواضح والقوي من القضية الفلسطينية وصلته مع كل الفصائل الفلسطينية بما في ذلك حركة حماس وحسن استثمار تلك



العلاقات الجيدة للصالح الفلسطيني تارة بدعم الموقف وأخرى بالنصيحة التي تتقبلها مختلف الأطراف بصدر رحب.. أو جهود الوساطة التي تقوم بها اليمن. x الموقف من الصومال وتواصل الجهود اليمنية لتقريب وجهات النظر بين مختلف الفصائل وعلى مدى سنوات طويلة بعد أن أسماها الإعلام «الحرب المنسية» حتى أضحت اليمن أحد اللاعبين الرئيسيين في هذه الجهود والوساطة فأصبحت مخزن خبرة كبيرة تأتي إليها العديد من الدول لاستشارتها في أمر الصومال. x أوراق العمل التي تقدمها اليمن لتطوير أعمال منظمة المؤتمر الإسلامي.. ورئاستها للهيئة الوزارية خلال هذا العام.. وكذا المبادرة اليمنية لتطوير أعمال حركة دول عدم الانحياز. x دور اليمن الفاعل في مكافحة الإرهاب ونجاحها عمق من دورها لاعبا رئيسيا على الساحة الدولية ودعم استمرار حضورها ومشاركتها في كل الأنشطة والمحافل الدولية الخاصة بمكافحة الإرهاب.. بل إنني لا أبالغ إذا قلت أن الكثير من دول العالم تستمع إلى تجربة اليمن في مكافحة الإرهاب بشقي تلك المكافحة.. الحوار ويد الأمن. x العلاقة مع مجلس التعاون الخليجي مع ما وصلت إليه من تطور مبشر بالخير للمنطقة أتي انعكاسا للتعاون الكبير وخاصة في مجال الأمن وعكس مكانة اليمن كدولة تمثل العمق الاستراتيجي لها وكعنصر في المنطقة يسعى إلى الأمن والاستقرار لا يمكن تجاوزه. x تعامل اليمن مع اللجوء الصومالي المقدّر بمئات الآلاف بصورة إنسانية شكل احد عوامل التأكيد على أن اليمن يسعى دائما في سياسته الخارجية إلى أمن واستقرار الجميع حتى لو أدى ذلك إلى تحمل أعباء فوق طاقته بما جعل الكثير من دول العالم وخاصة المنظمات الدولية المتخصصة في هذا الجانب إلى تثمين ذلك الدور بصورة كبيرة. x في إطار الممارسة الديمقراطية والتعددية الحزبية والتزامات اليمن بالانتخابات في إطار التعددية السياسية والتزام اليمن بحق الصحافة في التعبير وعدم وجود أي سجناء سياسيين ودعم ورعاية حقوق الإنسان إضافة إلى حضورها الدولي بشكل عام أدى إلى مشاركة اليمن مع عدد محدود جدا من الدول النامية قبل عامين تقريبا في القمة التي جمع إطارها الدول الثمان الصناعية في «سي أيلاند» له مدلول نوعي لمستوى الأهمية التي تحتلها اليمن في منظور الدول الكبرى ونتج عن تلك الدعوة اختيار اليمن مع تركيا وإيطاليا في إطار مجموعة دعم الديمقراطية كاعتراف



بما تحظى به اليمن من احترام وانها يمكن ان تكون بتجربتها رائدة في منطقتها في هذا الجانب. x إن تسمية التكتل الذي يجمع اليمن والسودان وأثيوبيا ( ومؤخرا الصومال) بدول تجمع صنعاء لا يعبر عن عاصمة شهدت التأسيس بقدر ما يعبر عن مكانة ودور لدولة عاصمتها صنعاء. x برنامج الاصلاح الاقتصادية بدوره يتم بتنسيق وتعاون كبير مع مجموعة من الدول الشقيقة الصديقة والمنظمات الدولية المتخصصة والصناديق العربية والدولية، كل ذلك الدعم لم يكن الحصول عليه أمرا هينا لولا دبلوماسية التواصل المباشر والمكثف التي يقودها فخامة الاخ الرئيس، وهي في ذاتها تعكس اليمن من منظور الخارج كدولة لها وزنها وتأثيرها. x كما أن إلغاء جزء كبير من ديون اليمن وإعادة جدولة الجزء الآخر لم يكن الا ثمرة من ثمار الحضور الدولي والمكانة المتميز لليمن لدى الآخرين. x إن اليمن ضمن عدد محدود من الدول في المنطقة صارت وجهة مهمة للسياسة الذين يقصدون هذه المنطقة، ولذلك تكاد أن لا تتوقف حركة الوفود الزائرة على مستويات مختلفة من دول متعددة. x وإذا كنا قد ذكرنا آنفا أن الحضور الدولي لليمن في منهج ورؤية الأخ الرئيس علي عبدالله صالح لم يكن مجرد حضور فقط بل حضور ومشاركة فعالة واستقلال للقرار اليمني وهو ما يعكسه إصرار اليمن أن يكون لها رأيها المخالف لكثير من سياسات الدول الكبرى خدمة لمصالحها واحتراما لاستقلال قرارها بأن تظل اليمن على علاقة وثيقة مع جمهورية كوبا الاشتراكية لتأكيد مبدأ الاستقلالية والحفاظ على الرأي الصائب والرؤية القائمة على مرتكزات جوهرية في السياسة الخارجية اليمنية مثل مواقفها من القضية العراقية والفلسطينية وغيرها. ولعل أفضل ما يمكن أن أختتم به هذه الإطلالة على اليمن على المسرح الدولي في ظل قيادة فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح أن أقول أنه أستطاع أن يدرك بدهاء بالغ أن مفهوم الامن القومي للدولة لم يعد ذلك المفهوم الضيق لمعناه الذي ساد قبل عصر العولمة وثورة المعلومات والاتصالات والمواصلات بما جعل العالم قرية واحدة يصعب علينا الفصل في أمنه القومي بين دولة وأخرى. لقد كان لتفجير المدمرة يو أس أس كول في ميناء عدن أثر بالغ في ذهنه بالارتباط الوثيق بين أمن الدولة العظمى التي تبعد عنا آلاف الكيلومترات وأمننا القومي في اليمن وخاصة بعد أحداث ال ١١ من سبتمبر ٢٠٠١م وبما كانت عليه انعكاسات رد فعل

- الحكومة الأمريكية بجعل اليمن واحدة من الدول المستهدفة لحملة أمريكية عليها أنقذت اليمن حينها من رد الفعل ذلك بزيارة خاطفة قام بها الأخ الرئيس وساعده في تحقيقها مكانة دولية قد سبقته وحضور إقليمي ودولي لا يستهان به مكنته من إخراج اليمن من دائرة الاستهداف إلى دائرة الشريك الاستراتيجي في مكافحة إرهاب كانعكاس طبيعي لمفهومه عن تداخل الأمن القومي المحلي مع الإقليمي والدولي وبما يجعل أمن العالم وحدة واحدة لليمن فيها كلمة ودور.









• الدكتور/ حسن السلامي

## القائد

## الانسان

متسامح حتى مع اعدائه



الاخوة المناضلون والسياسيون الاخوة الادباء والكتاب الحاضرون جميعاً.. قبل كل شيء وعلى الرغم من اهمية الموضوع الذي نتحدث فيه اليوم، اسمحوا لي في البداية ان اتقدم بالشكر الجزيل للاخوة العاملين والاخوات العاملات في دائرة التوجيه المعنوي للقوات المسلحة وهيئة تحرير صحيفة «٢٦ سبتمبر» وفي المقدمة العميد الركن/ علي حسن الشاطر اشكرهم على روح المبادرة واليقظة الدائمة التي يتمتعون بها دائماً، فهم لا يتركون مناسبة ولا حدثاً وطنياً الا وتجدهم في المقدمة دائماً، في استطلاع الرأي، والاستطلاعات الاجتماعية والميدانية العديدة والمتنوعة، الامر الذي جعل من صحيفة سبتمبر مرجعاً مهماً ليس على مستوى الخبرات والدروس العسكرية، بل وعلى كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية واشكركم كثيراً على حرصكم لدعوتي لحضور مختلف فعالياتكم ونشاطاتكم وتلك مفخرة اعتز بها واقدرها كثيراً.

الاخوة الاعزاء.. الاخوة الافاضل في التوجيه والصحيفة اقترحوا علي الحديث في موضوع عميق جداً موضوع علمي، فلسفي واجتماعي وسياسي في الوقت نفسه، بل هو المواقف والرؤى القريبة المدى والبعيدة، السريعة والعفوية منها، والعميقة المتأصلة والتاريخية: الموضوع هو: x القائد الانسان. x المواقف الانسانية للرئيس علي عبدالله صالح. x التسامح مع الخصوم. x العفو عند المقدرة. الرئيس علي عبدالله صالح هو انسان بارز وزعيم سياسي من الطراز الاول، ذائع الصيت كثيراً على المستويات الداخلية والاقليمية والدولية، له مؤيدوه وهم كثر، كما ان صناع التاريخ والنجاحات والانجازات العظيمة لا يسلمون من الاذى والحسد، وفي التاريخ نماذج كثيرة من اللذين لم يسلموا من الاذى من عظماء التاريخ وعلى رأس هؤلاء رسول الله محمد بن عبدالله، صلوات الله وسلامه عليه وعلى اصحابه اجمعين. انا اعرف الرئيس منذ حوالي ثلاثة عقود من الزمن، لكن معرفتي المباشرة به تعود إلى بداية عام ١٩٩٠م حيث استقبلنا في حوالي الساعة الواحدة ظهراً، بمناسبة وصولنا صنعاء وبمناسبة انتهاء محنة الاعتقال في سجن الفتح وسجن المنصورة بعدن اثر احداث يناير ١٩٨٦م المشؤومة، حيث كان معي في ذلك اللقاء الاخ عبدالله غانم والاخ الفقيه نصر ناصر علي وزير العمل السابق في الجنوب والاخ عبد القادر باجمال وفي حوالي الساعة الثانية ظهراً قدم لنا الغداء والتحق



معنا احد اطفال الرئيس لتناول الغداء معنا الطفل كان عمره حينذاك حوالي ثلاث سنوات- كان الرئيس علي عبدالله صالح متواضعا لطيفا ودودا وبسيطا جداً، يلبس الملابس الشعبية- الزنة- القميص الأبيض، ويتعامل معنا بكل المودة والمحبة ويتبادل معنا بعض النكات والمزاح بين الحين والآخر، وبكل تأكيد فان اللقاء كان لا يخلو من الحديث الجدي في السياسة وقضايا الوطن، في الماضي والحاضر والمستقبل، حديث هادئ ومسئول .. ان ذلك اللقاء قد ترك في نفسي أثراً ومودة عميقين للرئيس الإنسان الحكيم، أثراً لن يمحا من ذاكرتي ابداً، ومودة ستبقى إلى الأبد ان شاء الله. الاخوة الكرام.. لقد شاءت لي الظروف ان اكون قريباً من الاخ الرئيس علي عبدالله صالح، وخصوصاً بعد حرب صيف ١٩٩٤م، وصدور القرار الجمهوري رقم (٤) بتاريخ ٦ أكتوبر القاضي بتعيين مستشارين لرئيس الجمهورية وهم الاستاذ المناضل الكبير حسن محمد مكي، والشيخ المناضل الكبير الفقيه مجاهد ابو شوارب، د. حسن احمد السلامي. لقد كانت تلك الظروف الطيبة والتاريخية التي وفرت لي فرصة ان اكون على مقربة من الأخ الرئيس لعدة سنوات. كانت فرصة تاريخية لأتعرف عليه عن قرب، فقد رافقته طوال عدة سنوات في زيارات تفقدية ميدانية إلى أكثر المحافظات والمديريات تقريباً، وفي زيارات خارجية إلى بلدان شقيقة وصديقة عديدة.. لقد تعلمت الكثير منه وعنه، وعرفت صبره ورحابة صدره للآخرين على اختلاف مراتبهم ودرجاتهم .. عرفت في الرئيس علي عبدالله صالح الإنسان الحكيم المتسامح مع معارضيه بل حتى مع أعدائه، ولقد كان لقراراته في العفو العام نماذج نادرة في التسامح، حماية للوحدة والوطن والمواطنين، والقرارات عديدة، لكن أهمها كان قرار العفو العام الصادر في صيف ١٩٩٤م حين كانت الحرب ما زالت دائرة. ان المواقف الإنسانية المتسامحة للرئيس كثيرة وتحتاج إلى الكثير من الوقت لتسجيلها والحديث عنها، تمنياتي للأخ الرئيس طول العمر، والعافية والصحة الطيبة، لمواصلة مهامه العظيمة في استمرار قيادة اليمن المجيد، ومن نصر إلى نصر ان شاء الله.



● احمد عبدالله المجيدي

ينبذ الخصومة ..  
ولا يحمل حقداً وكراهية لأحد





لقد شهد التاريخ العربي عموماً والتاريخ اليمني على وجه الخصوص وفي الكثير من العصور العديد من الصراعات الدموية والمآسي والتي عادة ما كان المنتصر فيها وتحت تأثير شدة النصر وسيطرت نزعة الانتقام يمارس اعمالاً تتنافى والطبيعة البشرية كالقتل والاذلال والتشريد للخصوم السياسيين المهزومين في تلك المواجهات العسكرية ولم يكونوا يدركون انهم بتلك الاعمال اللا إنسانية انما يؤسسون لدورات عنف ومواجهات جديدة تكون عادة اشد ضراوة وعنفا كلما لاحت ادنى الفرص لإعادة الانتقام من قبل مغلوبين رغم الأضرار الجسيمة التي تلحقها تلك الصراعات بالاطوان ارضاً وانساناً كل ذلك يرتكب من اجل اشباع نزوات الثأر والاحقاد الكامنة في النفوس ضاربين عرض الحائط بكل القيم والاخلاق الانسانية النبيلة التي جاءت بها كل الديانات السماوية بما فيها ديننا الاسلامي لتحث البشر على تمثلها في حياتهم وسلوكهم والتعامل فيما بينهم..

ان عدم التسامح مع الخصوم والمبالغة في ممارسة الاعمال الانتقامية تجاههم انما تضع المجتمعات في دوامات من الصراعات والعنف يصعب عليها الفكاك منها أو الحد من اتساعها أو رأب الصدوع والانقسامات التي تولدها في المجتمع ففي كل مرة تتسع دائرة المتعاطفين مع ضحايا البطش والعنف وتجبر كل مرة فئات وقوى جديدة إلى الصراعات وتتمى الاحقاد.. وفي ظل مثل هذه الاجواء يكون المستقبل قاتماً امام الجميع لا أمل في الخلاص اذ تضيق وتغيب فيها المقاييس الموضوعية المنصفة وتطفئ عليها النظرة الذاتية في التقييم للقوى والافراد والقياديين على حد سواء المنتصرين أو المهزومين، حيث يتم تغيب كثير من الايجابيات قسراً وعمداً حتى الصفات والسجاياء والمواقف الانسانية البحتة في هذا القائد أو ذاك يدل عليها الموقف السياسي بهدف تغطيتها وحجبها واسمحوا لي في هذا العمل السريع والمتواضع وبعيداً عن تأثير الموقف السياسي ان احاول ما استطعت تناول ولو جانباً من الجوانب الانسانية النبيلة الكثيرة المتجسدة في شخص واعمال القائد الانسان الرئيس علي عبدالله صالح الذي عرفته عن كثب في مطلع عام ١٩٩٠م عندما كنت محافظاً لمحافظة حضرموت وسكرتيراً اول لمنظمة الحزب الاشتراكي اليمني للمحافظة، عرفته انساناً شهماً وفيماً وقائداً حكيماً محنكاً، تنطبق عليه صفة الشخصية التاريخية اليمنية وبعيداً عن السياسة والنفاق السياسي يمكنني القول انه ومنذ توليه

قيادة الحكم في اليمن في عام ١٩٧٨م منذ هذا التاريخ كانت محطات كثيرة ومواقف متعددة تعرض فيها الوطن لصعوبات وازمات خطيرة ولاسباب مختلفة وما اكثر تلك الازمات لو لم يكن التسامح والعفو من قبل الاخ الرئيس لشكلت مخاطر حقيقية قد توصل البلاد إلى ما لا يحمد عقباه كان قبل ذلك قد بدأ نجمه يصعد ويتألق في فضاء القوات المسلحة اليمنية كان كثيراً من المحتكين به أو المتعاملين معه سواء من المحبين له أو المنافسين والمناوئين له غالباً ما يجدون انفسهم تقفوا مندهشين وهم يسجلون ويعترفون للقائد علي عبدالله صالح بالكثير من الصفات والسجايا المميزة ايجابية والتي تتطبع كبصمات على الكثير من اعماله وعلى تفاوت درجات الاعجاب بالمزايا القيادية الفذة الا انها تكاد تتفق جميعاً على صفة واحدة من اهم الصفات الرفيعة الدالة على سمو الروح ونقاء السريرة وصفاء النفس الا وهي المواقف الانسانية النبيلة تجاه الآخرين كالتعاطف معهم تجاه أية مشاكل أو مصائب تلم بهم ومحاولة تقديم المساعدة والعون لهم بكل ما يمكنه عمله لهم ولم يكن هذا السلوك الحميد محصوراً على الاصدقاء أو المحبين له ولكنه كان يشمل الكل من زملاء العمل والمعايشين له بغض النظر عن العلاقة الشخصية بهم كما ان شيمة التسامح هي الاخرى من الشيم التي اتصف بها في مراحل حياته الاولى قبل وصوله إلى سدة الحكم في ١٧/٧/١٩٧٨م. لقد اتسمت الفترة التي وصل فيها الاخ القائد علي عبدالله صالح إلى رئاسة الجمهورية بكثير من المشاكل والصعاب على كل المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .. وكانت تلك الظروف تولد الكثير من التعارضات والتناقضات الداخلية بما فيها التناقضات التنافسية .. أي يمكن وصفها باختصار واجمالاً بعدم الاستقرار والاضطراب. وما هو جدير بالاشارة ان السلطة وبريقها وما يترتب عليها من هيلمان ومسئوليات وبالتالي من عداوات وخصومات بشتى أنواعها لم تستطيع النيل من تلك الصفات الاخلاقية النبيلة عند الرجل بل على العكس فقد ترسخت وتم صقلها واصبحت اكثر تاصلاً وبريقاً بل وغدت سمة مميزة لديه في ممارسة السلطة ولعل جانب التسامح والعفو على الخصوم مع قدرته على إلحاق اشد الاذى بهم قد كان من ضمن عوامل عديدة احدى الاسباب التي جعلت اثار الحروب والصراعات المسلحة التي دارت رحاها في اليمن تنتهي بمجرد انتهاء الاعمال العسكرية فيها وانهزام



الخصوم.. وهذا دليل على حنكة وحكمة وبعد نظر لدى القائد الانسان الرئيس علي عبدالله صالح استحق ويستحق من اجل هذا تقدير واحترام الكثيرين في الداخل والخارج على السواء. ان من يلقي لمحة سريعة على تاريخ ممارسة القائد الفذ للسلطة عبر تاريخه الطويل فيها سوف يكتشف دون عناء وبسهولة القوة الانسانية الهائلة التي يتمتع بها والتي تعبر عن ذاتها بالكثير من الصور المتنوعة في العديد من اعماله وصفاته فهو يجمع وضوح الرؤية والاهداف وصلابة الموقف وبين شهامة الرجال بين الحب الكبير للوطن ارضا وانسانا وبين الارتفاع عن الصغائر. ويمكن القول بكل صدق وثقة ان الأعمال الإنسانية النبيلة كانت ولا زالت الأكثر حضوراً في مسيرة حياته القيادية الزاخرة وما الميول الجامعة لديه لحل كل مشاكل العمل السياسي بالحوار إلا احدى تلك الجوانب الإنسانية كما ان التسامح أصبح يشكل جزءاً أصيلاً من صفاته الإنسانية الكثيرة ويكفي هنا الإشارة فقط إلى عدد من قرارات العفو العام التي اصدرها اثر كثير من الاحداث السياسية الكبيرة التي شهدتها اليمن في ظل قيادته سواء قبل الوحدة أو بعدها.. والتي كان لها مردودا انسانياً واضحاً غني عن الشرح.. ولا يكتفي في العفو عن الخصوم السياسيين بل يتفاعل ايجابياً ويهتم بمن تحل به اية كارثة صحية منهم فنجد يمد يد العون والمساعدة ويطمئن على صحتهم شخصياً ولا اجد نفسي مضطراً لذكر الامثلة في هذا المجال ساطعة الوضوح ولعلمي الاكيد بانه لا يجب ان تذكر الامثلة حتى لا تفهم وكأنها من. وفي هذا المجال لم تقتصر نظرتة الانسانية لابناء الوطن بل امتدت لتشمل بعض الاجانب المقيمين في اليمن.. ويمكن الاستشهاد هنا بما سطره د/ اوليخ برسييكن (اليمن واليمنيون في ذكريات دبلوماسي روسي) الطبعة الثانية دائرة التوجيه المعنوي قال لقد بذل الرئيس علي عبدالله صالح جهداً انسانياً في حادث مروري حدث له وقام القائد الانسان بتوفير طائفة مروحية لانقاذه ومرافقيه واستمر يتابع وضعهم الصحي. ان هذه ليست الا بعض الظواهر اليسيرة لعطائه الانساني الزاخر والمتدفق دائماً.. كما ان محطات ومواقف كثيرة ومتعددة تعرض فيها الوطن لصعوبات وازمات خطيرة كادت أن تعصف بالوطن وبالشعب وما اكثرها لو لم يكن التسامح والعفو هو المنقذ الحقيقي منها. لقد عرفت الاخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية اليمنية وبما يتصف به من صفات القائد الانسان



المتسامح ان صفة التسامح والعفو لا تأتيان الا من رجل شجاع وذكي وعلى درجة عالية من الانسانية. انه رجل لا يحمل الحقد والكراهية، وينبذ الخصومة، يتحلى بالصبر والحكمة ويقبل بالحوار.. ومن تلك المواقف ما يشهد له التاريخ بها والوطن وابناؤه ذلك القرار الشجاع الذي اقدم عليه الاخ الرئيس علي عبدالله صالح عقب حرب صيف ١٩٩٤م وهو (قرار العفو العام) والذي اعتبره كثيرون قراراً شجاعاً لا يأتي الا من رجل يمتلك قدره انسانية كبيرة على الصفح والتسامح والمحبة والعفو قراراً أوقف به نوازع الشر عند اصحاب النفوس المريضة والتي كانت تحمل في نفسها الثارات القديمة والاحقاد الدفينة فلولا ذلك القرار لكانت الضحايا أكثر من تلك التي حصدها الحرب ولظل الوطن جرحاً دامياً حتى اليوم.. وبذلك كان الرئيس علي عبدالله صالح قد وضع حداً للصراعات الدموية التي شهدتها الوطن قبل وبعد اعادة الوحدة اليمنية ووضع أساساً لمرحلة جديدة سماتها الحوار والتفاهم والتعاون لحل الصراعات السياسية بديلاً للعنف والتناحر السياسي وهكذا استطاع فخامة الرئيس ادارة البلاد بحكمة فائقة سمتهما العفو والتسامح موازناً بين المصلحة العليا ومصلحة الشعب اليمني الذي يستمد قوته من حبه واحترامه لقائده بما يؤكد حاجة اليمن والشعب لقيادته الحكيمة لفترة طويلة.





• نبيل الفقيه

## موقع

الانسان في مسيرة البناء

الانسان .. محور التنمية الشاملة





الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف خلق الله محمد.... أما بعد  
 نلتقي اليوم في رحاب صحيفة "٢٦ سبتمبر" للمشاركة في ندوة نضع  
 فيها نقاط الحق على حروف العطاء، نلتقي لنؤكد للعالم أن اليمن أصبح  
 نموذجاً في الحراك الديمقراطي وأن الاستحقاق الدستوري والديمقراطي  
 الكبير المتمثل في الانتخابات الرئاسية والمحلية ما هو إلا تأكيد للنهج الذي  
 اختطه فخامة الرئيس علي عبدالله صالح المؤسس الفعلي للدولة اليمنية  
 الحديثة الموحدة، الرئيس الذي وضع أسس ومداميك الدولة اليمنية القوية  
 عند تحقيقه لحلم وحدة الوطن والشعب اليمني. الرئيس الذي أعطى  
 اليمن كل ما يملك وحمل هموم الشعب فنهضت اليمن نهضة حضارية  
 جعلت من اليمن نموذجاً يحتذى به في جميع المجالات بما فيها الإنسان.  
 ولنا هنا أن نقف مع المنجزات التي تحققت للإنسان اليمني فنقدر للقائد  
 صواب توجيهاته وصدق توجهاته ونتخذ لأنفسنا سبيلاً للتعاطي الإيجابي  
 مع مختلف الإنجازات التنموية التي لا ينكرها إلا جاحد ولا يقلل من شأنها  
 إلا جاهل، وبنظره عامة للمنجزات التي تحققت على مستوى الوطن نجد  
 أن الإنسان كان وما يزال محور التنمية الشاملة. ففي مجال التعليم الذي  
 أولاه القائد الرمز اهتماماً خاصاً لما له من أثر في تقدم المجتمع، نجد أن  
 ارتفاع عدد المدارس يؤكد صدق التوجه إذ يفوق عدد المدارس ١٤,٠٠٠  
 مدرسة في عموم محافظات الجمهورية ليعمل فيها ما يفوق ١٨٠,٠٠٠  
 مدرس وبالتالي فإن التعليم الأساسي والثانوي أصبح متاحاً لكل أبناء  
 الوطن وتشير الإحصائيات إلى أن ما يصل إلى ٥,٠٠٠,٠٠٠ طالب وطالبة  
 أصبح التعليم هو محور الحياة لديهم وهذا تأكيد للنهج التربوي الذي  
 أرسى قواعده الأخ الرئيس علي عبدالله صالح ناهيك عن عدد المعاهد  
 الفنية والتقنية والجامعات والكليات بمختلف تخصصاتها والتي يصل  
 عدد منتسبيها إلى أكثر من ٢٥٠,٠٠٠ طالب وطالبة يتخرج منهم الكوادر  
 القادرة على النهوض بالتنمية ورغد سوق العمل بالكوادر المؤهلة القادرة  
 على العطاء لما من أجله رفعة اليمن وتقدمه وازدهاره. وإذا كان الماضي  
 السحيق قد جعل الثالوث البغيض (الجهل والفقر والمرض) يجثم على  
 صدور اليمنيين عهداً طويلاً فإن صدق التوجه وسلامة النية قد جعل من  
 محاربتها والقضاء عليها هو الهم الأكبر لدى الرئيس علي عبدالله صالح،  
 فكما كان له اليد البيضاء في إتاحة العلم لكل أبناء الوطن، فإن الاهتمام

بالرعاية الصحية هو النهج الذي اختطه للقضاء على المرض وتخفيف الألم على كل إنسان، حيث بلغ عدد المستشفيات والمراكز الصحية في عموم الوطن اليمني ما يفوق الـ ٢٠٠ مستشفى ومركز بإجمالي عدد أسرته يصل إلى ١٢,٧٣٤ سريراً وبلغ عدد الأطباء ما يفوق الـ ٢,٠٠٠ طبيب ناهيك عن عدد وحدات الصحة الأولية ومراكز الأمومة والطفولة التي تجاوز عددها في جميع مديريات الجمهورية الـ ٣١٠٠ وحدة وبتناغم ينم عن وعي بما هو في صالح الوطن والمواطن على حد سواء كان اهتمام القائد في تحسين مستوى المعيشة للفرد والمجتمع وبالتالي فإن ارتفاع عائدات النفط وتوظيفها التوظيف المثالي لخدمة التنمية هو ما تم خلال الفترة الماضية وارتفاع معدلات النمو للناتج المحلي ولكل القطاعات الإنتاجية بما في ذلك خفض معدلات التضخم للناتج القومي المحلي وتعزيز الدخل القومي المحلي وانعكاس كل تلك السياسات والبرامج على مستوى نصيب الفرد من الناتج القومي المحلي والتي وصلت إلى ما يفوق الـ ٦٥٠ دولاراً أمريكياً. هذا النهج في محاربة (الجهل والفقر والمرض) هو ما ميز المسيرة المباركة وأكد صدق التوجه وسلامة النية دون إغفال لجوانب التنمية التي صاحبت المسيرة، ونتطرق إليها وفقاً للبيانات والإحصائيات المتاحة والتي يعتد بها في كل مراحل الحراك التنموي في عموم الوطن، ففي مجال النقل والمواصلات نجد أن اليمن قطعت شوطاً كبيراً ومتقدماً وبلغ إجمالي أطوال الطرق المسفلتة والحصوية ما يفوق الـ ٢٤,٠٦١ كم. كما أن اهتمام الأخ الرئيس بالإنسان جعل ربط المواطن في الداخل والخارج بوسائل الاتصال الحديثة هو الهدف الذي سعت الحكومة إلى تحقيقه وفق أسس تكنولوجية حديثة فكان أن تم تفعيل خدمات الاتصالات لتغطي جل مناطق اليمن أكان عبر شبكة الاتصالات الأرضية أو عبر شبكات الاتصال اللاسلكية إذ بلغ عدد مستخدمي التلفون السيار ما يفوق ٢,٨٠٠,٠٠٠ مستخدم ووصل عدد مشتركين الإنترنت الـ ٩٤,٤٥٠ مشتركاً وبما يفوق النصف مليون مستخدم علاوة على التوسع في سعة المحطات الأرضية للهاتف الأرضي والتي تفوق الـ ١,٢٤٣,٨٣٨. ولتكامل الخدمات المرتبطة بالإنسان ولتأكيد حرص القائد على توفير تللكم الخدمات كان أن تم تحسين القدرة التوليدية للمحطات الكهربائية لتصل إلى ما يزيد عن ١٥٠ ميغاوات ويتم العمل على استغلال الغاز لتوليد الطاقة الكهربائية والتي سيتم الانتهاء من المشروع في عام

٢٠٠٧ وهذا سيعزز من فرص توليد الطاقة في عموم الوطن اليمني، وبما أن الطاقة والمياه وتوفرها هو ما سعى إليه فخامة الأخ الرئيس، فقد بلغ متوسط نصيب الفرد من المياه ما يفوق الـ ٢٥٥ م<sup>٣</sup> في العام. وإذا كان من إشادة بما أولاه الأخ الرئيس من اهتمام بالإنسان فإن حرية الرأي والتعبير هي أبرز ما تحقق للمواطن، وما إصدار أكثر من ٤٩ صحيفة ومجلة إلا تأكيد للحرية الفكرية ولحرية التعبير التي يتمتع بها الإنسان اليمني، كما أن الحرية في الانتماء السياسي وضمان حق التداول السلمي للسلطة وتأكيد الاستحقاقات الديمقراطية الدستورية إلا تعبير عن النهج والتوجه الحكيم للقائد. تلکم بعض مما يمكن أن يرصد للتاريخ، بأرقام وحقائق متاحة بتفاصيل أكثر وأدق وأعم وليس بها ما يندرج في خانة المحاباة أو المجاملة أو التطويل بل حقائق تتجلى فيما تحقق للإنسان اليمني عبر مسيرة إنسان جعل من الإنسان محور اهتمامه وترسخ في وجدانه إن لكل يمني الحق في العيش بعيداً عن الفقر والجهل والمرض فكان أن تحقق له ذلك وتحقق للوطن معه الكثير والكثير. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،، وزير السياحة







• د/ سالم الباني

---

**التعليم .. مفتاح النمو الإقتصادي .**





استهل ورقتي هذه بهذه الكلمات المضيئة لفخامته: ينبغي تكريس الجهود لبناء الانسان وتربيته واعداده وتأهيله ليكون قادراً على التعايش مع عصره والتفاعل الخلاق مع التطورات الحضارية والتكنولوجية المتسارعة في كافة المجالات.. الرئيس علي عبدالله صالح.

لقد حظي الانسان باهتمام كبير في عمل ورؤى وتوجيهات فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح الاستراتيجية حيث ان الانسان هو الثروة الحقيقية للأمم والتطور الحضاري للمجتمعات ولا يقاس فقط بحجم الانجاز المادي وانما بما انجزه من انجاز علمي وانتاج معرفي وما يحدثه التعليم من تطور في بناء القدرات البشرية والمهارات الانسانية والقدرات الذهنية والابداعية. مدركاً فخامة الاخ الرئيس بان العلم هو الوسيلة الوحيدة التي من خلالها يستطيع المجتمع تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وادراكاً من فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح -حفظه الله- من هذا المنطلق العلم والتعلم فقد اعطى التعليم والتدريب الاولوية والرعاية والاهتمام حيث رافق ذلك زيادة في بناء الصروح التعليمية. بمختلف مراحل ومستويات وانواع التعليم وتجهيزاتها وزيادة اعداد الكادر التعليمي ورافق ذلك زيادة في الطاقة الاستيعابية للمدارس والمعاهد والمراكز والجامعات. التعليم العام الاساسي والثانوي: اولت القيادة السياسية ممثلة بفخامة الاخ علي عبدالله صالح -رئيس الجمهورية- اهمية كبيرة للتعليم لتحقيق الاهداف التنموية الاقتصادية منها والاجتماعية باعتبار ان التعليم يمثل مفتاح النمو الاقتصادي ومحور الارتكاز للتسريع بالتنمية الشاملة ولذلك اقرت الحكومة الاستراتيجية الوطنية للتعليم الاساسي وسخرت مختلف الامكانيات المادية والبشرية لتنفيذها وبما يتوافق مع تحقيق الاستراتيجيات الوطنية الاخرى كالاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر والاستراتيجية الوطنية للسكان والاستراتيجية الوطنية للتعليم الفني والتدريب المهني. وفي المؤتمر الوطني الاول اقرت هذه الاستراتيجية الوطنية للتعليم الاساسي ٢٠٠٣-٢٠٠٥م وبتوجيهات فخامته. اعطت الحكومة هذا المستوى من التعليم اولوية كبيرة باعتباره الزامياً وحقاً تكفله الدولة وتوفره لكل المواطنين. وتضمنت الاستراتيجية الوطنية للتعليم الاساسي الاولويات التالية:- - زيادة معدل الالتحاق في التعليم الاساسي ليصل الى ٩٥٪. - تضيق فجوة الالتحاق بين الذكور والاناث وايضا الريف والمدينة مع اعطاء اهتمام اكبر لاطفال الاسر الفقيرة. - تعزيز قدرة وزارة التربية والتعليم من خلال الاصلاحات

المؤسسية وتأسيس الادارة الكفؤة على المستويين المركزي والمحافظات.

- تحسين الكفاية الداخلية للتعليم الاساسي. - تحسين نوعية التعليم عن طريق تدريب المعلمين والمدراء وتحديث المناهج المدرسية وخلق البيئة التعليمية المناسبة. لقد نتج عن هذا الاهتمام ارتفاعاً ملحوظاً في عدد المتحقين بمرحلة التعليم الاساسي من ٥٠٨, ٤٠١, ٣ طلاب وطالبات من ٢٠٠٠/٢٠٠١م إلى حوالي ٧٥١, ٩٥٥, ٣ طالباً وطالبة في العام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٤م منهم ٤٤٥, ٤٢٥, ٢ ذكوراً و ٣٠٦, ٥٣٠, ١ إناث، أما عدد المتحقين بمرحلة التعليم الثانوي فقد بلغ عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤م ٩٩٥, ٥٨٨ طالباً وطالبة منهم ٠١٦, ٤١١ ذكوراً و ٩٧٩, ١٧٧ إناثاً. وتستوعب هذه الاعداد المتزايدة والمتدفقة مباني دراسية بلغت ١٣, ٥٥٨ مبنى عاماً. التعليم الفني والتدريب المهني: يعتبر التعليم الفني والتدريب المهني إحدى ركائز تنمية الموارد البشرية ويشكل المحيط الحيوي والاساسي لتكوين القدرات المعرفية والمهارية وهو من أكثر أنواع التعليم التصاقاً بالانتاج. وكون التعليم الفني والتدريب المهني يشكل بوابة العبور الى الحياة العملية وجسر التواصل مع الفروع الاخرى للتعليم ذات الروابط المهنية. والذي اصبح يشكل عصب التنمية واحد الاركان الاساسية في نهضة وتقدم المجتمع من خلال ايلاء العنصر البشري الاهتمام برفع قدراته وتنويع مجالات اكتساب المعرفة واتاحتها لكل فئات المجتمع. ولادراك فخامة الرئيس علي عبدالله صالح -حفظه الله- لهذه المزايا الخاصة بالتعليم الفني فقد افرد له وزارة خاصة به اعطى لهذا النوع من التعليم اهتماماً خاصاً من فخامته. ونتيجة لهذا الاهتمام فقد تزايد عدد مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني من ٢٦ مؤسسة عام ٢٠٠٠/٢٠٠١م بها (٣٢٣٠) طالباً وطالبة ومنهم ٢١ انثاً فقط لتصل الى ٦١ مؤسسة عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤م بها (٦٧٨١) طالباً وطالبة الاناث منهم ٥٢٣ في جميع المستويات والانواع المهنية والتقنية. التعليم العالي: قال فخامة الاخ الرئيس في خطاب له: سنظل نولي أهمية زائدة للاستثمار البشري وسوف نعطي أهمية اكبر في المرحلة المقبلة بالبحث العلمي باعتباره مفتاح النمو وميدان التحدي الرئيسي امامنا، لذلك سنوجه عنايتنا بتطوير ونشوء الجامعات، مراكز البحث العلمي واجهزة جمع وتحليل المعلومات. من العبارات الأنفة يتضح مدى الاهتمام الذي يولييه فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بالجامعات ومراكز البحث العلمي. لقد بلغ عدد الجامعات الحكومية ٧ جامعات تضم ٨٧ كلية تتوزع بين ٢٩ كلية تطبيقية و ٥٠ كلية انسانية. لقد بلغ اجمالي



الملتحقين بالجامعات الحكومية للعام ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ م ١٧٥,٢٨٥ طالباً وطالبة منهم ٢٦,٤٪ اناث، ويعتبر خريجو الجامعات المنتج النهائي لمحلصة عملية التعليم الجامعي الرافد الحقيقي والهام للعملية التنموية، وقد بلغ اجمالي عدد الخريجين للعام ٢٠٠٣، ٢٠٠٤ م ٢٣,٣٢٩ طالباً وطالبة منهم ٣٣,٦٪ اناث وذلك مقابل ١٦,١٢٥ طالباً وطالبة عام ٢٠٠٢، ٢٠٠٣ م منهم ٣٥,٤٪ اناث مما يعني ان هناك زيادة في اجمالي عدد الخريجين بلغت ٧٢٠٤ خريجين اي بنسبة ٤٤,٧٪ زيادة عن العام السابق. الدراسات العليا والبحث العلمي اهتمت القيادة السياسية ممثلة بفخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح بالدراسات العليا والبحث العلمي وخصصت كثيراً من الأموال في سبيل تطويرها لما لذلك من مردودات اقتصادية وتنموية كبيرة. لقد بلغ عدد طلاب الدراسات العليا في الجامعات الحكومية الملتحقين ببرامج الدبلوم والتمهيدي ماجستير والدكتوراه (١٠٢٨) طالباً وطالبة منهم (٣٣٧) اناثا بنسبة حوالي ٢٨٪، كما بلغ عدد الموفدين للدراسات العليا ماجستير ودكتوراه (١٤١٣) موفداً للعام ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ م. التمويل والانفاق لقطاع التعليم والتدريب لقد شهد قطاع التعليم اهتماماً كبيراً خلال مسيرة التنمية في السنوات الماضية وكانت ابرز المؤشرات الكمية على التطور والنمو لهذا القطاع هي حجم المخصصات المالية سنوياً من الموازنة العامة للدولة. لقد ارتفعت الاهمية النسبية للموارد التي تتجه الى هذا القطاع من ٢٠,٧٪ من اجمالي الموازنة العامة للدولة عام ٢٠٠٢ م الى ٢٢,١٪ عام ٢٠٠٤ م حيث اتجه تمويل التعليم نحو التزايد خلال الاعوام ٢٠٠٢ - ٢٠٠٤ م من (٩٢٦, ١٢٣) مليون ريال الى (٦٢٢, ١٦٤) مليون ريال بنسبة زيادة ٣٢, ١٨٪ ويفسر هذا التزايد المتنامي مجموعة من العوامل ابرزها اتساع خارطة التعليم ومؤسساته جغرافياً وافقياً ورأسياً. مما تم استعراضه في هذه الورقة يتضح مدى الاهتمام من فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح حفظه الله ببناء وتنمية العنصر البشري كمورد هام في التنمية التي يشهدها وطننا الحبيب. لقد اعطى فخامته كل اهتمامه وبذل كل جهوده في قيادة مسيرة الوطن لذا فرجاؤنا له بأن يعدل عن قراره ويستمر في قيادة هذا الوطن ولن نرضى بغيره بديلاً.







• الدكتور/عبد الوهاب الوشلي

# فلسطين

## في قلب القائد

تعاطى مع القضية الفلسطينية  
من منطلق قومي





لقد جئنا اليوم إلى هذه الندوة لنبادل الوفاء بالوفاء والحب بالحب لقائدنا الرمز المشير علي عبدالله صالح ولكي نخرس أولئك المرجفين.. المريضة قلوبهم المحاولين التشكيك في مواقف قائدنا الزعيم التي تخدم المصالح اليمنية داخليا وخارجيا، ونوضح للعالم ان قيادتنا تحمل رسالة حضارية مؤمنة بقضاياها العادلة ومتصدرة الدفاع عن قضايا امتنا العربية والإسلامية. ان فخامة الرئيس هو قائد فريد ومتفرد وغير مسبوق حيث أن الأسس التي أرساها في توجيهات اليمن الداخلية والخارجية قد عززت ورسخت قيما وتقاليد تجمع بين السياسة والأخلاق في انساق متناغمة مكنت اليمن من تبوء مكانة إقليمية وعربية ودولية مرموقة من خلالها أسهمت وتسهم بصورة متزايدة وأكثر فعالية على المستوى القومي والعالمي تجلى في خطاب الجمهورية اليمنية السياسي في المنابر والمحافل الدولية المتسم بالاتزان والواقعية والعقلانية التي تتجسد فيها المرونة والديناميكية المتجلية بأرفع درجات المسؤولية السياسية تجاه القضايا الوطنية والقومية والإنسانية في ضوء امتلاكها لرؤى موضوعية في التعاطي مع القضايا والأحداث والتفريق في مواقفها بين قضية وأخرى دون أن تستطيع تفاعلات الحرب الدولية على الإرهاب تشويش رؤيتها الصائبة لطبيعة واتجاهات وتصاعد أحداث هذه الحرب التي تجاوزت معها انطلاقاً من رؤية وطنية وإنسانية تعرف مايمثله الإرهاب من بشاعة ومايمثله من مخاطر وتهديدات على الأمن والاستقرار والسلام الدولي، ومحافظة على مصالح اليمن العليا. ولقد عكست اليمن في تعاطيها مع القضايا القومية حالة مستقرة مما جعلها الضمير المعبر عن الأمة حقيقة وليس شعاراً، وحتى في أحلك الظروف التي مرت بها المنطقة والعالم وظل الموقف اليمني من قضايا الأمة المصيرية متميزاً غير قابل للمساومة أو الخفوت، فاستحق أن يوصف بأنه الرقم الصعب الذي لايقبل القسمة حين انكفأ الآخرون على أنفسهم وانزروا إلى أضيق الحدود. إن الموقف المبدئي الثابت للجمهورية اليمنية تجاه القضية الفلسطينية والذي ظل السمة المميزة لها طول العقود الماضية ينطلق من المواقف الأصلية للرئيس علي عبدالله صالح وهي المواقف التي ظل يجسدها في كل الظروف ابتداءً من إرسال المقاتلين اليمنيين وامتزاج الدم اليمني بالدم الفلسطيني في خندق الدفاع عن فلسطين ومروراً بالعدوان الصهيوني على لبنان عام ١٩٨٢م، الذي انتهى بخروج القوات

الفلسطينية واستقبال اليمن لجزء كبير منها ثم مساندة الانتفاضة الاولى  
نهاية ١٩٨٧م واندلاع الانتفاضة الثانية في سبتمبر ٢٠٠٠م ومؤازرتها وحتى  
دعوة الأشقاء في الساحة الفلسطينية لاستكمال حوارهم الوطني في اليمن  
قبل أسابيع حرصاً منه على وحدة الصف الفلسطيني. ولقد عبر الرئيس  
الصالح عن حقيقة الموقف اليمني الشعبي والرسمي الأصيل من القضية  
الفلسطينية من خلال العديد من المناسبات وقد لقي ذلك الموقف الصريح  
والشجاع قبولاً شعبياً وعربياً واسعاً جعل القيادة والإعلام العربي يطلقان  
على الرئيس لقب «فارس الأمة العربية» ولقد ظل موقف فخامته ثابتاً لم  
يتغير من هذه القضية الأمر الذي استحق تقدير المواطن العربي وظل هذا  
الموقف يعكس نفسه من وقت لآخر، أما عبر حواراته الصريحة مع عدد من  
القنوات الفضائية العربية أو عبر كلماته الأكثر صراحة في القمة العربية  
أو الإسلامية أو أثناء لقاءاته برؤساء الدول الغربية امريكا وأوروبا.. الخ.  
ان تجارب الشعوب تقاس بعمر الزمن ولا يمكن لها تحقيق الأهداف  
المنشودة وبلوغها إلا برموز وشخصيات وطنية تسعى لتغيير مجرى التاريخ  
وتستشعر المسؤولية تجاه الجماهير وقضاياها الوطنية، ويعتبر الرئيس  
الصالح احد اكبر هذه الرموز العربية واليمنية. كما ان السياسة الخارجية  
تصاغ عادة في إطار مؤسسات عامة محددة أهمها رئيس الدولة، ويقول  
الفيلسوف مونتسكيو «الرجال العظام يخلقون المؤسسات العظيمة، لتعود  
بدورها فتخلق رجالاً عظاماً فتستمر الأمم في صعودها نحو المجد».  
ولقائد اليمن على عبدالله صالح موقفه البارز على ساحات متعددة فكرية  
وسياسية، فقد واكب بأفكاره وأطروحاته ومواقفه السياسية خلال ثلث  
قرن في الحكم ومايزال، المراحل التي مرت بها القضية الفلسطينية ففي  
بداية الثمانينات شارك أبناء اليمن بواجبهم القومي كمتطوعين ضمن  
صفوف المقاومة الفلسطينية لتحرير الأراضي المغتصبة، وأولها القدس  
الشريف وهذه بادرة تتم عن وعي وتضحية في سبيل الأمة.. ويعبر عنها  
قائلاً: «فتحنا باب المتطوعين أمام الشعب اليمني باعتبار أن الدم اليمني  
هو أفضل تعبير». كما أن هذا الفكر وهذه المواقف السياسية للرئيس  
يحملان كثافة خبرة بالثقافة السياسية الأمريكية تراكمت طوال مايقارب  
ثلث قرن تقريباً من الحياة السياسية كقائد يمني عربي محاولاً وبإصرار  
توظيف العلاقات اليمنية الخارجية مع الآخر في اتجاه قومي ونضالي لا



لبس فيه، وقد انفرد دون خوف أو وجل وبكل صراحة ووضوح في طرح القضايا العربية والوطنية على حد سواء على طاولة المباحثات الرسمية مع الإدارة الأمريكية والدول الغربية وخصوصاً القضية الفلسطينية القضية المحورية والهم الأكبر الذي يسيطر على تفكير كل مواطن عربي، وفي هذا السياق يقول: « الإرهاب والتتكيل اليومي الذي يمارس على اخواننا أبناء الشعب الفلسطيني من قبل جيش الاحتلال الصهيوني فاق في بشاعته كل أشكال الإرهاب التي عرفها التاريخ البشري وتجتمع فيه كل النزعات الإجرامية الإنسانية وبحقده وبشاعته وعنصريته يمثل تحدياً لكل الشرائع والأديان السماوية والمبادئ والقيم الإنسانية وحول القوانين والأعراف الدولية إلى نصوص فارغة ضاربا عرض الحائط بكل قرارات الشرعية الدولية بخصوص الصراع العربي الإسرائيلي عامة والصراع الفلسطيني الصهيوني على وجه الخصوص، وهذا التحدي السافر والعنجهية والعريضة التي فاقت كل تصور أمر طبيعي من دولة فرضتها مصالح قوى عظمى ومازالت هذه القوى تعمل جاهدة من اجل جعل إسرائيل وقادتها بمنأى عن أي عقاب وفوق كل قرارات الشرعية الدولية رغم ان ماتتفرقه من أعمال إجرامية ضد شعب اعزل كل مايبغيه استعادة أرضه ومقدساته، وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وهذا يجعل من دولة الكيان الصهيوني اكبر دولة إرهاب في العالم، وفي هذا يجب أن ننظر إلى ظاهرة الإرهاب كمنظومة من العناصر والمكونات والأهداف والممارسات فهناك إلى جانب المجاميع الإرهابية المنظمة وغير المنظمة في بقعة من العالم يوجد الإرهاب السياسي والإرهاب الاقتصادي والعسكري.. بمعنى أوضح إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل». ويضيف: « إذا قامت الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، هنا يأتي امن إسرائيل مرتبطاً بقيام الدولة الفلسطينية، وإذا كانت إسرائيل تريد حدوداً آمنة فالحدود الآمنة بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة، ونحن نطالب بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف دون أي انتقاص». يوضح الرئيس انه بالرغم من التصادم بين الاتجاهات القائمة إلا أن هذه الحقيقة «قيام دولة فلسطين» تعكس أبعاداً مختلفة لمفهوم الأمن الإنساني اسرائيلياً وفلسطينياً وعربياً وأمريكياً وعالمياً. ولقد كان الرئيس الصالح زعيماً عربياً شجاعاً حينما يضع وباستمرار أمام هيئة أركان السياسة الأمريكية والمستشارين



قضية فلسطين على طاولة المحادثات جنباً إلى جنب مع القضايا الثنائية بين البلدين وذلك من خلال حث الإدارة الأمريكية على الاهتمام بقضية الشعب الفلسطيني وان الموقف الأمريكي غير المبرر المؤيد لإسرائيل قد أدى إلى نتائج سيئة وجعل حكومة إسرائيل تزداد جبروتاً وعنفاً وتدميراً ووحشية ضد الشعب الفلسطيني الأعزل وان الموقف الأمريكي هذا من القضية الفلسطينية لا يساعد على بناء السلام بين العرب والكيان الصهيوني من خلال الكيل بأكثر من مكيال في وقت واحد ولا بد من إعادة النظر في الرؤية السياسية للولايات المتحدة من خلال تفهم متطلبات المجتمع الدولي ومن خلال البحث عن أسباب الخطأ. وقد جاء في خطابه أثناء افتتاح المؤتمر الخامس عشر لوزراء خارجية الدول الإسلامية ٨٤م: «ان على امتنا الإسلامية واجباً مقدساً وهو تحرير الأراضي والمقدسات الإسلامية وفي طليعتها القدس الشريف فمسجدنا الأقصى مسرى الرسول الكريم وأولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين أسيراً ومغتصباً من قبل عصابات صهيونية لم تتورع عن استخدام كل وسائل التخريب والتدمير في تحقيق أهدافها التوسعية والاستيطانية». تتطرق الرؤية المقدسة للقدس كما عبر عنها الرئيس لدى المسلمين باعتبار النبي محمد عليه الصلاة والسلام خاتم النبيين والمرسلين، مايكسب المسلمين الأحقية الشرعية في القدس أكثر من الديانتين اليهودية والنصرانية، فهو يرى النبي محمد صلى الله عليه وسلم هو وارث الرسالات السماوية وان المسلمين هم أصحاب الحق الأصيل في الأمر، ويحرص على انه لم يبق للعرب والمسلمين سوى الدفاع عن القدس ببذل الغالي والنفيس في سبيل ممارستهم لحقهم في الدفاع عن القدس، وهذا يكفله الحق الشرعي لهم في دفاعهم عن المسجد المقدس مثوى الأنبياء ومهبط الرسل وانطلاقاً من هذه النظرية الدينية التي يحملها مسلمو العالم إضافة للنظرة التاريخية التي ترى تحرير المنطقة المقدسة من الصليبيين في القرن الثاني عشر للميلاد من المنعطفات المهمة في التاريخ الإسلامي فإن هذا الأمر أسبغ على قضية القدس نظرة أحادية لا تقبل التسوية وهذا ما عبر عنه الرئيس: «ان التنازل عن القدس يفتح الباب أمام عنف لا ينتهي في الشرق الأوسط، فالرأي العام اليمني والعربي والإسلامي الراهن حيال القدس لا يقبل أن تكون ألا تحت السيادة الإسلامية». وهو تعبير دقيق عن التفكير العربي الإسلامي الراهن حيال

القدس فهناك من يؤكد أن سقوط القدس يعني مسئولية الجميع عنها، ومن هنا تكتسب القضية زخمها حين يطالب الكتاب العلماء الدينيين بإصدار فتوى تحرم التنازل عن القدس، باعتبار الفتوى سلاحاً بيد العرب والمسلمين، وتجسيدا حياً للأهمية الرمزية للقدس في الثقافة الإسلامية وبروز القواعد الشعبية. وينبه الرئيس إلى أن القدس في خطر!! والأقصى في خطر!! بهذه العبارة المدوية الصادرة من القلب والعقل، وحدد الرئيس السبب الرئيسي لأحوال القدس تحت الاحتلال الإسرائيلي، يمكن أن يدرك أن دائرة الخطر بدأت تشتد وتضيق، وتتطرق من جنبات القدس لتحيط بالمسجد الأقصى المبارك، وبدأ هذا التضيق يشكل تحدياً سافراً ومكشوفاً. وقد احتلت القضية الفلسطينية حيزاً كبيراً في الفكر السياسي لنظرية الدبلوماسية للرئيس اليميني على عبدالله صالح منذ وقت مبكر، تظهر رؤيته الواضحة لجوانب المشكلة من خلال تصريحه في العام ٨١م قائلاً: «وبما يعزز اتجاه التعايش والسلم بين كل شعوب العالم اجمع، وبصفة خاصة وملحة في منطقة الشرق الأوسط التي تتطلع منذ زمن طويل إلى إحلال السلام العادل والقائم على إقرار الحقوق الثابتة والمشروعة للشعب الفلسطيني المناضل بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية وحق هذا الشعب في تقرير مصيره.. وإقامة دولته الفلسطينية على أرضه باعتبار أن هذه القضية تظل الهدف الأساسي من جهة لأي مشروع لإقراره تسوية تستند على دعائم الحق والعدل حرصت هذه الرؤية اليمينية المبكرة على أن تكون علاقاتها مع العالم مجسدة لأهدافها الوطنية والقومية ومبادئها الإنسانية حيث تحمل ومسئولياتها في الدفاع عن قضايا الأمة، وكانت جديرة بالوقوف في الصفوف الأولى في مساندتها للحق الفلسطيني وتأييد الكفاح المشروع الذي يخوضه هذا الشعب من أجل نيل حريته واستقلاله وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني. كما يذكر الرئيس أن حل القضية الفلسطينية على أساس عادل وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف هو الكفيل بالقضاء على كافة المناخات المشجعة على التطرف وارتكاب أعمال عنف والسبيل لتحقيق الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة». ويتضح أن جميع مسببات التوتر التي تتفاعل في صنع أزمة السلام في عالمنا تصل بنا إلى أنها تولد وتترعرع وتتفاهم حين يغيب العدل، ويسود نظام قيم نسبي يسود فيه مبدأ الأسود والأبيض، ويجري



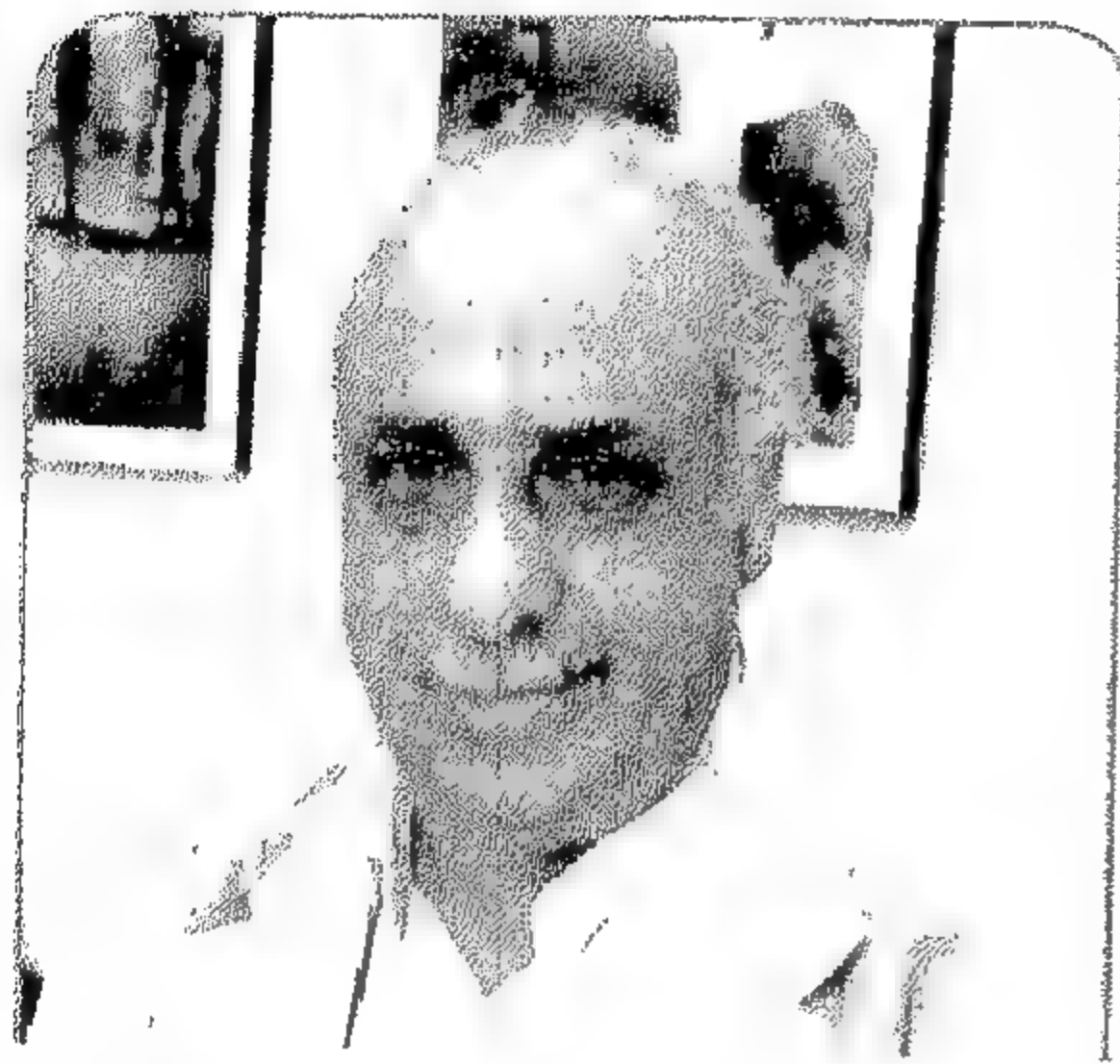
إنكار الغير وعدم التسليم باختلافهم وحقوقهم ، فيختل التوازن ويصبح من المحتمل أن يخيم شبح الحرب. ص ٢٢٦ كما أن إقامة الدولة الفلسطينية ضرورة يؤيدها الفكر السياسي العالمي من الشرق إلى الغرب في كل أدبياته وكل المواثيق الأممية والقرارات الدولية فيها وقرارات مجلس الأمن ٢٤٢/٣٣٨ .. الخ ولم يبق في العالم اليوم من يقف متردداً من دعم قيام الدولة الفلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس إلا دولة إسرائيل التي فقدت كل أقتعتها أمام العالم فلم يعد لأحد أن يقبل الادعاء بأن إسرائيل هي الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط وهو يرى معاملتها الفلسطينيين عام ٤٨م وهم مواطنون يحملون الجنسية ولم يعد أحد يصدق أنها دولة تحمي حقوق الإنسان وهو يشاهد ما تمارسه من أنواع الإرهاب والبطش وسفك الدماء البريئة وهدم المنازل وقتل المواطنين العزل كما أن هناك من يذهب إلى أبعد من ذلك فيرى في دولة إسرائيل اليوم حكومة دموية لا يمكن التعامل معها إلا بالقوة وإنها لن تكون مصدراً للاستقرار والأمن في المنطقة. ويجدد الزعيم اليمني هذا النداء في أكثر من مناسبة بقوله: «إننا نؤمن إيماناً قاطعاً أن القضية الفلسطينية هي القضية الأساسية والمركزية لامتنا العربية، وجولتنا هذه تستهدف جمع الكلمة وتوحيد الصف، بما يخدم قضايا ومصالح أمتنا العربية المشروعة وفي مقدمتها حقوق الشعب الفلسطيني الشقيق، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على أرضه». «السلام العادل والشامل والكامل هو الذي يضمن استعادة القدس واستعادة الأراضي العربية المحتلة في فلسطين والجولان وجنوب لبنان، حتى يكون السلام لنا جميعاً». «لقد حان الوقت لأن ينتقل الخطاب السياسي من التنظير إلى واقع الممارسة، والتطبيق العملي بشكل جديد يلبي متطلبات المرحلة الجديدة يوضح الرئيس أن الصعوبات التي تواجه التضامن العربي ليست خطوطاً جامدة دائمة لا يمكن تجاوزها أبداً، بل هي خطوط من شأن تجاوزها أن يؤدي إلى تغيير قواعد اللعبة في لحظة معينة، وخلق تركيبة إستراتيجية جديدة وقواعد جديدة للعبة يصعب التنبؤ بمضمونها إلى حد ما. ولا ننسى أن المبادرة اليمنية المقدمة للجامعة العربية لانعقاد قمة عربية سنوية والتي تكللت بالنجاح هي أحد أشكال دعم القضية الفلسطينية ودعم التضامن العربي، وما زالت اليمن تسعى لإنجاح مبادراتها مشروع اتحاد الدول العربية والذي قدمته للجامعة العربية



ويأتي إطلاق هذا المشروع شكل قيس نور يضئ عتمة الوضع العربي الراهن.. كما أن مواقف اليمن إجمالاً الوطنية والقومية والدولية عبّر عنها الأخ الرئيس بدقة ووضوح وشفافية في لقاءاته المختلفة وتصريحاته، وعلى نحو لا يمكن المزايدة عليه أو التأويل مشبوه الأهداف والغايات ليتوحد في هذه المواقف المستوعبة لمعطيات ومستجدات الوضع العالمي الراهن ومتطلباته دون تنازلات أو تفريط يمس السيادة الوطنية ومصالح اليمن العليا.. وقد عملت السياسة الخارجية اليمنية على حماية ورعاية المصالح الوطنية للبلاد متمثلة في الحفاظ على السيادة والاستقلال ووحدانية وسلامة أراضيها والحفاظ على أمنها واستقرارها، وتطوير اقتصاد الدولة وتنمية مواردها والنهوض بشعبها اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وإبراز دور اليمن على جميع الأصعدة العربية والإسلامية والدولية، ودعم التضامن العربي باعتباره الوسيلة لتحقيق الوحدة العربية الشاملة من خلال التعاون الثنائي أو الجامعة العربية وتأييد الجهود الرامية إلى تحقيق التعاون بين الدول الإسلامية من خلال منظمة المؤتمر الإسلامي، ومناصرة القضية الفلسطينية بكل الإمكانيات المتاحة ومناصرة قضايا الحرية والتحرر في كل بقاع العالم ومناهضة الاستعمار والعنصرية. وفي هذا السياق يقول الرئيس «إن تاريخنا مرجع لانظير له، إذا حاولنا أن نستقي منه ملامح شعبنا وأصالته ونستنبط من خلال هذه الملامح توجهه الرائد نحو المستقبل، ثم إن لقاء واحداً مع شريحة من أبناء شعبنا.. تكافئ قراءة ألف صفحة من كتب التاريخ وهل التاريخ إلا أشخاص تتحرك على مسرحه في ادوار غير مدونة؟ وهؤلاء هم اليمن يصنعون الحياة». هذه الدعوة ضرورة لالتقاط الفرصة والتحلي بروح المبادرة والتخلي عن نوازع الخوف والتخلص من هواجس السقوط حتى يمكن المشاركة فكرياً وعملياً في صياغة العملية التاريخية التي تجري أمام أعيننا لبناء ملامح متفق عليها للنظام العالمي فالنظام العالمي ليس قدراً هبط أو يهبط فوق رؤوسنا، وإنما هو فعل تأريخي يشارك فيه كل طرف قادر على امتلاك حلم ورؤية وقدرة على المشاركة. وباختصار على السياسة الخارجية أن تسعى لدور في هذا التأسيس ويحاول الرئيس بهذا تجسيد بناء مؤسسات وسياسات تستمر في العمل إلى أمد طويل بمشاركة شعبية من خلال تأكيد هيبة الدولة حيث ترتبط مكانة الدولة في المجتمع الدولي ببعض العوامل كشخصية الزعيم

والاستقرار الداخلي.. الخ وتعبئة الجماهير خلف قضايا قومية، حيث أن النظام يستطيع أن يعبئ الجماهير خلفه للتصدي للتهديدات الخارجية. لقد كان لي شرف المساهمة في إعداد دراسات علمية صدرت في كتب، تهتم هذه الدراسات بالجوانب السياسية داخليا وخارجيا لفكر الرئيس الصالح سعيا في توثيقها وربطها بحلقات التاريخ لتكون جزءا يضاف إلى تاريخنا المعاصر ومرجعا تاريخيا لمن أراد البحث، بل وحق علينا في أنصاف التاريخ والأجيال القادمة التعرف على تاريخ اليمن في هذه الحقبة ورمزه التاريخي الرئيس علي عبدالله صالح.. وفي نهاية هذه العجالة لايسعني إلا أن اذكر بان ماذكرته هنا ليس سوى لمحة من فكر يضئ تجربة حضارية تعيشها اليمن.. واثري في فكر زعيم عربي ذي باع طويل في المعترك السياسي، مؤمن بقضايا الوطن والقومية والإنسانية متحمل بإخلاص مسئوليته التاريخية، ولعلي إذا اتخذت من أفكار الزعيم القائد منطلقا لهذه الدراسة، اقترب كثيرا من النظرة الحقة لرئيس الدولة، ففي كل دول العالم لا ينظرون إلى رئيس الدولة على انه مواطن عادي ولكن يعتبرون الرئيس مؤسسة كاملة قائمة بذاتها يعلو كل مؤسسات الدولة بحكم منصبه الفريد الذي يمثل إرادة الشعب والدولة بأكملها والذي تتجسد فيه كل آمال وتطلعات الملايين من البشر، وهناك من الرؤساء من تجاوزت مكانته الحدود السياسية الضيقة للدولة، لتمتد إلى الإقليم الذي تنتمي إليه هذه الدولة ويصبح أكثر أهمية ونفوذا بعد أن يصبح مجسدا لإرادة أكثر من شعب وأكثر من دولة.. قال الشاعر:

وكل يدعي وصلاً بليلى وليلى لا تقرر لهم بذلك



• عبدالرحمن مهيب

الحكم  
المحلي

السلطة بيد الشعب

أقام مؤسسة شعبية  
من كل أنحاء اليمن





بنظرة سريعة يتطلب تحديد المفهوم السياسي للحكم المحلي .. ونماذج الحكم المحلي والأشكال المختلفة .. وهي مسألة تحتاج الى مساحة أكثر من الوقت.

انما يمكن اختصار ذلك بمسألتين المركزى واللامركزى وبلادنا جربت كثيرا المركزية وظهرت آثارها والتي يمكن اجمالها بالسلبيات العديدة فكان الاتجاه الى ضرورة البحث عن النمط الاخر وهو اللامركزية، وهذا يعني التقليل من حصر سلطة القرار وتعقيدات التنفيذ كما انه يعني المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار والتنفيذ، وجرت محاولات لنوع المشاركة مثل التعاونيات لان التسليم بالمشاركة الشعبية يتطلب ارادة سياسية اولا وايمانا حقيقيا بهذا النهج والطريق، اي ان الموضوع يتعلق بطبيعة النظام السياسي وليس بمسألة انتفائية او طفرات سياسية انما يتعلق بطبيعة النظام وعقيدته السياسية ومضامينه وبارادة حقيقية في إعطاء مساحة حقيقية للشعب في المشاركة الفعلية على ارض الواقع. الحكم المحلي يعني اشراك الشعب في انجاز البرامج المختلفة السياسية والتنمية والاجتماعية وفي الرقابة والتنفيذ وكما قلنا : نهج كهذا يتطلب ارادة سياسية وهو ما تحقق بعد اعادة تحقيق الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠م وبقناعة واضحة تحققت من خلال الاخ الرئيس القائد علي عبدالله صالح باصدار قانون المجالس المحلية وهو ما يعني قيام مؤسسة شعبية من كل انحاء اليمن من خلال انتخابات مباشرة من قبل الشعب لاطرها المختلفة.

وبقراءة عاجلة لقانون المجالس المحلية سنجد بانه يعني نقل السلطات الى المجالس المحلية الشعبية في المحافظات والمديريات كما انه اعطى صلاحيات واسعة في عملية التنمية ومتابعة التنفيذ والرقابة ورغم حداثة التجربة المحلية التي لم يتسن لها حتى الآن ان تضطلع بدورها ومهامها وصلاحياتها وحدوث قصور في الاداء الا انها تعتبر انتقالا سياسية نوعية في الممارسة السياسية والتنمية.

انها تعني المشاركة الشعبية الفعلية وحق الشعب في ممارسة السلطة على مختلف الاصعدة كما ان تجربة المجالس المحلية لا يمكن ان نأخذها مجردة من مضامينها الدالة على قاعدة حكم الشعب وسلطة الشعب وملاحظتي من اجل تحسين اداء المجالس باعتبار انها ديمقراطية من شرائح مختلفة من المجتمع وكمستويات مختلفة ومدارك مختلفة، وحبذا لو يتم توعية

وتتظلم دورات تأهيل الكوادر المجالس المحلية المنتخبة لتستوعب القانون والمهام حتى يتسنى لها أن تحقق أداء جيداً وإنجازات فعلية تترجم القانون الذي منحها الصلاحيات الواسعة وباعتبارها سلطة شعبية تقع عليها مسؤوليات عظام في عملية النهوض السياسي والتنمية.





• الدكتور/ ارسلان محمد احمد

# نحو المستقبل

## آفاق بلا حدود « رؤية مستقبلية »

مستقبل اليمن سيكون مشرقاً  
بقيادة علي عبدالله صالح.



الرئيس علي عبدالله صالح كقائد تاريخي مأمول في الجغرافيا- السياسية لليمن بين استمرارية التواصل.. وضرورات المرحلة الراهنة والمستقبل مقدمة: فكر كاتب هذه الورقة بأسلوب علمي وتحليلي عميق فيه من الجراءة والمنطق والشفافية باستخدام المنهج السلوكي للنظرية السياسية التي تتناول تقييم دور الشخصيات البارزة في صناعة التاريخ ووضع سؤالات محمول بالفرضيات والمعادلات البسيطة التي يمكن الإجابة عليها في حدود هذا المنهج اعتماداً على الخبرة السياسية والمعاصرة التاريخية للواقع. وكان السؤال ما إذا كان الرئيس علي عبدالله صالح كزعيم سياسي وقائد تاريخي حاضراً في سدة الحكم الحالي للبلاد هو الشخصية الرئاسية المأملة لاستمراريتها أو المطلوب منها التواصل في القيادة السياسية للوطن اليمني.. وما هي الأحكام والضرورات التي تتطلب بقاء هذا القائد في خدمة شعبه ووطنه ومسيرة بناء الدولة المؤسسية الحديثة في اليمن خلال المرحلة الراهنة والقادمة أو على أقل تقدير في دورة انتخابية متجددة لرئاسة الجمهورية اليمنية حسب النظام الدستوري والديمقراطي للبلاد. ووجد الباحث- كاتب هذه الورقة- ان الإجابة على هذا السؤال ربما يحتاج الى قدر من التحليل عبر استخدام المنهج السلوكي للنظرية السياسية الحديثة في تقييم دور صنّاع السياسة والتاريخ الذين قدموا اسهامات عظيمة لشعوبهم ويرغبون في توسيع فرص الديمقراطية للآخرين.. وهنا وضعنا الشكل الأول للمعادلة تحت مسمى (التواصل في القيادة.. وضرورات الحاضر والمستقبل) وتم اسقاط الفرضية التحليلية التالية: (عنصر القناعة وإرضائية الذات) بمعنى ان الرئيس علي عبدالله صالح لا يرغب في الترشيح الى رئاسة جديدة للدولة.. ولكن مع اعترافنا ان قليل من قادة دول العالم ورجال السياسة والتاريخ المعاصر يتمتعون بسلوك راق وهو نكران الذات وتغليب المصالح العليا لأوطانهم ومجتمعاتهم فوق مصالحهم الشخصية والرئيس علي عبدالله صالح واحد من أولئك القادة القلائل الذين عرفهم التاريخ المعاصر لليمن وبلدان أخرى من هذا العالم إلا أن موضوع قناعة هذا القائد في كونه لا يرغب ان يكون مرشحاً رئاسياً للجمهورية اليمنية هي مسألة يمكن حصرها في مساحة هذه الفرضية بأن لذاته احترام عظيم.. ولكنه لم يعد يملك هذه الذات لوحده ازاء قيادته التاريخية المرموقة في صنع دولة الوحدة.. وبالتالي



فإن الرئيس أصبح ملكاً للشعب والوطن اليمني وأن قبوله الترشيح هي ضرورة تفرضها مستجدات المرحلة التاريخية الراهنة لليمن ومستقبل الوطن ازاء تحديات محلية واقليمية ودولية ولا تتطلب إلا رجلاً.. (من أهل العزم).. وأما إذا نظرنا إلى الفرضية الأخرى من نفس هذه المعادلة وهي فكرة انسحاب الرئيس من الترشح لرئاسة الدولة (الجيوبولتيكية) المعاصرة لليمن، فإننا نعتقد أن هذا القائد المخلص سوف يترك اليمن في فراغ سياسي كبير وربما ينطوي على هذا الأمر عند وضع حسابات سياسية مستقبلية عن مخاطر احتمالية سالبية ازاء دولة حديثة تحتاج إلى خبرة عالية في ميدان القيادة والممارسة السياسية الواعية.. ناهيك عما قد يترتب على هذا الفراغ من احتمالات عناصر القوة أو الضعف في إدارة شؤون البلاد لاسيما وأن هناك افتقار للبدايل القيادية المؤهلة للحكم الرئاسي الرشيد في اليمن وتحتاج إلى بعض الوقت سواءً من داخل الحزب الحاكم: المؤتمر الشعبي العام، أو من أحزاب سياسية معارضة.. أو شخصيات سياسية وطنية واعدة للمستقبل.. ولكن في كل الأحوال ربما لا تملك هذه البدائل حتى.. الوقت الحاضر.. ذلك الرصيد الوطني والجماهيري الذي يمكن أن يقارن بالرصيد النضالي الذي يتمتع به الرمز القائد / علي عبدالله صالح. وعلى هذا الأساس فإن -كاتب هذه الورقة- يرى أن نتيجة فرضية (الرضائية واقناع الذات) بمعنى ترشيح القائد لدورة انتخابية ورئاسة متجددة للمستقبل هو أمر محسوم من وجهة نظر حزب المؤتمر الشعبي العام من ناحية، ومن وجهة نظر جماهيرية واسعة من ناحية أخرى في جغرافية النظام الانتخابي وأن الإجابة على هذه المعادلة وفرضياتها الأساسية تقع في شقين رئيسيين هما: أولاً: أن هذا القائد الوطني البارز قد أصبح شخصية لا تملك مساحة نفسها لوحدها مع اعتزازها وتقديرنا (للرضائية وقناعته الذاتية).. وإنما هو صار المأمل السياسي الذي تطمح إليه الجماهير في الاستمرارية والتوصل على صعيد قيادة الدولة والحكم الرئاسي الرشيد لليمن. ثانياً: أن هذا القائد هو رمز وطني ينبغي الحفاظ عليه في ظروف سياسية مستجدة وآمال عريقة للشعب والوطن اليمني الكبير بمشروعه والنهضوي والحضاري الجديد والذي تفرضه ضرورات المرحلة ومتطلباتها في مختلف ميادين البناء المؤسسي للدولة ومقوماتها البرلمانية والحكومية والمحليات والواقع

البيئي النوعي للديمقراطية والتحديث والإصلاح والتنمية المستدامة لليمن وتأسيساً على هذه الفرضيات في المعادلة الرئيسية (القائد بين استمرارية التواصل.. وضرورات المرحلة للراهن والمستقبل) فأنا أرى- من جهة النظر الشخصية- أن مقولة (للضرورة أحكام) تعني بأن يقبل متقن و صانع التاريخ- الجيولوتيكية في اليمن- مطلب الجماهير بالترشيح الى رئاسة الجمهورية في دورة انتخابية قادمة، وأن هذا المطلب في اعتقادي لا يأتي من (فراغ.. أو حماسة الجماهير وعواطفها من أجل انتصار القائد في معركة انتخابية دستورية وديمقراطية نزيهة)، وإنما هذا الالاح في ذاته في إطار التفكير السياسي العميق تبرره منظومة موجبات اقتضائية عن ضرورة المرحلة التاريخية الراهنة وأفاقها المستقبلية المنظورة والتي يمكن تلخيصها في قراءة استراتيجية وتحليلية جديدة كمايلي: أولاً: الموجب الجيو سياسي للمحليات في اليمن: Geopolitical ويشمل هذا الأفق ضرورات اقتضائية متنوعة تتطلب مايلي: Obligation1

. تدعيم أسس وأركان الدولة- الجيوبولتيكية- المعاصرة في اليمن على قاعدة دستورية- برلمانية في علاقة متبادلة بين المركز والأطراف أي السلطة المحلية وتقوية دور الحكومة وهيكلها المؤسسية في إطار السلطة التنفيذية وتطبيق مبدأ الحكم الجيد أو الرشيد ثم استقلالية السلطة القضائية ومزيد كم الاستقلاليات للسلطة الرابعة الإعلام.. ومشاركة منظمات المجتمع المدني في حماية الحقوق والحريات السياسية الداعمة للسيادة الوطنية. ٢. تطوير الواقع البيئي للتنوع الديمقراطي والتعددية السياسية وتوفير مناخات ايجابية للتوازن بين المعارضة والسلطة على قاعدة التطوير والتغيير الاجتماعي الأفضل مع تجنب كل ما يعرض الوطن للأزمات السياسية والمصطنعة او المفتعلة والمساس بالانجازات العظيمة للوحدة اليمنية- وهذا يعني ان على المعارضة ان ترتقي الى مستوى ديمقراطية الوجه الآخر للسلطة وأن تقبل بالنظرية السياسية للبناء الوطني. ٣. النهوض بالاقتصاد المحلي والتنمية المستدامة ومواصلة التحديث والإصلاح الاقتصادي والمالي وتأهيل دارة الاقتصاد الحكومي للتفاعل مع القطاع الخاص من أجل بناء أوليات مؤسسية متكاملة ومتوازنة في اقتصاد السوق. ٤. حل المشكلات المعقدة في جوانب التنمية الاجتماعي البشرية.. مظاهر البطالة وحالات الفقر الاجتماعي والقاء مسؤولية أكبر على الدولة من أجل إعداد أجيال



آمنة ومسلحة بالوعي السياسي والاخلاقي والتربية الحضارية للإنسان اليمني والمواطنة الصالحة. ثانياً: الموجب- الجيو- اقتصادي والشراكة الإقليمية- Geo-economics: لقد أدرك الرئيس القائد علي عبدالله صالح أن للبعد الجيو-اقتصادي region والشراكة الاقتصادية الإقليمية مع الدول المجاورة والبلدان العربية والتعاون مع اقتصاديات دول العالم المختلفة لها أهمية استراتيجية حيوية لليمن في علاقاتها الاقتصادية الدولية مع الخارج، وبما أن هذا القائد قد جعل اليمن في مركز الاهتمام وبؤرة الجذب الواعد للاستثمارات الإقليمية والدولية وأسهم بأدوار إيجابية فاعلة خلال العشر السنوات الماضية ١٩٩٥-٢٠٠٥م من أجل ولوج اليمن الى بيئة الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية فإن الضرورة الاقتصادية في هذا الأفق الجيو- اقتصادي ماتزال تفرض تحدياتها الجسيمة لكي تواصل الدولة تحت قيادته الأمنية ورؤيته الحكيمة والمتبصرة الى التطلع نحو المهمات المستقبلية التالية: ١. دخول اليمن كعضو وشريك فاعل في مجلس التعاون للدول العربية الخليجية وذلك من موقعها في العمق الاستراتيجي وقدراتها على الشراكة الاقتصادية الإقليمية في هذا التجمع العربي الناضج الذي يمكن ان يرقى الى تجمع أكبر في إطار دول شبه الجزيرة العربية والخليج. ٢. المشاركة في التجمعات الاقتصادية والإقليمية العربية والشرق أوسطية وتجمعات منطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر وإقامة شراكة على صعيد الاقتصادات القارية الأخرى في العالم. ثالثاً: الموجب الجيو- استراتيجي (اليمن) Geo-strategical وعلاقاتها الدولية في عصر العولمة Visions: لقد استوعب الرئيس علي عبدالله صالح ومنذ الوهلة الأولى من تولي الرئاسة الرشيدة للدولة في الثاني والعشرين من مايو عام ١٩٩٠م وقبول الجمهورية اليمنية بصفتها عضو جديد في الأمم المتحدة بأن هذا العالم هو منظومة كونية في نظامها الجغرافي السياسي وأن مصالح بلادنا تتطلب إقامة علاقات متكافئة ومتبادلة المنافع والمصالح الجيواستراتيجية من أجل خدمة قضايا الأمن والسلم الدولي في عصر جديد للجغرافيا العالمية أو ما يسمى (بالعولمة Globalization) وبحكمة هذا القائد تحقق الشيء الكثير لليمن كدولة ذات سمعة دبلوماسية حسنة معتبرة في منظومة العلاقات السياسية الدولية والمواقف الداعية إلى السلام العالمي- وبما أن للقائد هذا الدور المشرف وطنياً لليمن فإن



الضرورة الاقتصادية لمواصلة قيادة بلاده في خضم الصراعات والتحديات على الساحة العالمية والاستفادة من خبراته السياسية والدبلوماسية في هذا المجال تجعلنا على قناعة أكيدة بأن المستقبل لليمن سيكون مشرقاً على طريق الخير والاستقرار والأمن والتنمية في حدوده الجيوبوليتكية ودولة داعمة للسلام العالمي والأمن الاقليمي والدولي ومكافحة الإرهاب في جغرافيا النظم العالمية الحديثة. وهكذا أرى في خلاصة هذا الورقة أن أشير إلى كلمة هامة - دونما أية مزايدة سياسية، أن من حق الشعوب في أي وقت وكل زمن من أزمة التاريخ أو عصور الحضارات الإنسانية القديمة أو في حياة الدول المعاصرة أن تفخر بإنجابها للشخصيات أو القادة العظماء وذلك ما عرفه اليمنيون عن حضارتهم القديمة والوسيلة والمعاصرة والذين أسهموا في بناء أمجاد اليمن السعيد.. واليوم من حقنا أن نفخر بالفرسان والقادة الميامين وهم كثير أولئك المخلصين للثورة والوطن ولكن المتقن وصانع التاريخ الرمز الميمون علي عبدالله صالح مكانة اعتزاز ووسام شرف في صدر كل مواطن يمني منتمي في هويته السياسية والوطنية إلى هذه الأرض وجغرافيتها الموحدة ولا يرى بغير اليمن بديل..

● أستاذ بكلية الاقتصاد - جامعة عدن - باحث استراتيجي وطني  
- عضو زمالة في مركز الدراسات العربي الأوروبي









بمقدار ما نجح الرئيس علي عبدالله صالح في المعارك التي تتطلب العزيمة والقدرة على الاقتحام نجح أيضا في الأزمات التي تختبر فيها بصائر الرجال وحكمتهم، وقد ظهرت هذه الحكمة في مواجهة عواصف كان مقدرا لها أن تغرق السفينة لولا أنه كان ربانها، كما تجلت في قدرته على تحويل الحدود من مواقع للصدام إلى جسور للتواصل، وقبل مجيء علي عبدالله صالح كانت اليمن منزوية في ركن منعزل في خلفية المسرح الدولي، وقد استطاع أن يدفع بها إلى مقدمة المسرح وتحت الأضواء الساطعة التي تتألق في إشعاعها الدول المؤثرة في السياسة الدولية. وقد استدعى هذا جهدا فائقا في جميع المحافل وبصورة خاصة ما نهضت به اليمن في ظل قيادته من دور فعال لتعزيز التضامن العربي والإسلامي ودعم نضال الشعب الفلسطيني وصيانة الأمن الإقليمي وتعزيز السلام والتضامن على الساحة الدولية.

